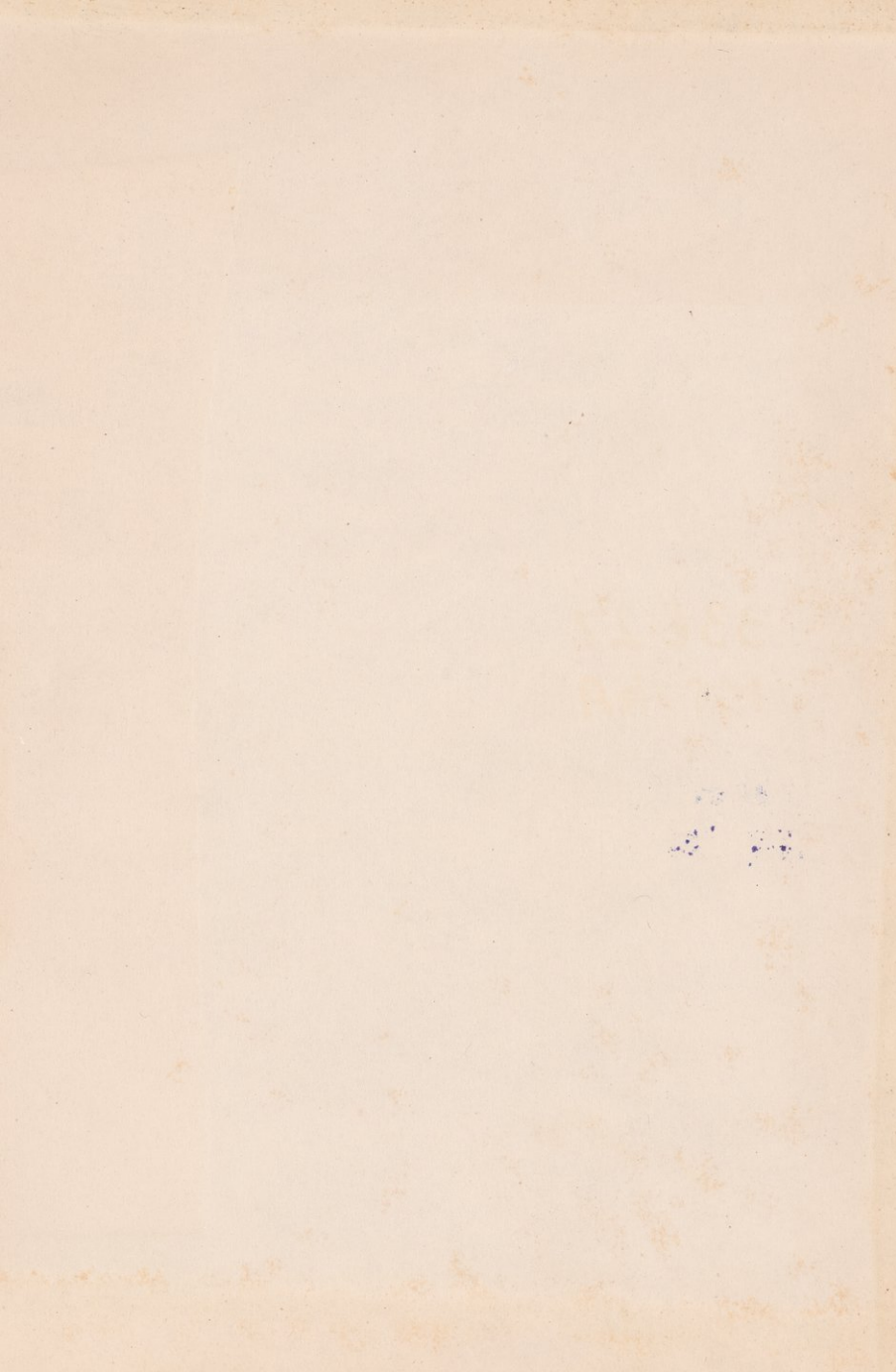




336.27:M67kA

مصر. قوانين و أنظمة و الخ .

قوانين و أنظمة

336.27

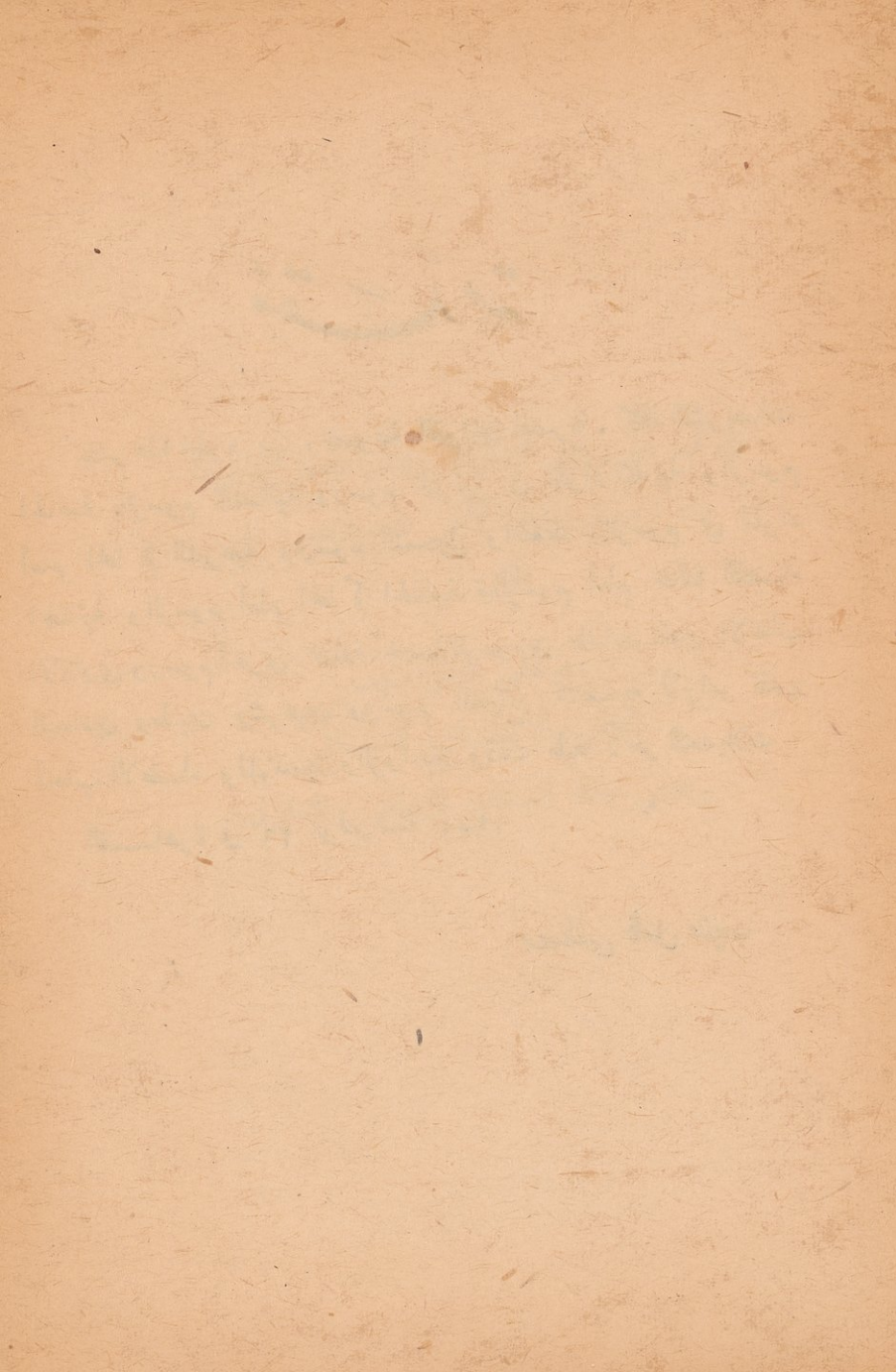
M67kA

جمهورية
القوانين المصرية

قوانين رسوم القضاء ورسوم السجل والحفظ

ملتمزم
الطبع والنشر
دار الفكر العربي

مطبعة الفكرة



الرسوم القضائية

ورسوم التوثيق في المآراد المدنية

قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية

نحن فاروق الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

الباب الأول

الفصل الأول — في تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١ — يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قروش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الأولى والثانية وثلاثة قروش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الثالثة والرابعة وقرشان على كل مائة فيما زاد على أربع مائة جنيه .

وفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره مائتا قرش في الدعاوى الجزئية وخمسمائة قرش في الدعاوى الكلية الابتدائية وألف قرش في دعاوى إشهار الإفلاس ويشمل هذا الرسم الأخير الإجراءات حتى انتهاء التفليسة .

ويكون تقدير الرسم في الحالين طبقاً للقواعد المبينة في المادتين ٧٥ و٧٦
مادة ٢ — إذا عدل الطلب في الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى في موضوع الدعوى أو حكم قطعى في مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين .

فاذا صدر قبل التعديل حكم قطعى فى مسألة فرعية عدا مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدى فى الموضوع فرض رسم جديد على الطلب .

مادة ٣ - يفرض على إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة فى المادة الأولى ، ويراعى فى تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الإستئناف .

وفى فرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت نل الدعاوى الجزئية المستأنفة قدره ٣٠٠ قرش وعلى الدعاوى الكلية المستأنفة ٦٠٠ قرش .

ويخفض الرسم إلى النصف فى جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادرا فى مسألة فرعية ، فاذا فصلت محكمة الإستئناف فى موضوع الدعوى إستكمل الرسم المستحق عنه .

ويسرى رسم الإستئناف فى حالة تأييد الحكم الابتدائى باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذى رفع عنه الإستئناف .

مادة ٤ - يفرض رسم ثابت قدره ٨٠ قرش فى دعاوى النقض . وفى دعاوى التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها التماس .

فاذا فصلت محكمة النقض أو محكمة التماس فى الموضوع إستكمل الرسم المستحق عنه أمام محكمة الموضوع دون المساس بأحكام الفقرتين السابقتين .

مادة ٥ - إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص وألغى حكمها لاستحقاق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى .

الفصل الثانى - فى تخفيض الرسوم

مادة ٦ - تخفض الرسوم إلى النصف فى الأحوال الآتية :

١ - دعاوى القسمة بين الشركاء .

- ٢ - التوزيع بين الدائنين وتوزيع أموال التفليسة .
- ٣ - الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم بإبطال المرافعة فيها أو بعد الحكم ببطالان ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو في حالة الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
- ٤ - المعارضة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم والمصاريف والآتاع والتظلم من الأوامر على العرائض .
- ٥ - الصالح أمام المحكمة إذا توافرت الشروط المبينة في المادة ٢٠ وتخفض الرسوم إلى الربع فيما يأتي :
- ١ - الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين .
- ٢ - المعارضة في قوائم التوزيع المؤقتة .
- ٣ - الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالاشتطاب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها .
- ٦ - الدعاوى التي ترفع من المحول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب (١)

الفصل الثالث - في تعدد الطلبات

- مادة ٧ - إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات . فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ المنشور بالوقائع المصرية -

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة إلا إذا كان بينها إرتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .
وإذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها .

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخرانة . كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للحكمة على سبيل الخيرة فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسمين للخرانة .

وتضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها
مادة ٨ - يفرض على المتدخل منضما إلى المدعى أو من في حكمه وقاء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل .
فإذا كانت له طلبات مستقلة يستحق رسم عن هذه الطلبات .

الفصل الرابع - في تحصيل الرسوم

مادة ٩ - لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ٤٠٠ جنيه . فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .
مادة ١٠ - يحصل ربع الرسوم النسبية ونصف الرسوم الثابتة عند تقديم إعلان الدعوى والباقي عند قيدها في الجدول .

فإذا عدلت الطلبات عند القيد بالزيادة . زيد الباقي بمقدار فرق الرسوم كلها وإذا عدلت إلى أقل خفض الباقي فقط على أساس التعديل .

مادة ١١ - تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الإعلان أو

الطالب في الأحوال الآتية :

أولاً : الرسوم المخفضة .

ثانياً : رسوم التماس إعادة النظر والنقض ورسوم دعاوى الاسترداد والاستحقاق الفرعية ودعاوى إشهار الإفلاس .

ثالثاً : رسوم الدعاوى التي يدعيها المدعى عليه أثناء الخصومة وكذلك رسوم دعوى التدخل .

رابعاً : طلبات التنفيذ .

مادة ١٢ - فيما عدا دعاوى الاسترداد والاستحقاق الفرعية إذا لم تقيد الدعوى في الجدول ومضى اليوم المعين للجلسة جاز للطالب أن يعيد إعلانها للجلسة أخرى ، وفي هذه الحالة لا يلزم إلا بدفع باقي الرسوم مع رسم الاعلان .

فإذا مضت سنة شمسية على تاريخ الإعلان الأول حصل رسم جديد .
مادة ١٣ - تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها .

مادة ١٤ - يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو استؤنف .
ومع ذلك إذا صار الحكم إنتائياً جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه .

مادة ١٥ - تحصل مقدما رسوم الإشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والاكتشف والترجمة . وإذا إستحققت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامنين في نأديتها .

الفصل الخامس - في أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٦ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر للمطلوب منه الرسم .

مادة ١٧ - يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة ، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الايام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويحدد له المحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة .

مادة ١٨ - تقدم المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز إستئناف الحكم في ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن .

مادة ١٩ - يجوز لقلم الكتاب الحصول على إختصاص بعقارات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

الفصل السادس - فى رد الرسوم

مادة ٢٠ - إذا إنتهى النزاع صلحا بين الطرفين وصدقت عليه محكمة قبل صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تمهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية . وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب مالم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة فى هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالح عليه .

وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ٤٠٠ جنيه ووقع الصالح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ٤٠٠ جنيه .

وإذا لم تبين القيمة في محضر الصالح أخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زادت على ٤٠٠ جنيه .

ولا يرد في حالة إنهاء النزاع صلحا شيء من الرسوم في الدعاوى المخفضة القيمة .

مادة ٢١ - في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ٤٠٠ جنيه يسوى الرسم على أساس ٤٠٠ جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن رد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

ويسرى هذا الحكم على الأوامر الصادرة بتنفيذ أحكام المحكمين .

مادة ٢٢ - ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

(الأولى) طلب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابة الطلب .

(الثانية) طلب رد القضية إذا قبل طلب الرد .

الفصل السابع - في الإعفاء من الرسوم

مادة ٢٣ - يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها .

ويشترط في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى لإحتمال كسبها .

ويشمل الإعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم .

مادة ٢٤ - تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم حسب الأحوال إلى

لجنة مؤلفة من إثنين من المستشارين بمحاكم النقض أو الاستئناف وقاضيين بالمحاكم الكلية وقاض بالمحكمة الجزئية ومن عضو نيابة .

ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشمر الخصم الآخر باليوم المعين للنظر في الطلب قبل حلوله .

مادة ٢٥ - تفصل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة في طلب الإعفاء بعد الإطلاع على الأوراق وسماع من يكون قد حضر من الخصوم بعد اشعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٦ - الإعفاء من الرسوم شخصی لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو من يحل محله بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعفاء إلا إذا رأت المحكمة استمرار الإعفاء بالنسبة للورثة .

٢٧ - إذا زالت حالة عجز المعفى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو قلم كتاب المحكمة أن يطالب من اللجنة المشار إليها في المادة ٢٤ بإبطال الإعفاء .

مادة ٢٨ - إذا حكم على خصم المعفى وجبت مطالبته بها أولا فإن تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة عجزه .

مادة ٢٩ - لا تسلم صورة حكم بيع العقار للراعى عليه المزايد الذى سبق إعفاؤه من الرسوم إلا بعد قيامه بأداء مصاريف البيع من الرسوم المستحقة على حكم رسم المزايد .

الفصل الثامن في رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣٠ - يفرض على الصور التى تطلب من السجلات والشهادات وغيرها رسم قدره عشرة قرشا عن كل ورقة .

وفرض على الصور التي تطلب من الأوراق القضائية رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وعشرون قرشا في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا في محاكم الاستئناف والنقض .

ورسم الملخصات والشهادات كرسوم الصور .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

مادة ٣١ - يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لإستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره خمسة قروش عن كل إمسم وفي كل سنة . وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة . ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة .

ورسم الكشف النظري عشرون قرشا عن كل مادة .

مادة ٣٢ - يفرض رسم قدره عشرة قروش على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته وذلك علاوة على الرسم المقرر في المادة ٣٠ .

مادة ٣٣ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة مالم تعفها أحكام هذا القانون من الرسوم .

مادة ٣٤ - فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٥١ يفرض رسم قدره عشرة قروش في القضايا الجزئية وعشرون قرشا في القضايا الكلية والجزئية المستأفة وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو النقض على الأوراق الآتي بيانها :

(أولا) الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفضه

(ثانيا) الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطاب أو رفض .

مادة ٣٥ -- يؤخذ رسم قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل المذكرات التي تقدم لقلم كتاب محكمة النقض .
أما صورة المذكرات فلا رسم عليها .

مادة ٣٦ -- يؤخذ رسم قدره عشرون قرشا على كل تأشير لإثبات التاريخ . كذلك يحصل هذا الرسم على التأشير على أى دفتر من دفاتر التجار مالم تزد صفحات الدفتر على أربعين ، فإذا زاد على ذلك كان الرسم ستين قرشا .

مادة ٣٧ -- لا يفرض رسم على إطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة .

الفصل التاسع - فى رسوم الإيداع

مادة ٣٨ - يفرض رسم على ما يودع خزائن المحاكم ويقدر هذا الرسم كما يأتى :

(أولا) فيما يتعلق بالنقود والسندات المالية والمجوهرات والمصوغات يؤخذ رسم نسبي على الإيداع قدره ١٪ من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الإيداع . ويشمل الرسم المذكور محضر الإيداع وصورته .

(ثانيا) يفرض رسم مقرر قدره ٤٠٠ قرش على إيداع العلامات والبيانات التجارية والمواصفات الخاصة بالإختراعات وما إليها .

(ثالثا) يفرض رسم قدره عشرون قرشا على إيداع مفاتيح المنازل والحوانيت وغيرها .

ويشمل الرسم المذكور في الفقرتين الثانية والثالثة محضر الإيداع دون صورته .

مادة ٣٩ -- لا يفرض رسم إيداع على ما يأتي :
 (أولا) ما يودعه وكلاء الدائنين على ذمة التفليسة .
 (ثانيا) ما يودعه المزايدون من ثمن العقار .
 (ثالثا) ما يحصله المحضرون تنفيذا للأحكام على ذمة مستحقيها .
 (رابعا) ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .
 فاذا حصل نزاع في الإيداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له إستحق رسم الإيداع .

الفصل العاشر -- في الخبراء والشهود

مادة ٤٠ -- الأتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل في الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخرانة العامة .
 مادة ٤١ -- إذا تقرر سماع شهود ورئى تقدير أمانة لهم كان تقدير بمعرفة رئيس هيئة المحكمة التي تنظر القضية أو قاضى التحقيق .

الفصل الحادى عشر -- فى رسوم الإعلان والتنفيذ

الفرع الأول -- فى رسوم الإعلان

مادة ٤٢ -- فيما عدا الإعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها التنفيذ يفرض على الإعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان فى القضايا الجزئية وعشرون قرشا فى القضايا الكلية سواء أكانت إبتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشا فى القضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف أو النقض .

ويستثنى من ذلك إعلان حكم ثبوت الغيبة وإعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة بسبب الوفاة وتغيير صفات الخصوم والاعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .
وإذا تكرّر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان الرسم المقرر .
وبفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات ويكرر هذا الرسم في حالة إعادة الاعلان إذا كانت الإعادة راجعة لفعل الطالب .

الفرع الثاني - في رسوم التنفيذ

مادة ٣٤ - يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الشهادات والأحكام التي تصدر من المحاكم أو من المحكمين أو من الجهات الإدارية التي يحيز القانون تنفيذ أحكامها بشرط أن يكون جميع ماذكر مشمولاً بالصيغة التنفيذية .

ويخفض هذا الرسم إلى ثلثه في الأحوال الآتية :

(أولاً) طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد .

(ثانياً) التقرير بزيادة العشر .

(ثالثاً) تجديد دعوى نزع الملكية بعد شطبها .

مادة ٤٤ - يفرض رسم نسبي قدره ٢ ونصف / على حكم رسمو مزاد العقارات باعتبار الثمن الذي يرسوه المزاد سواء أكانت الإجراءات جبرية أم إختيارية وذلك بخلاف رسم التسجيل .

وفي دعاوى البيع الإختياري يحصل رسم رسمو المزاد عن قيمة العقار

كاه على الوجه المتقدم ولو كان الراسى عليه المزداد شريكا فى العقار .

مادة ٤٥ -- فى حالة حلول آخر مكان الدائن المباشر لإجراءات التنفيذ يفرض رسم جديد بقدر بنصف الرسم النسبى المدفوع .
وكذلك يفرض رسم على الوجه المتقدم على طلب إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزداد الأول وذلك بخلاف الرسوم المستحقة على رسوم المزداد الأخير .

مادة ٤٦ -- فى الحالات التى يقضى فيها القانون بأن يكون بيع المنقول أمام المحكمة يكون تحصيل الرسوم على الوجه المبين فى بيع العقارات فيما عدا رسم المزداد فىكون نصفاً فى المائة من الثمن المبيع به .
مادة ٤٧ -- لا يشمل رسم التنفيذ سوى الآتى :
(أولا) رسم إجراءات التنفيذ والإعلانات الخاصة بها التى تلى إعلان الحكم .

(ثانيا) التسجيلات الخاصة بالتنبيه العقارى وحكم تزع الملكية أو الحجز العقارى والتأشير بتجديدها .

(ثالثا) التصديق على إمضاءات أصحاب الصحف .

مادة ٤٨ -- يجوز لصاحب الشأن أن يطلب رد رسم التنفيذ إذا لم يكن قد حصل البدء فيه فعلا .

كذلك ترد الرسوم النفسية المحصلة على حكم رسم المزداد فى حالة الحكم بالغائه .

الفصل الثانى عشر -- فى مسائل الأحوال الشخصية

مادة ٤٩ -- تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية

الأحكام المقررة في قانون الرسوم بالمجالس الحسبية والمحاكم الشرعية دون نظر للجهة القضائية التي تختص بها .

وتتبع أحكام هذا القانون فيما لم يرد بشأنه حكم في ذينك القانونين .

الفصل الثالث عشر -- في أحكام عامة

مادة ٥٠ -- لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة .
 فإذا حكم في الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة .
 كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات والترجمة لمصالح الحكومة .

مادة ٥١ -- تشمل الرسوم المفروضة بجميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلانه ومصاريف انتقال القضاة وأعضاء النيابة والخبراء المفوظفين والمرجمين والكتبة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال . وتشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التي تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية . وذلك فيما عدا مانص عليه في هذا القانون .

ويشمل الرسم الثابت في قضايا النقص بجميع الإجراءات التي يطلبها الطاعن عن المذكرات .

مادة ٥٢ -- تحصل من طالب الاعلان جميع المصاريف التي يستدعيها إعلان الأوراق خارج القطر .

مادة ٥٣ -- يشمل رسم التوزيع جميع إجراءاته من رقت الطلب إلى إنتهاء الإجراءات عدا المسائل الفرعية الناشئة عن التوزيع .

مادة ٥٤ - يؤخذ رسم نسبي قدره عشرة قروش في الدعاوى والاشهادات التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش . وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشا .

ولا يقل رسم التنفيذ في جميع الأحوال عن عشرة قروش .

مادة ٥٥ - يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنيه جنبها وفي تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشا .

مادة ٥٦ - لا يجوز إعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه .

مادة ٥٧ - يفرض رسم قدره ٢٠ قرشا على الأحكام والإشهادات التي يطلب وضع الصيغة التنفيذية عليها من جهة غير التي أصدرتها .

مادة ٥٨ - يفرض رسم نسبي قدره ٢٪ على المبالغ التي يصدرها أمر تقدير أتعاب المحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ ٤٠٠ جنيه فان تجاوزتها فرض رسم قدره ١٪ على الزيادة .

وبفرض هذا الرسم على أوامر التقدير التي تقدر للخبراء من رؤساء المحاكم في إجراءات نزع الملكية للنفعة العامة .

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير .

مادة ٥٩ - لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بأحالة الدعوى إلى الدوائر المجتمعة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر .

مادة ٦٠ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا على التأشير الصادر من

كبير كتاب المحكمة والمصدق عليها من رئيس المحكمة باعتماد ختمها المبصوم به على الأوراق الرسمية المطلوب استعمالها خارج القطر .

مادة ٦١ - لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما .

أما إذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن فى هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن .

مادة ٦٢ - لا يستحق رسم نسبي على المخالفات المقدمة لقلم الكتاب لسحب مبالغ مودعة بالخزانة العامة .

مادة ٦٣ - يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزانة وما حصل منها وما بقى وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطالب من الصور وسائر المحررات ويذكر فى الحاليتين تاريخ ونمرة الايصال المحرر بورود الرسم بالرقم والحروف .

وفى حالة الإعفاء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات .

مادة ٦٤ - تكون العقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضامنة لسداد الرسوم والمصاريف ويكون للحكومة فى تحصيلها حق إمتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدينين أو الملمزين بها .

مادة ٦٥ - فيما عدا رسوم الاعلانات والصور لا يفرض رسم على طلبات التصديق على القسمة المحكوم بها من المحاكم الجزئية .

مادة ٦٦ - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا

في الأحوال المنصوص عليه صراحة فيه .

الباب الثاني - في رسوم الاشهادات

مادة ٦٧ - يقصد بكلمة إشهاد في تطبيق أحكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق .

مادة ٦٨ - يفرض على الاشهاد رسم قدره مائة قرش وإذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرون قرشا عن كل ورقة من الزيادة .

مادة ٦٩ - يفرض علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم نسبي على الاشهادات المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول .

مادة ٧٠ - إذا تعددت موضوعات الاشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبي عن كل موضوع .

مادة ٧١ - تحصل رسوم بالفتات المشار اليها في المادة ٦٩ على العقود التي لم تكن موضوع إشهاد وقدمت لأقلام الكتاب لحفظها .

مادة ٧٢ - يفرض رسم قدره أربعون قرشا على كل إشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة ، فإذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم إلى النصف إذا كان التوكيل أو عزل التوكيل ثابتين بغير إشهاد أو بغير تصديق على الإمضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية .

مادة ٧٣ - يحصل رسم قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل إمضاء أو ختم .

مادة ٧٤ - يفرض عند الانتقال خارج المحكمة رسم قدره ١٠٠ قرش في حالة الإشهاد و ٣٠ قرشا في حالة التصديق ، وذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد هذا الرسم في حالة تعدد الإشهاد ، وكذلك في حالة تعدد الطلبين مع اختلاف المواد .

الباب الثالث -- في قواعد تقدير الرسوم

مادة ٧٥ - يكون أساس تقدير النسبية على الوجه الآتي :

(أولا) على المبالغ التي يطلب الحكم بها .

(ثانيا) على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها ، فإذا لم توضح هذه القيم أو توضح وكانت في نظر قلم الكتاب أقل من قيمتها الحقيقية قدرها هذا الأخير مع مراعاة ما يأتي :

(١) ألا تقل قيمة الأطنان الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة في ٦٠

(٢) ألا تقل قيمة الأملاك المبنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد عليها مضروبة في ١٥

(٣) يحصل مبدئيا عن الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية التي في ضواحي المدن والمباني التي لم تربط عليها عوائد سوم على أساس القيمة التي يوضحها الطالب . وبعد تحرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويحوز قلم الكتاب في كل الأحوال بعدموافقة النيابة أن يطلب التقدير مع فترة خبير ، لا يحوز الطعن في التقدير بعد ذلك بأي حال من الأحوال ،

وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التي قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا ألزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أى حال شيء من الرسوم المدفوعة ، وتكون إجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل إتمام التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكاتب على القيمة ، وتصدق النيابة على ما يتم الاتفاق عليه .

(ثالث) فى دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها تقدر قيمتها بقيمة الشيء المتنازع فيه وفى دعاوى المنازعة فى عقود البدل يقدر الرسم على أكبر قيمة البدلين .

(رابعا) فى دعاوى رهن العقار أو المنقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون به العقار أو المنقول .

(خامسا) فى دعاوى الرىع والإيجار والتعويض اليومى وطلب الفوائد تحسب الرسوم فيها على المبالغ المطلوبة لغاية وقت رفع الدعوى ولا تحسب رسوم على فوائد كسور الشهر وبعد الحكم تحصل تكملة الرسم الذى يستحق من تاريخ رفع الدعوى لغاية يوم صدور الحكم سواء أكان بالقبول أم بالرفض وعند طلب التنفيذ تحصل تكملة أخرى للرسم على ما يطلب التنفيذ به عن المدة اللاحقة عن الحكم لغاية يوم طلب التنفيذ وذلك علاوة على رسم التنفيذ المستحق .

(سادسا) فى دعاوى فسخ الإيجار يحسب الرسم على إيجار المدة الواردة فى العقد أو الباقى منها حسب الأحوال أو إذا إشتملت الدعوى على طلب الإيجار والفسخ أستحق أراجع الرسمين للخرانة .

وفي حالة طلب التسليم أو الاخلاء الذي لا يتضمن فسخ العقد تعتبر
الدعوى بمحولة القيمة .

(سابعا) دعاوى طالب الشفعة في العقار تقدر قيمتها باعتبار الثمن
المطلوب الأخذ به . وإذا كان الثمن المبين في العقد أو الذي قدره الخبير
كثير وتنازل طالب الشفعة عن طلبه قبل الحكم أو عارض في مقدار الثمن
بقي التقدير على أصله أما إذا قبل الطالب الأخذ به حسب الرسوم على
واقعة بصرف النظر عن رسم التسجيل المستحق ، ويزاد على الثمن قيمة
التحسينات التي يطلبها الخصم أو يقدرها الخبير . وإذا استأنف الحكم وقدر
قيمة العقار بأكثر مما قدره الشفيع أخذت رسوم الاستئناف على ما قدره
المستأنف حتى ولو طلب إلغاء الحكم .

ويحصل رسم تسجيل عن طلب إعلان الأخذ بالشفعة سواء أكان هذا
الإعلان مستقلا أم مشتملا على دعوى الشفعة وفي الحالة الثانية يكون
تحصيل هذا الرسم مع الرسم المستحق عند رفع الدعوى .

وتحصل أمانة تعادل قيمة الرسم المقرر لتسجيل محضر الصلح أو الحكم
النهائي الذي يصدر فيها لمصلحة الشفيع ، وتحصل هذه الأمانة مع باقي رسم
الدعوى قبل قيدها بالجدول ، وإذا انتهت دعوى الشفعة بمحضر صلح
لمصلحة الشفيع أو بحكم نهائي بثبوت الشفعة سجل ما يخص المحضر أو الحكم
بقلم كتاب المحكمة الابتدائية بغير رسم . وتحرر صورة من هذا الماخص
لتسجيلها برسوم ثابتة خصما من الأمانة السابقة تحصيلها إذا كان العقد المشفوع
فيه مسجلا وإلا حصل قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو تم الصلح
أمامها الرسم النسبي الذي كان مستحقا على تسجيل العقد بالطرق المقررة ،

وترد الأمانة في حالة الحكم برفض الدعوى ،

(ثامنا) في دعاوى قسمة العقار يحسب الرسم على ثمن الحصة أو الحصص المراد فرزها إذا كان ثمت حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع وإذا كان العقار مشتركا بين شريكين فقط وطلب أحدهما القسمة حسب الرسم على حصة كل منهما .

(تاسعا) إذا طلب الحكم بقسمة حصة في عقار مشترك وبيعه عند عدم إمكان قسمته أخذ الرسم النسبي على ثمن العقار كله ويشمل هذا الرسم جميع إجراءات البيع فيما عدا رسم رسو المزاو فيستحق عليه الرسم المبين في المادة ٤٤

(عاشرا) إذا طلب الحكم بقسمة حصة شائعة في عقار وفي أثناء سير الدعوى طلب المدعى عليهم كلهم أو بعضهم فرز حصصهم أيضا أخذ الرسم على الحصص المطلوب فرزها باعتبارها منضمة لحصة أو حصص المدعين وإذا كان الباقي من العقار حصة شريك واحد أخذ الرسم في هذه الحالة على ثمن العقار كله .

(حادى عشر) تقدر رسوم دعاوى الحكم بالكيفية الآتية :

إذا طلب الحكم بتقدير حكر دون أن تذكر القيمة المطلوبة كانت الدعوى مجهولة القيمة وإذا حكم فيها بتقدير مبلغ معين سوى الرسم نسبيا على قيمة الحكر في سنة مضروبة في ٢٠

إذا طلب الحكم بتقدير قيمة معينة للحكر أو زيادته إلى قيمة معينة قدر الرسم في هذه الحالة نسبيا على القيمة المطلوب تقديرها أو قيمة الزيادة المطلوبة في سنة مضروبة في ٢٠

(ثاني عشر) تقدر قيمة دعاوى ترتيب الايراد باعتبار الايراد السنوى المطلوب الحكم به مضروبا في ٢٩ إذا كان مؤبدا ومضروبا في ١٠ إذا كان لمدى الحياة . وإذا كان مؤقتا قدرت القيمة باعتبار المعاش السنوى مضروبا في عدد سنفيه بحيث لا تتجاوز عشرين .

(ثالث عشر) تقدر قيمة طلبات توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم قسمة غراما باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقسم .

(رابع عشر) تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها .

(خامس عشر) تقدر الرسوم على أمر تنفيذ أحكام المحكمين باعتبار ما حكم به افاية يوم صدور الأمر .

(سادس عشر) تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها (١١) .

مادة ٧٦ - تعتبر الدعاوى الآتية كمجولة القيمة .

(أولا) دعاوى صحة التوقيع .

(ثانيا) الدعاوى والاشكالات التي تقدر لقاضى الأمور المستعجلة .

(ثالثا) دعاوى البيع الاختيارى ،

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ المنشور في الوقائع المصرية -

(رابعا) الدعاوى الفرعية التي تقدم بالمعارضة في قائمة شروط البيع إذا تعلقت بإجراءات التنفيذ .

(خامسا) دعاوى طالب الحكم بإلغاء الرهن أو الإختصاص أو شطبها .
(سادسا) المعارضة من غير المفلس في الأحكام الصادرة بأشهار الإفلاس وجميع الدعاوى الفرعية المتعلقة بالتفليس .

(سابعا) دعاوى التزوير الأصلية .
(ثامنا) وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين المجهولة القيمة .
(تاسعا) المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين سواء أكان الحكم في مادة معلومة القيمة أم مجهولة .

(عاشرا) المعارضة في نزع الملكية (التنبية العقارى) إذا تعلقت المعارضة بإجراءات التنفيذ .

(حادى عشر) المعارضة في قوائم التوزيع النهائية .
(ثانى عشر) المعارضة في الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجمارك والجهات الإدارية الأخرى .

(ثالث عشر) طلبات رد القضاة والخبراء والمحكمين .
(رابع عشر) طلبات تنفيذ الأحكام والعقود المجهولة القيمة .
(خامس عشر) النظم من الأوامر على العرائض .
(سادس عشر) طلب التصديق على القسمة بالراضى .
(سابع عشر) دعاوى حق الارتفاق .
(ثامن عشر) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها .

مادة ٧٧ - (١) تلغى القوانين والأحكام الآتية بيانها :

أولا : الأمر العالى الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بالتصديق على تعريفه الرسوم القضائية فى المحاكم الأهلية والتعريفه المرافقة له .

ثانيا : القانون رقم ٣٢ الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ بالتصديق على تعريفه الرسوم فى المواد المدنية أمام المحاكم المختلطة والتعريفه المرافقة له عدا المادة ٣٠ منه والتعديلات الطارئة عليها .

ثالثا : المادتان ٤٢ و ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بإنشاء محكمة نقض وإبرام .

رابعا : المادة ٩٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وكذلك تلغى جميع الأحكام المتعلقة بالرسوم المدنية والتي تكون مخافة لأحكام هذا القانون عدا حالات الإعفاء أو التخفيض المقررة بمقتضى قوانين خاصة .

مادة ٧٨ - يعمل بهذا القانون بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

على أنه يستمر العمل بالقوانين والأحكام المشار إليها فى المادة السابقة فى الأحوال الآتية :

أولا : الدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون إلى أن يصدر فيها حكم فى الموضوع أو بإبطال المرافعة أو بالبطلان أو بالترك أو ببطلان

(١) معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ المنشور فى الوقائع المصرية -

عدد رقم ٨١ الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦

صحيفة الدعوى أو بعدم الإختصاص .

ثانيا : أعمال التنفيذ التى بدى فيها ، على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقا لأحكام هذا القانون .

ثالثا : دعاوى الإفلاس لحين الإنتهاء من إجراءات التفليسة .

مادة ٧٩ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

١٩ يولية سنة ١٩٤٤

(جدول ملحق)

نوع الاشهاد	رسم نسبي في المائة	الايضاح
بيع المنقول أو رده باتفاق المتعاقدين والتنازل عنه	١/٢	من ثمن المنقول .
البيع الوفاي في المنقول أو إسترداده	١/٢	من القيمة المتفق عايبها في العقد من قيمة أكبر البدلين .
البدل في المنقول ... إقرار للغير بمنقول أو تصادق على ملكيته	١/٢	من قيمة المنقول وقت الاقرار أو التصديق ويتعدد هذا الرسم بتعدد المقرين مالم يكونوا في حكم شخص واحد .
هبة المنقول أو الرجوع فيها	١/٢	من قيمة الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .

الايضاح	رسم نسبي في المائة	نوع الاشهاد
من قيمة المنقول المقسوم، لكن إذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشئوع في الباقي فان الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أو الحصص المفترزة فقط وإذا ظهر في القسمة زيادة على الانصبة الاصلية أخذ على الزيادة رسم نسبي إضافي قدره $\frac{1}{4}$ /	$\frac{1}{4}$	قسمة المنقول قسمة إفراز أو فسخها
فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة المنقول كله بحسب نصيب كل شريك،		
من قيمة الموصى به ان كان معيناً فان كانت الوصية بحزم شائع في تركه كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه الموصى وقت صدور الاشهاد.	$\frac{1}{2}$	الوصية بالعقار أو المنقول أو الرجوع فيها
من قيمة المنفعة في المدة ان كانت معينة وإلا فن قيمتها في عشر سنوات .	$\frac{1}{2}$	وصية بمنفعة عقار أو منقول مدة معينة أو مدى الحياة أو الرجوع فيها

الايضاح	رسم فسي في المائة	نوع الاشهاد
باعتبار قيمة الايجار في مدة التعاقد إذا لم يشترط في العقد تجديدها أما ان شرط التجديد فان كانت المدة لأقل من سنة فاعتبار الاجرة لمدة سنة وان كانت لسنة فأكثر فباعتبار الاجرة عن مدة واحدة من مدد التجديد .	١/٢	إيجار العقار أو المنقول
من قيمة الاجرة في المدة الباقية في العقد	١/٤	فسخ إيجار العقار أو المنقول أو التنازل عنه
من مال الشركة نقدا كان أو منقولا	١/٢	عقود الشركات أو فسخها
من القيمة المتفق عليها في العقد	١/٢	المقاولات . . .
من القيمة الاجارية التي أعتبرت أساسا لربط ضريبة الأطنان موضوع الشركة مدة العقد إذا كانت المدة محددة أو مدة ثلاث سنوات إذا لم تكن المدة محددة . من مبالغ الدين فإن لم يكن الدين معيناً كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن .	١/٢	عقود شركة المزارعة أو فسخها رهن المنقول

الايضاح	رسم نسبي في المائة	نوع الاشهاد
من مبلغ الدين أو الجزء المتخالص عنه منه سواء أحصل الاقرار بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل وإذا كان التنازل عن جزء من المرهون ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء حصل الرسم على كامل الدين وعند التنازل عن الجزء الباقي لا يحصل غير الرسم المقرر عن الاشهاد .	١/٤	التنازل عن رهن المنقول ..
من قيمة المحال به	١/٢	الحوالة .. ::
من قيمة الدين وإذا كان التنازل في مقابل عوض يحصل الرسم النسبي على الدين الاصلى .	١/٢	إقرار بتحويل الدين أو التنازل عنه أو الرجوع فيه ..
من قيمة الدين سواء أصدر به حكم أم لم يصدر مالم يكن الاقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه .	١/٢	إقرار بدين
من قيمة الدين مالم يكن الاقرار	١/٢	إقرار بقبض الدين

نوع الاشهاد	رسم نسي في المائة	الايضاح
ضمن التعاقد بشطب الرهن أو التنازل عنه فلا رسم عليه		
إقرار باقتراض نقود ...	١/٢	من القيمة المقر بها .
إقرار بفتح اعتماد ...	١/٢	من القيمة المقر بها .
إقرار بوديعة .	١/٢	من قيمة الوديعة .
إقرار بعارية ...	١/٢	من قيمة العارية .
إقرار باسترداد الوديعة أو العارية	١/٤	من قيمة الوديعة أو العارية .
الكفالة	١/٢	من قيمة الدين المكفول .
الابراء من الحقوق ..	١/٢	من قيمة المبرأ منه .
إنشاء بناء على ملك أو وقف		يكتفى بالرسم المقرر للاشهاد .
كل إشهاد لم ينص عليه في		
هذا الجدول	١/٢	إذا كانت قيمة الاشهاد مما يمكن
تقديره وإلا فيكتفى بالرسم		
المقرر .		

قرار ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية
قرر ما يأتي

تكون الورقة المنوه عنها في المادة ٣٠ المذكورة صفحتين والصفحة
٢٥ سطر أو السطر ١٢ كلمة باللغة العربية وإثنا عشر مقطعا باللغة الأجنبية.
ويفرض الرسم بتمامه على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور
المكتوبة فيها .

أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عنها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور
المكتوبة فيها ثمانية غير الامضاءات والتاريخ .

الرسوم
أمام المحاكم الشرعية

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية

نحن فاروق الاول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه

الباب الاول

الفصل الاول - فى تقدير رسوم الدعاوى

مادة ١ - يفرض فى الدعوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قروش على كل مائة قرش من مائتى الجنيه الاولى والثانية وثلاثة قروش على كل مائة قرش من مائتى الجنيه الثالثة والرابعة وقرشان عن كل مائة قرش فيما زاد على أربع مائة جنيه .

وفى فرض فى الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره مائتا قرش فى الدعاوى الجزئية وخمسمائة قرش فى الدعاوى الكلية الابتدائية .

ويكون تقدير الرسم فى الحالىين طبقا للقواعد المبينة فى المادتين ٦٥ و ٦٤
مادة ٢ - إذا عدل الطالب فى الدعوى مجهولة القيمة أثناء سيرها إلى طلب معلوم القيمة أو العكس ولم يكن سبق صدور حكم تمهيدى فى موضوع الدعوى أو حكم قطعى فى مسألة فرعية فرض أكبر الرسمين .

فإذا صدر قبل التعديل حكم قطعى فى مسألة فرعية عدا مسائل الاختصاص أو حكم تمهيدى فى الموضوع فرض رسم جديد على الطلب
مادة ٣ - يفرض على استئناف الأحكام الصادرة فى الدعاوى معلومة

القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الإستئناف .

ويفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت على الدعاوى الجزئية المستأنفة قدره ٣٠٠ قرش وعلى الدعاوى الكلية المستأنفة ٦٠٠ قرش .

وينخفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية فاذا فصلت محكمة الإستئناف في موضوع الدعوى إستكمل الرسم المستحق عنه .

ويسوى رسم الإستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الإستئناف .

مادة ٤ - في قضايا التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت حسب درجة المحكمة المرفوع إليها التماس فاذا فصلت محكمة التماس في الموضوع إستكمل الرسم المستحق عنه دون المساس بحكم الفقرة السابقة .

مادة ٥ - إستثناء من الاجكام المتقدمة يفرض في الدعاوى معلومة القيمة المتعلقة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب وكذا دعاوى ثبوت الوفاة والوراثة ابتدائية كانت أو مستأنفة رسم نسبي قدره ٢ ٪ .
فاذا كانت هذه الدعاوى مجهولة القيمة إستحق رسم ثابت قدره عشرة قروش .

وعند الحكم في دعاوى النفقات وما يتعلق بها يسوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٦ - إذا حكمت المحكمة بعدم الإختصاص وألغى حكمها لا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع إلى الدعوى .

الفصل الثاني - في تخفيض الرسوم

مادة ٧ - تخفض الرسوم إلى النصف في الأحوال الآتية :

(١) عند الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم باعتبارها كأن لم تكن أو بعد قبولها لبطلانها ورقة التكليف بالحضور بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها في جميع الأحوال أو حالة الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لقيده بعد الميعاد .

(٢) المعارضة في الأحكام التي تصدر في الغيبة والمعارضة في قوائم الرسوم والمصاريف والأتعاب .

(٣) الصلح أمام المحكمة إذا توافرت الشروط المبينة في المادة ٢٢ وتخفيض الرسوم إلى الربع في حالة الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب بشرط ألا يتغير موضوعها أو طرفا الخصوم فيها .

الفصل الثالث - في تعدد الطلبات

مادة ٨ - إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة .

وإذا اشتملت الدعوى على طلبات مجهولة القيمة جميعها أخذ الرسم الثابت على كل طلب منها على حدة ، إلا إذا كان بينها ارتباط يجعلها في حكم الطلب الواحد ففي هذه الحالة يستحق بالنسبة لهذه الطلبات رسم واحد .

وإذا اجتمعت في الدعوى الواحدة طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها .

وفي حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح

الرسامين للخزانة . كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للحكمة على سبيل الخيرة فيكتفى بالنسبة لها وللطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسامين للخزانة .

وتضم الطلبات الإضافية إلى الطلبات الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها مادة ٩ - يفرض على المتدخل منضما إلى المدعى أو من في حكمه وفاء رسم الدعوى إذا لم يكن قد حصل .
فاذا كانت له طلبات مستقلة يستحق رسم عن هذه الطلبات .

الفصل الرابع - في تحصيل الرسوم

مادة ١٠ - لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من ٤٠٠ جنيه . فاذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به .
مادة ١١ - يحصل ربع لرسم النسبية ونصف الرسوم الثابتة عند تقديم إعلان الدعوى والباقي عند قيدها في الجدول .

فاذا عدلت الطلبات عند القيد بالزيادة زيد الباقي بمقدار فرق الرسوم كلها ، وإذا عدلت الطلبات إلى أقل خفض الباقي فقط على أساس التعديل
مادة ١٢ - تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الإعلان أو الطلب في الأحوال الآتية :

(أولا) الرسوم المخفضة .

(ثانيا) رسوم التماس إعادة النظر

(ثالثا) رسوم الدعاوى التي يدعيها المدعى عليه أثناء الخصومة وكذلك

رسوم دعوى التدخل .

(رابعا) طلبات التنفيذ .

مادة ١٣ - إذا لم تقيد الدعوى في الجدول ومضى اليوم المعين للجلسة

جاز للطالب أن يعيد إعلانها لجلسة أخرى ، وفي هذه الحالة لا يلزم إلا بدفع باقي الرسوم مع رسم الاعلان .

فاذا مضت سنة شمسية على تاريخ الإعلان الاول حصل رسم جديد .
مادة ١٤ - تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا لم تستوف الرسوم المستحقة عليها بعد قيدها .

مادة ١٥ - يلزم المدعى بأداء كامل الرسوم المستحقة كما يلزم بدفع الباقي منها عقب صدور الحكم ولو أستؤنف .
ومع ذلك إذا صار الحكم إنتهائيا جاز لقلم الكتاب تحصيل الرسوم المستحقة من المحكوم عليه .

مادة ١٦ - تحصل مقدما رسوم الإشهادات والعقود والصور والملخصات والشهادات والكشف .
وإذا أستحقت رسوم تكميلية على هذه الأوراق كان أصحاب الشأن متضامنين في تأديتها .

مادة ١٧ - لا يكلف بدفع الرسوم مقدما المدعى المأذون بالخصومة من تلقاء المحكمة نفسها ولم تكن خصومته لمنفعة تعود عليه ويحصل الرسم من المدعى عليه إذا فصل في الدعوى بالقبول كما يحصل الرسم من المدعى عليهما في دعوى التفريق حسبة بين الزوجين إذا فصل فيها بالقبول ومن المدعى إذا فصل فيها بالرفض .

الفصل الخامس

في أمر تقدير الرسوم والمعارضة فيه

مادة ١٨ - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضي

حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب ويعلم هذا الأمر المطلوب منه الرسم .

مادة ١٩ - يجوز لذى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار إليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ويحدد المحضر في الإعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة .

مادة ٢٠ - تقدم المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ويجوز إستئناف الحكم فى ميعاد عشرة أيام من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن .

مادة ٢١ - يجوز لقلم الكتاب الحصول على إختصاص بمقاررات المدين بالرسوم بموجب أوامر التقدير .

الفصل السادس - فى رد الرسوم

مادة ٢٢ - إذا إنتهى النزاع صلحا بين الطرفين وصدقت عليه المحكمة قبل صدور حكم قطعى فى مسألة فرعية أو حكم تهيدى فى الموضوع لا يستحق على الدعوى إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية .

وتحسب الرسوم النسبية فى هذه الحالة على قيمة الطلب مالم يتجاوز المصالح عليه هذه القيمة فى هذه الحالة يحصل الرسم على قيمة المصالح عليه . وإذا كانت قيمة الدعوى تزيد على ٤٠٠ جنيه ووقع الصلح على أقل من ذلك سوى الرسم على أساس ٤٠٠ جنيه .

وإذا لم تبين القيمة في محضر الصلح يؤخذ الرسم على أصل الطلبات ولو زاد على ٤٠٠ جنيه .

ولا يرد في حالة إنهاء النزاع صاحبا شيء من الرسوم في الدعاوى مخفضة القيمة .

مادة ٢٣ - في الدعاوى التي تزيد قيمتها على ٤٠٠ جنيه يسوى الرسم على أساس ٤٠٠ جنيه في حالة إلغاء الحكم أو تعديله ما لم يكن قد حكم بأكثر من هذا المبلغ فيسوى الرسم على أساس ما حكم به .

مادة ٢٤ - ترد الرسوم في الحالتين الآتيتين :

الاولى : طالب تفسير الحكم أو تصحيحه إذا قضى بإجابة الطلب .

الثانية : طلب رد القضاة إذا قبل طلب الرد .

الفصل السابع - في الإعفاء من الرسوم

مادة ٢٥ - يعفى من الرسوم القضائية كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها .

ويشترط في حالة الإعفاء السابق على رفع الدعوى لإحتمال كسبها . ويشمل الإعفاء رسوم الصور والشهادات والملخصات وغير ذلك من رسوم الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ وأجر نشر الإعلانات القضائية والمصاريف الأخرى التي يتحملها الخصوم .

مادة ٢٦ - تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم في المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية إلى الرئيس أو من يقوم مقامه وفي المحاكم الجزئية إلى القاضي . ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يشعر الخصم

الآخر باليوم المعين للنظر في الطلب قبل حلوله .

مادة ٢٧ - تفصل الهيئة المشار إليها في المادة السابقة في طلب الاعفاء بعد الإطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يكون قد حضر من الخصوم بعد إشعارهم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة .

مادة ٢٨ - الإعفاء من الرسوم شخصي لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو من يحل محله ، بل يجب على هؤلاء الحصول على قرار جديد بالإعفاء إلا إذا رأت المحكمة إستمرار الإعفاء بالنسبة للورثة .

مادة ٢٩ - إذا زالت حالة إعسار المعفى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى أو التنفيذ جاز لخصمه أو لقلم كتاب المحكمة أن يطلب من الهيئة المشار إليها في المادة ٢٦ إبطال الإعفاء .

مادة ٣٠ - إذا حكم على خصم المعفى بالرسوم وجبت مطالبته بها أولاً فان تعذر تحصيلها منه جاز الرجوع بها على المعفى إذا زالت حالة إعساره .

الفصل الثامن - في رسوم الصور والشهادات والأوامر

مادة ٣١ - يفرض على الصور التي تطالب من السجلات والشهادات وغيرها رسم قدره عشرون قرشا عن كل ورقة .

وفرض على الصور التي تطالب من الأوراق القضائية رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة في المحاكم الجزئية وعشرون قرشا في المحاكم الابتدائية وثلاثون قرشا في المحكمة العليا .

ورسم المناقصات والشهادات كرسوم الصور

أما الصور والمناقصات والشهادات في أمور الزوجية وما يتعلق بها

ونفقات الأقارب فرسم كل منها عشرة قروش مهما كان عدد أوراقها ودرجة المحكمة التي تعطى فيها .

ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

مادة ٣٢ - يفرض على الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص أو شهادة رسم قدره خمسة قروش عن كل اسم وفي كل سنة . وذلك بخلاف رسم الصورة أو الملخص أو الشهادة .

ويتعدد رسم الكشف بتعدد المطلوب الكشف عنهم ولو كانوا شركاء أو ورثة .

ورسم الكشف النظري عشرون قرشا عن كل مادة .

ولا يفرض رسم في الأحوال المشار إليها في الفقرتين السابقتين متى كان الكشف في مسائل الزوجية وما يتعلق بها ونفقات الأقارب متى كان الطاب ذا شأن .

مادة ٣٣ - يفرض رسم مقرر قدره عشرون قرشا على كل أمر أو ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين غير المتعلقة بأية دعوى سواء أكانت أصلا أم صورة مالم تعفها أحكام هذا القانون من الرسوم .

مادة ٣٤ - فيما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤٤ يفرض رسم مقرر قدره عشرة قروش في القضايا الجزئية وعشرون قرشا في القضايا الكلية والجزئية المستأفة وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا على الأوراق الآتي بيانها :

(أولا) الأوامر التي تصدر على العرائض سواء قبل الطلب أو رفض

(ثانيا) الأوامر التي تصدر في طلبات التعجيل سواء قبل الطلب أو رفض .
مادة ٣٥ - لا يفرض رسم على إطلاع ذوى الشأن على الدعاوى القائمة

الفصل التاسع - في رسوم الإيداع

مادة ٣٦ - يفرض على ما يودع خزائن المحاكم من نقود أو سندات مالية أو مجوهرات أو مصنوعات رسم نسبي على الإيداع قدره ١ ٪ من قيمتها وتحسب هذه القيمة فيما يتعلق بالسندات باعتبار سعرها عند الإيداع ويشمل الرسم المذكور محضر الإيداع وصورته .

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا يحصل الرسم على :
أولا : ما يحصله المحضرون تنفيذا للأحكام على ذمة مستحقيها .
ثانيا : أموال البدل في الأوقاف وكذا ما يودع بأمر المحكمة عند المزايدة في مشترى أعيان الوقف .

ثالثا : ما يودع من مصالح الحكومة على ذمة ذوى الشأن .
فاذا حصل نزاع في الإيداع أو حجز على ما أودع أو توزيع له حصل رسم الإيداع .

الفصل العاشر - في الخبراء

مادة ٣٧ - الأتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ - بعد الفصل في الدعوى - حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

الفصل الحادى عشر - في رسوم الإعلان والتنفيذ

الفرع الأول - في رسوم الاعلان

مادة ٣٨ - فيما عدا الاعلانات التي ترفع بها الدعاوى والتي يقتضيها

التنفيذ يفرض على الاعلانات التي تحصل أثناء سير الدعوى بناء على طلب الخصوم أو بسببهم رسم مقرر قدره عشرة قروش على كل ورقة من أصل الاعلان في القضايا الجزئية وعشرون قرشا في القضايا الكلية سواء أكانت ابتدائية أم مستأنفة وثلاثون قرشا في القضايا المنظورة أمام المحكمة العليا. ويستثنى من ذلك إعلان المذكرات التي تأمر بها المحكمة وإعلان تحريك الدعوى الموقوفة والاعلانات الإدارية التي تحصل بناء على طلب أقلام الكتاب .

وإذا تكرر إعلان الدعوى بالنسبة لخصم واحد أو أكثر قبل حلول موعد الجلسة المحددة فرض على الإعلان الرسم المقرر .
 ويفرض نصف هذا الرسم على كل ورقة من صور هذه الإعلانات .
 ويؤخذ على الاعلانات الخاصة بأمور الزوجية ونفقات الأقارب رسم مقرر قدره عشرة قروش عن الأصل والصور معا وإن تعددت أوراقها وتعدد المطلوب إعلانهم .
 ويتكرر هذا الرسم في حالة إعادة الاعلان إذا كانت إعادة راجعة لفعل الطالب .

الفرع الثاني -- في رسوم التنفيذ

مادة ٣٩ -- يحصل ثلث الرسوم النسبية أو الثابتة عند طلب تنفيذ الأحكام والقرارات والشهادات الواجبة التنفيذ ويحسب الرسم النسبي على المبالغ المطلوب التنفيذ به .
 ويتكرر رسم التنفيذ مخفضا إلى الثلث كلما طلب إعادة التنفيذ على النوع الواحد .

ولا يحصل رسم عن التنفيذ بطريق الحبس إذا كان قد سبق تحصيل رسم عن التنفيذ وكذلك العكس .

مادة ٤٠ - لا يشمل رسم التنفيذ سوى رسوم إجراءات التنفيذ والإعلانات الخاصة بها التي تلى إعلان الحكم .

مادة ٤١ - يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا رد رسم التنفيذ إذا لم يكن قد حصل البدء فيه فعلا .

الفصل الثانى عشر - فى الطلبات المقدمة إلى هيئة التصرفات

مادة ٤٢ - يؤخذ رسم مقرر قدره ١٠٠ قرش عند تقديم الطلب لهيئة التصرفات ، ومتى فصل فيه بالقبول يحصل الرسم النسبى على الموضوع إذا كان الموضوع مما يمكن تقديره وإلا فيكتفى بالرسم المقرر . وإذا استؤنف القرار الصادر فيها كان رسمه المقرر ٢٠٠ قرش . ويكتفى بالرسم المقرر على ما يأتى :

- ١ - إذن بتأجير أعيان الوقف رسم قدره مائة قرش .
- ٢ - إذن بعمارة الوقف رسم قدره مائة قرش إذا لم تزد قيمة المبالغ المقدر للعمارة عن أربع مائة جنيه . فان زادت فالرسم مائتا قرش .
- ٣ - قسمة المهايأة رسمها مائة قرش .

ويقدر الرسم النسبى على الوجه الآتى :

إذن باستدانة على الوقف نصف فى المائة من قيمة الدين .

إذن بقسمة أعيان الوقف فى العقار والمنقول ربع فى المائة من قيمة كل منهما .

إذن بإحداث مبان أو غيرها فى الوقف نصف فى المائة من قيمة تكاليفها

وغير ذلك مما يطلب من هيئة التصرفات الإذن به أو الموافقة عليه نصف في المائة .

الفصل الثالث عشر - في أحكام عامة

مادة ٤٣ - لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة أو الأوقاف الخيرية على أنه إذا حكم في الدعوى لصالح الحكومة أو الوقف لاستحققت الرسوم الواجبة .

كذلك لا تستحق رسوم على ما يطلب من الكشف والصور والملاحظات والشهادات والفتاوى لمصالح الحكومة أو لجهة خيرية ذات شأن أو الصور التي ترسل من الوقفيات والتقارير ونحوها إلى وزارة الأوقاف لتسجيلها .

مادة ٤٤ - تشمل الرسوم المقروضة جميع الإجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى إلى حين الحكم فيها وإعلانه . كما تشمل أيضا أوامر التقدير الخاصة بالمصاريف وأتعاب الخبراء وتعويض الشهود وأتعاب المحامين التي تقدرها المحكمة لصالح الخصم قبل الخصم الآخر وأجرة الحراس وتقدير الرسوم القضائية ومصاريف انتقال القضاة والخبراء والموظفين والكتابة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال وذلك فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون .

مادة ٤٥ - تحصل من طالب الإعلان جميع المصاريف التي يستدعيها إعلان الأوراق خارج القطر .

مادة ٤٦ - يؤخذ رسم نسبي قدره عشرة قروش في الدعاوى والشهادات التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش . وفيما عدا ذلك لا يؤخذ رسم نسبي أقل من عشرين قرشا .

ولا يقل رسم التنفيذ عن عشرة قروش إذا كان نسبيا وعن خمسة قروش إذا كان ثابتا .

مادة ٤٧ - يعتبر في تقدير قيمة الدعاوى والاشهادات ما كان من كسور الجنيه جنيتها وفي تقدير الرسوم ما كان من كسور القرش قرشا .

مادة ٤٨ - لا يجوز لسكرتيرة المحاكم إعطاء أية صورة أو ملخص أو شهادة أو ترجمة من أية دعوى أو من أى دفتر أو من أية ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق إلا إذا كان طالب الصورة هو المدعى عليه وكان محكوما برفض الدعوى لصالحه .

مادة ٤٩ - يفرض رسم نسبي قدره ٢٪ على المبالغ التي يصدر بها أمر تقدير أتعاب المحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز هذه المبالغ ٤٠٠ جنيه فان تجاوزتها فرض رسم قدره ١٪ على الزيادة .

ويستحق هذا الرسم عند وضع الصيغة التنفيذية على أمر التقدير .

مادة ٥٠ - لا يستحق رسم على القرار الذي يصدر بأحالة الدعوى إلى الدوائر المجتمعة ولا على إجراءات نظر الدعوى أمام هذه الدوائر .

مادة ٥١ - لا يجوز مباشرة أى عمل إلا بعد تحصيل الرسم المستحق عليه مقدما .

ولكن إذا تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من الحكومة أو من شخص أعفى من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه وأراد المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم فلا يؤخذ منه سوى رسم الطعن .

مادة ٥٢ - لا يستحق رسم نسبي على الخالصات المقدمة لقلم الكتاب

لشعب مبالغ مودوعة بالخزاة العامة .

مادة ٥٣ - يجب على الكاتب أن يبين على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخزاة وما حصل منها وما بقى وأن يبين ذلك أيضا على هامش ما يطلب من الصور وسائر المحررات ويذكر في الحالتين تاريخ ونمرة الإيصال المحرر بورود الرسم بالرقم والحروف .
وفي حالة الإعفاء من الرسوم يؤشر كذلك بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقه مع التوقيع منه على هذه التأشيرات .

مادة ٥٤ - تكون العقارات وغيرها مما حصل التصرف فيه أو الحكم به ضامنة لسداد الرسوم والمصاريف ويكون للحكومة في تحصيلها حق إمتياز على جميع ممتلكات الأشخاص المدينين أو المزمين بها .

مادة ٥٥ - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليه صراحة فيه .

الباب الثانى - فى رسوم الاشهادات

مادة ٥٦ - يقصد بكلمة إشهاد فى تطبيق أحكام هذا القانون كل ورقة محررة عن يد الموثق .

مادة ٥٧ - يفرض على الاشهاد رسم مقرر قدره مائة قرش وإذا زاد الاشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافى قدره عشرون قرشا عن كل ورقة من الزيادة .

ويستثنى من ذلك الإشهادات والتوكيلات المتعلقة بأمور الزوجية والنفقات فتحصل عنها الرسوم المبينة فى الجدول حرف (ا) المرافق لهذا القانون .

كما تستثنى منها الإشهادات الأخرى الواردة في نفس الجدول والتي لا رسوم عليها .

مادة ٥٨ - يفرض علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسم نسبي على الإشهادات المبينة بالجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون حسب ما هو وارد في ذلك الجدول .

مادة ٥٩ - إذا تعددت موضوعات الإشهاد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب تحصيل رسم نسبي عن كل موضوع .

مادة ٦٠ - تحصل رسوم بالفئات المشار إليها في المادة ٥٨ على العقود التي لم تكن موضوع إشهاد وقدمت لأقلام الكتاب لحفظها .

مادة ٦١ - يفرض رسم مقرر قدره أربعون قرشا على كل إشهاد التوكيل أو عزل من الوكالة ، فإذا زاد الإشهاد على ورقة واحدة فرض رسم إضافي قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الزيادة .

ويخفض الرسم إلى النصف إذا كان التوكيل أو عزل التوكيل ثابتين بغير إشهاد أو بغير تصديق على الإمضاء ويكون قد قدم أو أبدى في قضية .

مادة ٦٢ - يحصل رسم مقرر قدره عشرون قرشا عن التصديق على كل إمضاء أو ختم .

مادة ٦٣ - يفرض عند انتقال قاض خارج المحكمة رسم مقرر قدره ٢٠٠ قرش إذا كان الانتقال لسماع إشهاد و ١٠٠ قرش إذا كان للتصديق على إمضاء أو ختم . في حالة انتقال أحد الكتبة يخفض الرسم إلى ١٠٠ قرش في الحالة الأولى وإلى ٣٠ قرشا في الحالة الثانية وكل ذلك بخلاف مصاريف الانتقال .

ويتعدد هذا الرسم في حالة تعدد الإشهاد ، وكذلك في حالة تعدد الطالبين مع اختلاف المواد .

الباب الثالث -- في قواعد تقدير الرسوم

مادة ٦٤ - يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على الوجه الآتى :

(١) على المبالغ التى يطلب الحكم بها .

(٢) على قيم العقارات أو المنقولات المتنازع فيها ، فإذا لم توضح هذه القيم أو توضح وت كانت فى نظر قلم الكتاب أقل من قيمتها الحقيقية قدرها هذا الأخير مع مراعاة ما يأتى :

(أ) ألا تقل قيمة الأطنان الزراعية عن الضريبة السنوية

مضروبة فى ٦٠

(ب) ألا تقل قيمة الأملاك المبنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة

أساساً لربط العوائد عليها مضروبة فى ١٥

(ج) يحصل مبدئياً عن الأراضى المعدة للبناء والأراضى الزراعية التى فى ضواحي المدن والمباني التى لم تربط عليها عوائد رسوم على أساس القيمة التى يوضحها الطالب . وبعد تحرر قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ويجوز لقلم الكتاب فى كل الأحوال أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز الطعن فى التقدير بعد ذلك بأى حال من الأحوال وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة التى قدرها الخبير مساوية للقيمة الموضحة أو أقل منها وإلا لزم بها صاحب الشأن ولا يرد على أى حال شئ من الرسوم المدفوعة ، وتكون لإجراءات التعيين وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل إنتهاء التقارير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق المحكمة أو القاضي على ما يتم الإتفاق عليه .

(٣) صحة الوقف أو بطلانه بحسب القيمة المدعى بها

(٤) ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك بحسب ربيع الحصة لخمس سنوات إذا كان الشرط متعلقا بالمصارف .

(٥) صحة التحكير أو بطلانه باعتبار الأجرة في المدة المعينة بالعقد بشرط ألا تقل عن عشر سنين ولا تزيد عن عشرين سنة فإن لم تعين المدة فباعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة .

(٦) إستحقاق في الوقف بحسب قيمة الاستحقاق لمدة خمس سنوات .

(٧) ثبوت الوفاة والوراثة وإن تعددت فيها المناسبات باعتبار حصة الوارث أو الورثة الذين يطلب الحكم بوراثةهم .

(٨) ثبوت الوصية بالمال باعتبار قيمة الموصى به .

(٩) دين الصداقة باعتبار القيمة المطلوبة .

(١٠) ثبوت الجهاز باعتبار قيمته .

مادة ٦٥ - تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

(١) ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف أو بطلان ذلك إذ لم يكن متعلقا بالمصارف .

(٢) النظر على الوقف بجميع أسبابه .

(٣) إستحقاق السكن في أماكن الوقف أو إخلاؤها .

(٤) طلبات رد القضاة والخبراء .

(٥) الاشكال في التنفيذ حسب درجة المحكمة المرفوع اليها .

(٦) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها .

مادة ٦٦ - بلغى الأمر العالى الصادر فى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ بالتصديق على لائحة تعريفه الرسوم أمام المحاكم الشرعية واللائحة المرافقة له . وكذلك تلغى المادة ٤٥ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحكمة لدى المحاكم الشرعية وجميع الأحكام المتعلقة بالرسوم الشرعية والتي تكون مخالفة لهذا القانون .

مادة ٦٧ - تتبع بالنسبة للدعاوى المنظورة عند تطبيق هذا القانون القواعد الآتية :

(١) تظل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم خاضعة من حيث الرسوم لأحكام اللوائح المشار إليها فى المادة السابقة إلى أن يصدر فيها حكم فى الموضوع أو باعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بعدم قبولها لبطلان ورقة التكليف بالحضور أو بعدم الإختصاص .

(٢) كذلك تطبق فيما يتعلق بأعمال التنفيذ التى بدى فيها أحكام اللائحة المشار إليها فى المادة السابقة . على أنه إذا طلب إعادة التنفيذ حصل الرسم طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٦٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

١٩ يولية سنة ١٩٤٤

الرسم	نوع الاشهاد
يفرض رسم نسبي قدره $\frac{1}{2}$ / ١٠ على مائة الجنيه الأولى و $\frac{1}{2}$ / على الزيادة اذا كان الصداق مسمى أما اذا كان الصداق غير مسمى فالرسم ٢٠٠ قرش .	عقد الزواج أو التصديق عليه . .
رسم مقرر ٢٥ قرشا .	الطلاق والفرقة بجميع أسبابها الشرعية .
رسم مقرر ١٠ قروش .	الاقرار بانقضاء العدة أو الحضانة أو سقوطها والاقرار بالرجعة .
رسم مقرر ١٥ قرشا مالم يستند ذلك الى تاريخ ماض فيكون الرسم $\frac{1}{2}$ / رسم مقرر ١٠ قروش .	تقرير النفقة أو سقوطها أو تحملها أو الاقرار بشيء من ذلك . الاقرار بأمر آخر من أمور الزوجية
يؤخذ عنها رسم مقرر قدره عشرة قروش ويخفض الرسم الى النصف اذا كان الإشهاد في محضر مادة أو قضية .	التوكيل في أمور الزوجية ونفقة الاقارب أو عزل الوكيل أو عزله وتعيين آخر .

لارسم على الإشهادات في المواد الآتية :

الرسم	نوع الإشهاد
متى كان الوقف منجزا للخير مطلقا عن التقييد بشرط يتوقع معه أن يصير الوقف غير خيرى . متى كان التغير قاصر على الخير غير قابل لإخراجه عنه .	إشهار الإسلام الوقف الخيرى البيع وغيره من أسباب الملاكية إذا إقترن بوقف العين وقفا خيريا . التغير فى الوقف الأهلى بجعله خيريا .
متى كان لجهة الوقف كالبيع له والإذن بعمارته .	مسائر الاشهادات المتعلقة بالوقف الخيرى
متى كان التصرف منجزا للخير ومادام الموصى لم يرجع عنها وألا يحصل رسمها مع رسم الإشهاد بالرجوع قبل تحريره .	الوصية فى وجوه الخير
—	إذن بالخصومة فى الأوقاف الخيرية

جدول «ب»

نوع الاشهاد	رسم نسبي في المائة	الايضاح
بيع المنقول أو رده مانفاق المتعاقدين والتنازل عنه	١/٢	من ثمن المنقول .
البيع الوفاي في المنقول أو إسترداده	١/٢	من القيمة المتفق عليها في العقد من قيمة أكبر البدلين .
البذل في المنقول ... إقرار للغير بمنقول أو تصادق على ملكيته	١/٢	من قيمة المنقول وقت الاقرار أو التصديق ويتعدد هذا الرسم بتعدد المقرين مالم يكونوا في حكم شخص واحد .
هبة المنقول أو الرجوع فيها	١/٢	من قيمة الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .

الايضاح	رسم نسي في المائة	نوع الاشهاد
من قيمة المنقول المقسوم ولكن إذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشيوع في الباقي فإن الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أو الحصص المفرزة فقط وإذا ظهر في القسمة زيادة على الأنصبة الأصلية أخذ على الزيادة رسم نسي إضافي قدره $\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	قسمة المنقول قسمة إفراز أو فسخها
فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة المنقول كله بحسب نصيب كل شريك.		
من قيمة الوصي به إن كان معينا فإن كانت الوصية بجزء شائع في تركة كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه الموصى وقت صدور الاشهاد.	$\frac{1}{2}$	الوصية بالعقار أو المنقول أو الرجوع فيها
من قيمة المنفعة في المدة إن كانت معينة وإلا فن قيمتها في عشر سنوات.	$\frac{1}{2}$	وصية بمنفعة عقار أو منقول مدة معينة أو مدى الحياة أو الرجوع فيها

نوع الاشهاد	رسم يسمى في المائة	الايضاح
إيجار العقار أو المنقول	١/٢	باعتبار قيمة الإيجار في مدة التعاقد إذا لم يشترط في العقد تجديدها أما ان شرط التجديد فان كانت المدة لأقل من سنة فاعتبار الاجرة لمدة سنة وان كانت لسنة فأكثر فباعتبار الاجرة عن مدة واحدة من مدد التجديد .
فسخ إيجار العقار أو المنقول أو التنازل عنه	١/٤	من قيمة الاجرة في المدة الباقية من العقد
عقود الشركات أو فسخها	١/٢	من مال الشركة نقداً كان أو منقولاً
المقاولات . . .	١/٢	من القيمة المتفق عليها في العقد
عقود شركة المزارعة أو فسخها	١/٢	من القيمة الإيجارية التي اعتبرت أساساً لربط ضريبة الأهلين موضوع الشركة مدة العقد إذا كانت المدة محددة أو مدة ثلاث سنوات إذا لم تكن المدة محددة .
رهن المنقول	١/٢	من مبالغ الدين فإن لم يكن الدين معيناً كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن .

الايضاح	رسم نسي في المائة	نوع الاشهاد
من مبلغ الدين أو الجزء المتخالص عنه منه سواء أحصل الاقرار بالقبض أو الإبراء أم لم يحصل وإذا كان التنازل عن جزء من المرهون ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء حصل الرسم على كامل الدين وعند التنازل عن الجزء الباقي لا يحصل غير الرسم المقرر عن الاشهاد .	١/٤	التنازل عن رهن المنقول ..
من قيمة المحال به	١/٢	الحوالة
من قيمة الدين وإذا كان التنازل في مقابل عوض يحصل الرسم النسبي على الدين الاصلى .	١/٢	إقرار بتحويل الدين أو التنازل عنه أو الرجوع فيه ..
من قيمة الدين سواء أصدر به حكم أم لم يصدر مالم يكن الاقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه .	١/٢	إقرار بدين
من قيمة الدين مالم يكن الاقرار	١/٢	إقرار بقبض الدين

الايضاح	رسم نسبي في المائة	نوع الاشهاد
ضمن التعاقد بشطب الرهن أو التنازل عنه فلا رسم عليه		
من القيمة المقر بها .	١/٢	إقرار باقتراض نقود ...
من القيمة المقر بها .	١/٢	إقرار بفتح اعتماد ...
من قيمة الوديعة .	١/٢	إقرار بوديعة .
من قيمة العارية .	١/٢	إقرار بعارية ...
من قيمة الوديعة أو العارية .	١/٤	إقرار باسترداد الوديعة أو العارية
من قيمة الدين المكفول .	١/٢	الكفالة
من قيمة المبرأ منه .	١/٢	الابراء من الحقوق ..
يكتمن بالرسم المقرر للاشهاد .		لإنشاء بناء على ملك أو وقف
		كل إشهاد لم ينص عليه في
إذا كانت قيمة الاشهاد مما يمكن	١/٣	هذا الجدول
تقديره وإلا فيكتمن بالرسم		
المقرر .		
من قيمة ريع الحصة المتصادق	٢	تصادق على إستحقاق في
على إستحقاقها المدة خمس سنوات		وقف
من ريع ما حصل فيه التغيير من	٢	تغيير في مصارف الوقف
المصارف مدة خمس سنوات		وغيرها
بشرط ألا يقل الرسم النسبي		
عن ١٠٠ قرش .		

قرار وزارى

بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم
أمام المحاكم الشرعية .

قرر ما يأتى

تكون الورقة المنوه عنها فى المادة ٣١ المذكورة صفحتين والصفحة
٢٥ سطرا والسطر ١٢ كلمة .

ويفرض الرسم بتمامه على الورقة الاولى مهما كان عدد السطور
المكتوبة فيها أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز
عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية غير الامضاءات والتاريخ .

رسوم

التسجيل ورسوم الحفظ.

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤

بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تفرض رسوم نسبية على تسجيل كل عقد أو إشهاد أو تصرف أو حكم مما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القانون حسب ما هو مبين أمام كل منها :

مادة ٢ - علاوة على الرسوم النسبية المفروضة طبقا للمادة السابقة يفرض رسم حفظ بالفئات الآتية :

(أ) خمسون قرشا عن كل موضوع لا تزيد قيمته على ١٠٠ جنيه أو كانت قيمته لا يمكن تقديرها .

(ب) ١٠٠ قرش عن كل موضوع تزيد قيمته على ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه .

(ج) ٢٠٠ قرش عما يزيد على ذلك .

كما يؤخذ رسم مقرر لكل ورقة شمسية للصفحة لا تزيد عن مائة ملجم أو

(١) مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ المنشور في الوقائع المصرية

عدد ٤٦ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٤٨

رسم آخر لا يزيد على ثلاثين مليما على مراجعة أصول العقود التي تقدم من نسخ متعددة للاستغناء عن تصويرها ويحسب هذا الرسم على كل صفحة من النسخ الأخرى . ويصدر وزير العدل قرارا بتحديد هذه الرسوم .

كذلك يحصل رسم حفظ على الحجج والوثائق التي سبق صدورها أمام المحاكم الشرعية .

كما تحصل رسوم الحفظ ورسوم التصوير على المحررات المتعلقة بشهر حق الارث .

مادة ٢ مكررة (١) - تسرى أحكام المادتين السابقتين على ما يطلب تسجيله حجلة أو ملخصا من عقود إنشاء الشركات أو تعديلها أو نسخها . وكذلك يسرى هذه الأحكام على ما يطلب لصقه من هذه العقود أو ملخصاتها في لوحة المحكمة .

مادة ٣ - في حالي إختصاص الدائن بعقارات مدينة أو رهن العقار تحسب الفوائد باعتبار المستحق منها لغاية وقت القيد مضافا إليها فوائد السنتين التاليتين لهذا التاريخ ويحصل الرسم على المجموع .

مادة ٤ - يفرض رسم قدره عشرون قرشا على كل تأشير بهوامش السجلات بناء على طلب ذوى الشأن .

وإذا طلب التأشير بناء على عقد عرفي مصدق على توقيعاته يحصل علاوة رسم التأشير الرسم النسبي المستحق على تسجيل العقد أن لم يكن قد سبق تحصيله .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٦ المنشور في الوقائع المهرية

عدد رقم ٨١ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦

مادة ٥ - إذا وقع أى تصرف من التصرفات المبينة أنواعها بالجدول المرافق لهذا القانون بإشهاد أو بعقد عر فى مطلوب حفظه حصلت رسوم التسجيل عند تحرير الإشهاد أو حفظ العقد العر فى . وإذا كان التصرف بعقد عر فى واجب التصديق على التوقيعات الواردة به وجب على الموظفين والمأمورين العموميين المخول لهم التصديق على الإمضاءات أو الاختتام أن يحصلوا مع رسوم التصديق رسوم التسجيل والحفظ وما إليها .

مادة ٦ - لا يترتب على بطلان الإشهادات أو العقود أو التصرفات أيا كان نوعها رد شئ من رسوم التسجيل أو الحفظ أو غيرها المتعلقة بها بأى حال من الأحوال .

مادة ٧ - المحررات التى يكون قد حصل عنها رسم نسبي لدى توثيقها تخفض رسوم تسجيلها بمقدار رسوم التوثيق التى تكون قد حصلت عنها .

مادة ٨ - يعنى من الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون :

(١) الوقف الخيرى والبيع وغيره من أسباب الملكية إذا أقرن بوقف العين وقفاً خيرياً متى كان الوقف منجزاً للخير ومطلقاً عن التقيد بشرط يتوقع معه أن يصير الوقف غير خيرى .

(٢) للتغير فى الوقف الأهلى بجملة خيرياً . متى كان التغير قاصراً على الخير غير قابل لإخراجه عنه .

(٣) العقود والتصرفات المتعلقة بالوقف الخيرى . متى كان لجهة الوقف

(٤) الوصية فى وجوه البر . متى كان التصرف متمحضاً للخير ابتداء .

مادة ٩ — تطبق في مواد الشهر العقارى الأحكام الواردة في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يأتى .

أولا : يكون أساس تقدير الرسوم النسبية قيم العقارات الموضحة بالمحركات فإذا لم توضح هذه القيم أو توضحت ورأى مكتب الشهر العقارى أو المأمورية أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقا للأسس التالية :

- (١) ألا تقل قيمة الأراضى الزراعية عن الضريبة السنوية مضروبة فى ٦٠
- (٢) ألا تقل قيمة الأملاك المبنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد عليها مضروبة فى ١٠٠

(٣) تحصل عن الأراضى المعدة للبناء والأراضى الزراعية التى فى ضواحي المدن والمباني التى لم تربط عليها عوائد رسوم على أساس القيمة التى يوضحها الطالب إذا إقتنع بها الموظف المختص وإلا حصل الرسم على أساس القيمة الحقيقية التى تسفر عنها التحريات .

ثانيا : يجوز لمكتب الشهر العقارى ومأمورياته فى كل الأحوال بعد موافقة المكتب الرئيسى لمصلحة الشهر أن يطلب التقدير بمعرفة خبير يندبه الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى من بين خبراء الجداول أو مكتب الخبراء بوزارة العدل بقرار يحدد فيه الميعاد الذى يجب على الخبير أن يقدم تقريره فيه بحيث لا يجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ خبير المأمورية

(١) معدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ المنشور فى الوقائع المصرية عدد رقم ٤٦ الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٤٨

وتراعى في أداء الخبير المأمورية المذكورة الإجراءات المقررة لأعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ويودع الخبير التقرير المأمورية المختصة وعلى هذه المأمورية إعلان طالب الشهر بهذا الإيداع بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول ايطلع على التقرير .

ولكل من الطرفين المعارضة في تقدير الخبير في خلال ثمانية أيام ويسرى هذا الميعاد بالنسبة إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق من تاريخ الإيداع وبالنسبة إلى طالب الشهر من تاريخ وصول إعلان الإيداع إليه وترفع المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأمورية الشهر المختصة لتفصل فيها على وجه السرعة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف .

وتلزم الحكومة بمصاريف الخبير إذا كانت القيمة المقدرة نهائيا مساوية للقيمة التي قدرها صاحب الشأن بتلك المصاريف وتكون إجراءات تعيين الخبير وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع مكتب الشهر العقاري أو المأمورية على القيمة بشرط تصديق المكتب الرئيسي المذكور على ما يتم الاتفاق عليه .

ثالثا : إذا استحققت رسوم تكميلية قدرت بأمر يصدر من أمين مكتب الشهر المختص ويعلن هذا الأمر إلى ذوي الشأن بكتاب مصحوب بعلم وصول وتجوز المعارضة في أمر التقدير في خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا أصبح نهائيا ويكون تنفيذه بالطريق الإداري وفقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بالأمر العالي الصادر

في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائي بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من المحكمة الواقع في دائرة اختصاصها مكتب الشهر الصادر منه أمر التقدير .

وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مأورية الشهر المختصة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو الاستئناف .

رابعا : الرسوم القضائية التي تستحق على المعارضات المشار إليها تسرى عليها أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

مادة ١٠ - يلغى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢١ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢١ والمرسوم الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ بتخفيض الرسم النسبي على بعض العقود والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ بشأن التصديق على الإمضاءات .

وتلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ١١ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يتخذ القراءات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣

(١٩ يولية سنة ١٩٤٤)

جدول ملحق

نوع التصرف سواء أكان بحكم أم بأشهاد	رسم فسي في المائة	الايضاح
بيع العقار أو رده باتفاق المتعاقدين والتنازل عنه	٣ ١/٢	من قيمة العقار
البيع الوفاي في العقار	٣ ١/٢	من قيمة العقار، وإذا تم إسترداد العقار في المدة المنصوص عليها في العقود أو في ملحق له بشرط الأتجاوز المدة القانونية أحسب الرسم ١٣/٤. / ورد الباقي لدافعه.
الوصية وصية بمنفعة عقار مدة معينة أو مدى الحياة	٣ ١/٢	من قيمة الموصى به وقت التسجيل
بيع الرقبة في العقار مجردا عن حق الانتفاع	٢ ١/٢	من قيمة العقار
بيع حق الانتفاع في العقار	١	من قيمة العقار
المعاوضة في العقار اقرار للغير بملكية العقار أو	٣ ١/٢	من أكبر قيمة البدلين .

الايضاح	رسم نسبي في المائة	نوع التصرف سواء أكان بحكم أو بأشهاد
من قيمة العقار وقت الاقرار أو التصديق .	$\frac{1}{2}$ ٣	أو تصديق على ملكيته
من قيمة العقار الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .	$\frac{1}{2}$ ٣	هبة العقار أو الرجوع فيها
من قيمة العقار المقسوم لكن إذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشيوع في الباقي فإن الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أو الحصص المفرزة فقط وإذا ظهرت في القسمة زيادة على الأنصبة الأصلية يؤخذ على الزيادة رسوم نسبية إضافية قدرها $\frac{1}{2}$ ٣ / فإذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة العقار كله بحسب نصيب كل شريك .	$\frac{1}{4}$	قسمة العقار بين مستحقه قسمة أفراز أو فسخها سواء أكانت باتفاق أم بحكم
على المبالغ الأصلية وملحقاته وعند التحديد يفرض الرسم النسبي على قيمة الزيادة فقط .	$\frac{1}{4}$	فيد اختصاصات الدائن بعقارات مدينة

الايضاح	رسم فسي في المائة	نوع التصرف سواء أ كان بحكم أو بإشهاد
من مبالغ الدين فان لم يكن الدين معيناً كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن . وعند التجديد يؤخذ الرسم على قيمة الزيادة فقط	١	رهن العقار
من مبالغ الدين المتخالص عليه منه سواء أحصل الاقرار بالقبض أو الإبراء أو لم يحصل وإذا كان فك الرهن عن جزء من المرهون ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم على كامل الدين .	١/٤	فك الرهن
من الاجزاء عن المدة المبينة في العقد بشرط الانتقال عن عشر سنين ولا تزيد عن عشرين سنة فان لم تعين المدة فباعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة .	٢	المحكير أو التنازل عنه ..
باعتبار قيمة الإيجار في مدة التعاقد إذا لم يشترط في العقد	١/٢	الإيجارات

الايضاح

بج
١/٤
٣
١/٢

نوع التصرف سواء أ كان
بحكم أو باشهاد

تجديدها ، إما إن شرط التجديد
فان كانت المدة لأقل من سنة
فباعتبار الأجرة لمدة سنة . وإن
كانت لسنة فأكثر فباعتبار
الأجرة عن مدة واحدة من
مدد التجديد .

من قيمة الأجرة في المدة الباقية
من العقد

فسخ إيجار العقار أو التنازل
عنه ١/٤

من قيمة المبلغ المتخالص عنه .

المخالصات عن الإيجارات ١/٤

من القيمة المبينة في العقد أو

حقوق الارتفاق ٣ ١/٢

التي بينها صاحب الشأن مقابل

الارتفاق على ألا تقل عن قيمة

الفرق بين قيمة العقسار محملا

بالارتفاق وقيمه بدونه .

وقف العقار ٢

من قيمة العقار الموقوف .

من قيمة العقار الموقوف .

الإقرار بالوقف إذا لم يكن مسجلا ٢

من قيمة الحصة المطلوب قسمتها

قسمه عقارات الوقف ١/٤

إذا بقي على الشيوع أكثر من

شريك أما إذا بقي شريك واحد

نوع التصرف سواء كان بحكم أو بأشهاد	رسم نمبي في المائة	الايضاح
استبدال أعيان الوقف	٣ ١/٣	فيؤخذ الرسم عن العقار كله بحسب نصيب كل شريك من قيمة العقار الموقوف .
حكم رسم المزا	٣ ١/٢	من ثمن العقار الراسى به المزا.
محاضر البيع الادارى والجبى	٣ ١/٢	من الثمن الذى بيع به العقار.
الصلح متى كان متعلقا بنزاع خاص بتصرف من التصرفات الوارد ذكرها في هذا الجدول	—	النسبة المقررة لكل تصرف .
عقود الشركات (١)	١/٢	من مال الشركة بقدا كان أو منقولا
الرجوع في وقف العقار (٢)	٢	من قيمة العقار الموقوف
شطب إختصاصات الدائن بعقارات معينة	١/٤	من مبلغ الدين المتخالص عليه سواء حصل الاقرار بالقبض أو

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٤٦ المنشور في الوقائع المصرية

عدد رقم ٨١ الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦

(٢) مضافة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ المنشور في الوقائع المصرية

عدد رقم ٤٦ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٤٦

الايضاح	رسم نسبي في المائة	نوع التصرف سواء أكان بحكم أو بإشهاد
البراء أم لم يحصل وإذا كان الشطب عن جزء من العقار ولم يعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم على كامل الدين على المبلغ الأصلي وملحقاته وعند التجديد يفرض الرسم النسبي على قيمة الزيادة فقط .	١/٤	قيد حقوق الإمتياز أو شطبها.
على المبلغ الأصلي وملحقاته	١/٤	قيد قيمة الديون العارية التي على المورث في هامش تسجيل حق الارث أو شطب هذه الديون .
على المبلغ الأصلي وملحقاته .	١/٤	حق حبس العين أو شطب هذا الحق
إذا كانت قيمة التصرف مما يمكن تقديره وإلا فيكتفى بالرسم المقرر .	١/٢	كل تصرف لم ينص عليه في هذا الجدول

قرار وزاري

٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤
بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ .

قرر ما يأتي

يحدد الرسم المقرر لكل ورقة شمسية للصفحة مائة مليم
كما يحدد رسم قدره ثلاثون مليمًا على مراجعة أصول العقود التي تقدم
من نسخ متعددة للاستغناء ثمن تصويرها .
ويحسب هذا الرسم على كل صفحة من النسخ الأخرى .

قانونه رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤

بشأن الرسوم في المواد الجنائية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في رسوم القضايا

مادة ١ - يفرض رسم ثابت على القضايا الجنائية التي تقدم للمحاكم بالفئات الآتية :

٣٠ على قضية المخالفة .

٦٠ على قضية المخالفة المستأنفة .

١٠٠ على قضية الجنحة التي تنظر أمام المحاكم الأهلية الجزئية أو المركزية أو التي تنظر أمام القاضى الجزئى المختلط .

٢٠٠ على قضية الجنحة التي تنظر أمام محكمة الجناح المختلطة وعلى كل قضية جنحة مستأنفة سواء أكانت منظورة أمام المحاكم الأهلية أم المحاكم المختلطة .

٦٠٠ على قضية الجناية .

وتعتبر القضية مخالفة أو جنحة أو جناية حسب الوصف الذي

يعطيه حكم المحكمة للجريمة .

ويعتبر في حكم الجنبعة الجنائيات التي قرر القانون لها عقوبة الجنبعة .
٤٠٠ على قضية النقض .

فاذا أحيلت إلى محكمة الموضوع للفصل فيها مجددا أو فصلت
محكمة النقض في الموضوع لا يفرض رسم جديد .
٤٠٠ على قضية رد الاعتبار .

مادة ٢ — يفرض رسم ثابت قدره ٣ قرشا يلزم به المحكوم عليه في
مسائل التشويش بالجلوسات وفي حالة غياب الشهود أو إمتناعهم عن الإجابة
وفي المعارضات في الأحكام الصادرة في هذه المسائل .

مادة ٣ — يخفض الرسم إلى النصف في المعارضات التي تقدم في أحكام
الجنائيات والجنبع والمخالفات .

أما المعارضات التي تقدم عن الأوامر الجنائية فلا رسم عليها إكتفاء
برسم القضية .

مادة ٤ — تستحق الرسوم المبينة في المواد السابقة عند الحكم بها
أما قضايا رد الاعتبار فتدفع رسومها مقدما .

مادة ٥ — تشمل الرسوم المقررة جميع الإجراءات التي تتخذ في القضايا
بما في ذلك أعمال المحضرين لغاية الحكم فيها وإعلانه ولا يتعدد الرسم بتعدد
المتهمين أو الطالبيين إلا في قضايا رد الاعتبار .

مادة ٦ — لا يفرض رسم على الأحكام أو الأوامر التي تصدر
بتصحيح الخطأ المادى فيها ولكن إذا طالب أحد الخصوم بتصحيح الخطأ
ورفض طلبه فرض عليه نصف الرسم .

مادة ٧ — تستحق الرسوم المقررة على المعارضة أو الاستئناف أو النقض ولو تنازل المتهم عنها .

الباب الثاني

في رسوم التنفيذ

مادة ٨ — يفرض رسم تنفيذ قدره عشرة قروش في قضايا المخالفات وثلاثون قرشا فيما عدا ذلك ، وهذا كله إذا كان التنفيذ بواسطة قلم المحضرين .
ويتعدد الرسم بتعدد الأشخاص الذين يتناولهم التنفيذ .

وتخف من هذه الرسوم إلى النصف في تنفيذ الأحكام الصادرة على الشهود .
مادة ٩ — إذا دعا الحال لتحصيل الغرامة والرسوم بالطرق المدنية تطبق أحكام قانون الرسوم في المواد المدنية ونحسب على إجراءات التنفيذ فيها الرسوم المدنية المقررة لها .

مادة ١٠ — يفرض رسم مماثل لرسم التنفيذ الأصلي على كل نزاع في التنفيذ .

مادة ١١ — يكون تحصيل الرسوم والغرامات في المراءد الجنائية بمعرفة النيابة ويجوز لها إهمال المتهم في دفع تلك الرسوم والغرامات المحكوم بها أو قبول تقسيطها .

الباب الثالث

في رسوم الصور والشهادات

مادة ١٢ — يفرض رسم قدره خمسة قروش على كل صورة أو ورقة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المستأنفة أو الجنحة

الإبتدائية أو المستأنفة وخمسة عشر قرشا في قضية الجنائية وعشرون قرشا في قضايا النقص ورد الاعتبار .

مادة ١٣ - يفرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من الشهادة التي تعطى في قضايا المخالفات وعشرون قرشا في قضايا المخالفات المستأنفة والجنح الإبتدائية والمستأنفة وثلاثون قرشا في قضايا الجنائيات وفي قضايا النقص ورد الاعتبار

مادة ١٤ - تحصل الرسوم المقررة في المادتين السابقتين على حسب وصف المهمة عند تسليم الصورة أو الشهادة .

الباب الرابع

في المصاريف القضائية

مادة ١٥ - تحتل الخزانة العامة المصاريف الآتية بيانها :

(١) مصاريف إنتقال القضاة وأعضاء النيابة والسكتية والمحضرين والمترجمين وكذلك ما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال .

(٢) أجور البرقيات بالبريد .

(٣) مصاريف نقل الأشياء المضبوطة في مادة جنائية .

(٤) مصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤونتهم .

مادة ١٦ - التصرف من خزانة المحكمة مقدما أتعاب ومصاريف

الخبراء والشهود وأجور الحراس ونفقات حفظ المضبوطات وما يلزم صرفه للتحري عن لجرائم وإثباتها وذلك بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها مقابل الرجوع بها على من يحكم عليه بالمصاريف .

مادة ١٧ - إذا ادعى شخص لتأدية الشهادة ولم يكن عنده ما يقوم

بمصاريف سفره ، فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيها أن يصرف له مصاريف السفر مقدما وبين ما دفعه اليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز من التعويض المستحق للشاهد ما صرف له ويسدد لحساب الجهة التي دفعته مقدما .

الباب الخامس

في رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية

١٨ - تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية مع مراعاة ما يأتي :
أولا : لا يجوز أن ينقص الرسم الذي يحصل مقدما عن الرسم المقرر للقضية الجنائية طبقا لأحكام هذا القانون .
ثانيا : يلزم المدعى بالحقوق المدنية بأداء الرسم المستحق مقدما بمجرد الادعاء بذلك .

ثالثا : الإعلانات الأخرى التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول مدنيا يؤخذ عنها رسم قدره خمسة قروش عن كل ورقة من الأصل والصورة في قضية المخالفة وعشرة قروش في قضية المخالفة المستأنفة أو الجنحة الابتدائية والمستأنفة وخمسة عشر قرشا في قضية الجنابة وعشرون قرشا في قضية النقض ورد الاعتبار .

رابعا : على المدعى بالحقوق المدنية أن يودع مقدما الأمانة التي تقدرها النيابة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم وعليه أيضا إيداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء سير الإجراءات .

خامسا : إذا أحالت المحكمة الجنائية الخصوم إلى المحكمة المدنية المختصة أو قضت بعدم قبول السير فيها أمام المحاكم الجنائية لا يحصل رسم جديد مقدما عند الإلتجاء إلى المحكمة المدنية .

سادسا : إذا كان طعن المتهم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض قاصرا على الحكم الصادر في الدعوى المدنية تحصل منه الرسوم طبقا لأحكام قانون الرسوم أما المحاكم المدنية .

الباب السادس

في قواعد عامة

مادة ١٩ — تطبق في المسائل المتعلقة برسوم الورقة والترجمة وتسليم الصور والشهادات والإعفاء من الرسوم وتقرير حق الإمتياز الأحكام المنظمة لهذه المسائل والواردة في قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية .

مادة ٢٠ — تؤخذ الرسوم والمصاريف والغرامات المحكوم بها على المتهم مما يكون قد أودع بالخزانة من مبالغ بصفة ضمان للإفراج مؤقتا أو كفالات أو مبالغ أخرى تخص المحكوم عليه .

مادة ٢١ — لا يؤخذ رسم على ما يودع على سبيل الضمانات للإفراج مؤقتا ولا على الكفالات أو المبالغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في المواد الجنائية ولكن إذا حصل نزاع فيها أو حجز عليها أو توزيع لها إستحق الرسم المقرر على الإيداع .

مادة ٢٢ — إذا طلب المتهم تعيين خبير جاز تكليفه بدفع أمانة على ذمة مصاريفه .

مادة ٢٣ - إذا تنازل الشاكي وإنقضت الدعوى الجنائية بناء على هذا التنازل التزم بدفع المصاريف التي تكون قد صرفت فيها .
وإذا لم يصدر حكم بالزام المتنازل بمصاريف الإجراءات فينفذ عليها بها بمقتضى أمر تقدير .

مادة ٢٤ - تحصل الرسوم المستحقة بالتطبيق لهذا القانون بطريق التضامن بين المزمين بها إلا إذا نص الحكم على خلاف ذلك .

مادة ٢٥ - لا يرد أى رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الأخص :

(١) الأمر العالى الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ بشأن الرسوم فى المواد الجنائية أمام المحاكم المختلطة .

(٢) الأمر العالى الصادر فى ٦ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن رسوم المخالفات المحكوم فيها بالعقوبة والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٦ بشأن الرسوم فى المواد الجنائية أمام محاكم المراكز .

(٣) المادة ٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض .

مادة ٢٧ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتسمى أحكامه على الدعاوى المنظورة وقت العمل به .

ويصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

صدر بقصر عابدين في ٢٨ رجب سنة ١٣٦٣

(١٩ يولية سنة ١٩٤٤)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

الرسوم
أمام المحاكم الحسينية



قانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

باصدار قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية

نحن فاروق الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

١ - يلغى المرسوم الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٣٦ بالتصديق على
لائحة الرسوم أمام المجالس الحسبية ويستعاض عنه بقانون الرسوم أمام
المحاكم الحسبية المرافق لهذا القانون

وكذلك يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المذكور

٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية

نأمر بأن يهضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من من قوانين الدولة .

الباب الأول

في الرسوم التسمية

مادة ١ - يفرض رسم نسي قدره خمسة مليات عن كل جنية من
قيمة نصيب كل قاصر أو من قيمة أموال المحجور عليه أو الغائب وذلك
عن كل طالب بتعيين وصي عند بدء الوصاية أو تثبيت الوصي المختار أو
مطلب الولاية أو الحد منها أو توقيع الحجز أو إثبات الغيبة

ويفرض على طلبات الفصل في الحساب رسم نسبي قدره عشرة مليات عن كل جنيه من مقدار صافي الإيرادات السنوية لكل قاصر أو محجور عليه أو غائب .

مادة ٢ - تعتبر أوراق الحصر أساسا أوليا للتقدير ومتى أعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائيا على مقتضاها وإذا أضيف إلى القائمة في أى وقت مال جديد يؤول للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر لكشف حساب الأوصياء والقائمة أو الوكلاء عن الغائبين أساسا أوليا لتقدير الإيراد

مادة ٣ - تقدر في قائمة الجرد حصة عديم الأهلية والغائب في الوقف بقيمة الاستحقاق السنوى مضروبة في ٢٠ وتقدر قيمة المماش باعتبار المماش السنوى مضروبة في ١٠ إذا كان لمدة الحياة

وأما إذا كان مؤقتا فتقدر قيمة المماش باعتبار قيمته السنوية مضروبة في عدد سنين على ألا يتعدى عشر سنوات .

مادة ٤ - - يفرض على المعارضات المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون وعلى المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها أو بعضها المنصوص عليها في قانون المحاكم الحسبية رسم قدره أثنان في المائة من المبلغ المرفوعه في شأنه المعارضة

مادة ٥ - لا يفرض في أى حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش

الباب الثانى

في الرسوم الثابتة

مادة ٦ - يفرض رسم ثابت على أموال عديمي الأهلية والغائبين

والمقضى بمساعدتهم قضائيا في الحالات الآتية :

١، طلبات تقدير المساعدة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤٧ من قانون المحاكم الحسبية وطلبات استمرار الوصاية ودفعها ورفع الحجر ورد سلطة الولي الشرعى والاذن للقاصر أو المحجور عليه اسفه أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من ذلك ووضع المحجور عليه اسفه أو غفلة تحت الاختبار وذلك طبقا للجدول الآتى :

جننيه	جننيه	مليم	جننيه	ما زاد على
١٠٠	إلى	٢٠٠	٥٠٠	
٢٠٠	»	٤٠٠	١	
٤٠٠	»	٦٠٠	٢	
٦٠٠	»	١٠٠٠	٣	
١٠٠٠	»	٣٠٠٠	٥	
٣٠٠٠	»	٦٠٠٠	١٠	
٦٠٠٠	»	١٠٠٠	١٥	
١٠٠٠	»		٢٠	

ب، في الطلبات المقدمة من النائبين عن عديمى الأهلية والنائبين عن إجراء تصرف من التصرفات التى يشترط طبقا لقانون المحاكم الحسبية وجوب الحصول على إذن بها

وفي الطلبات المقدمة من غير النائبين من عديمى الأهلية ومن غير الوكلاء الغائبين والشكاوى المقدمة بالطعن فى تصرفات هؤلاء أو طالب عزلهم يكون الرسم خمسين قرشا أمام المحكمة الحسبية الجزئية ومائة قرش

أمام المحكمة الحسبية الابتدائية فإذا قضى بالعزل بناء على الشكوى لا يستحق رسم جديد على تعيين بدل المعزول

ج، في المعارضات المقدمة عن القرارات في جميع الأحوال وكذلك المعارضات في عقوبة الحرمان من المكافأة التي لم تقدر يكون الرسم ثلاثين قرشا .

د، في طلب التصديق على القسمة بالتراضى يعرض رسم ثابت قدره مائة قرش أما في حالة القسمة القضائية فيتبقى بما سبق تحصيله من الرسم

الباب الثالث

في رسم المعارضات والاستئناف والالتماس

والطعن بالنقض

مادة ٧ - ١٠، تخفض الرسوم النسبية والثابتة إلى النصف في المعارضات التي ترفع طبقا لأحكام قانون المحاكم الحسبية

ب، ويفرض على الالتماس رسم مساو لرسم الطلب الابتدائي .

ج، ويفرض على الالتماس رسم ثابت بالتطبيق لما هو مبين بالفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون على ألا يزيد هذا الرسم على ٢٠٠ قرش في الدعاوى الجزئية و ٥٠٠ قرش في الدعاوى الكلية والاستئناف .

د، ويفرض رسم ثابت قدره ٨٠٠ قرش في الدعاوى التي تقدم

إلى محكمة النقض والابرار وتشمل هذه الرسوم جمع إجراءات الطعن بما فيها المذكرات .

الباب الرابع

في رسوم الصور والشهادات

مادة ٨ - يفرض على الصور التي يرخص في إعطائها من أحكام المحاكم الحسبية وقراراتها ومحاضر جلساتها وتقارير الخبراء ومحاضر أعمالهم ومحاضر الجرد والأوراق الأخرى وكذلك على الشهادات والملحقات رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من أوراق المحكمة الحسبية الجزئية وعشرون قرشا عن كل ورقة من أوراق المحكمة الحسبية الابتدائية وثلاثون قرشا عن كل ورقة من أوراق محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والابرار على ألا يزيد الرسم أمام كل درجة على عشرة جنيهات ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم .

ويفرض علاوة على رسم الصور أو الشهادة رسم قدره خمسون مليما مقابل الكشف من الجداول عن الاسم وفي كل سنة .

الباب الخامس

فيما لا رسم عليه

مادة ٩ - لا رسم على ما يأتي :

- ١ - الطلبات المبينة في المادة الأولى وفي الفقرة الأولى والثانية من المادة السادسة إذا كانت قيمة نصيب كل قاصر وكان مال المحجور عليه أو الغائب

أو المطلوب تقدير مساعدته قضائيا لا تتجاوز مائة جنيه

ب - ما يطلب من الصور والشهادات لمصالح الحكومة

ج - الصور الأولى التي تعطى لمقدمى الطلبات من الأحكام والقرارات الصادرة في طلباتهم

د - الصور الأولى التي تعطى للتائبين عن عديمي الأهلية والغائبين والمساعدين القضائيين من القرارات والأحكام الصادرة في الطلبات المبينة في المادتين الأولى والسادسة

هـ - طلبات الإذن بتقرير نفقة

الباب السادس

في تحصيل الرسوم

مادة ٩٥ - يجب أن يدفع مقدم الطلب الرسم بتمامه بمجرد تقديمه إذا كان الرسم ثابتا أو كانت قيمة المادة أمانة قدرها ثلاثة جنيهات أمام المحكمة الحسبية الجزئية وستة جنيهات أمام المحكمة الحسبية الابتدائية ولا يجوز نظر الطلب إلا بعد دفع الرسم أو الأمانة

ويستثنى من طلبات تعيين الأوصياء والوكلاء عن الغائبين وثبت الأوصياء المختارين والفصل في الحساب فلا يتوقف النظر فيها على دفع الرسم أو الأمانة وينفذ قلم الكتاب بالرسوم المستحقة على نصيب عديمي الأهلية أو الغائب إذا فصل في الطلب بالقبول فإذا رفض نفذ على الطالب بالرسوم المستحقة وإن تعدد مقدمو الطلب نفذ عليهم بالتضامن .

مادة ٩٦ - (١) يقرر رئيس المحكمة الحسبية أو القاضي على حسب

الأحوال أتعاب مصروفات الخبراء وبدل انتقال الشهود والمصروفات الأخرى كما يقدر الأمانة الواجب إبداءها على ذمة الخبراء أو التحقيق

وتجوز المعارضة أمام المحاكم الحسبية في هذه الأوامر ماعدا أمر تقدير الأمانة في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانها وذلك بتقرير في قلم الكتاب والحكم الذي يصدر فيها يجوز إستئنافه في خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه وفقا للقواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

مادة ١٢ - يجب على كاتب المحكمة الحسبية أن يكتب في هامش كل قرار أو حكم بياناً بالرسوم المستحقة وما حصل منها والباقي وتاريخ ورقم الاتصال المحرر بورد الرسم ويجب أن يكون البيان المذكور بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة .

وفي حالة الإعفاء من الرسم يؤشر بتاريخ القرار الصادر بالإعفاء ورقمه مادة ١٣ تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الجلسة بناء على طالب قلم الكتاب ويعلن هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم .

مادة ١٤ - يجوز لذوى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر المشار اليه في المادة السابقة وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب في خلال ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر

ويعين المحضر في الاعلان أو قلم الكتاب في التقرير اليوم الذي تنظر فيه المعارضة

وتفصل المحكمة الحسبية الصادر منها أمر التقدير المعارض فيه في المعارضة بعد سماع أقوال ممثل قلم الكتاب والمعارض إذا حضر .

مادة ١٥ - يكون تنفيذ أوامر التقدير بمعرفة قلم المحضرين بالمحاكم المدنية بالطرق المقررة للتنفيذ في قانون المرافعات بناء على طالب قلم كتاب المحكمة الحسبية المختصة أو صاحب الشأن متى تم التنفيذ أشر الكاتب بالتحصيل على هامش الحكم أو القرار بتاريخ ورقم التنفيذ وأرسل القسيمة الدالة على ذلك الغائب عديم الأهلية أو الغائب أو في حكمه

ويكون للحكومة في تحصيل الرسوم أو المصروفات حق إمتياز على جمع أموال الملزمين بهذه الرسوم أو المصروفات

مادة ١٦ - يجوز بموجب أوامر التقدير الحصول على حق إختصاص بعقارات الملزمين بالرسوم والمصروفات

مادة ١٧ - الأتعاب التي تقدر للخبراء الموظفين تأخذ بعد الفصل في الدعوى حكم الرسوم القضائية وتضاف للخزانة العامة .

الباب السابع

في رد الرسوم

مادة ١٨ - يرد من الرسوم المستحقة ما زاد على ثلثه جنهات في المحاكم الحسبية الجزئية وما زاد على ستة جنهات في المحاكم الحسبية الجزئية وما زاد على ستة جنهات في المحاكم الحسبية الابتدائية والاستئنافية إذا قررت المحكمة رفض طلب من الطلبات المبينة في المادتين الأولى والسادسة عدا طلبات الحجر وسلب الولاية والحد منها أو رفعها وتقرير المساعدة القضائية .

ويرد رسم طلب الحجر وطلب تقرير المساعدة القضائية لدافعه إذا إذا قررت المحكمة قبوله مقابل الرجوع به على مال المحجور عليه أو من

تقررت مساعدته القضائية

الباب الثامن

في الاعفاء من الرسوم

مادة ١٩ - يجوز أن يعفى من الرسوم كلها أو بفصل من يثبت عجزه عن دفعها ويشمل الإعفاء رسوم جميع الأوراق القضائية والإدارية ورسوم التنفيذ .

وتدفع من الخزنة العامة مصروفات إنتقال الخبراء أو الشهود إذا إقتضى الحال .

مادة ٢٠ - تقدم طلبات الإعفاء من الرسوم إلى لجنة توافق على الوجه الآتى :

أمام محكمة النقض والابرار - من اثنين من مستشاريها وأحد رؤساء النيابة وأمام محاكم الاستئناف - من اثنين من مستشاريها وأحد أعضاء النيابة وأمام المحاكم الابتدائية - من اثنين من قضاتها وأحد أعضاء النيابة وأمام المحاكم الجزئية - من القاضى الجزئى وأحد أعضاء النيابة ويجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الإعفاء أن يخبر طالب الإعفاء رخص باليوم الذى يعين للنظر فى الطلب

وجوز للمحكمة أثناء نظر الموضوع أن تفصل فى طلب الإعفاء من الرسوم الذى يقدم اليها

مادة ٢١ - تفصل اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة فى طلب الاعفاء بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال من يحضر من الخصوم ومن يمثل قلم كتاب المحكمة

مادة ٢٢ - الإعفاء من الرسوم شخصى لا يتعدى أثره إلى ورثة المعفى أو من يحل محله إلا إذا رأت المحكمة الحسبية إستمرار الاعفاء بالنسبة إلى الورثة

مادة ٢٣ - إذا زالت حالت عجز طالب الإعفاء جاز الخصمة أو لقم الكتاب أن يطلب إلغاء الإعفاء من المحكمة المنظورة أمامها المادة
مادة ٢٤ - إذا حكم على الخصم وجبت مطالبته بالرسوم فإن تعذر تحصيلها منه - جاز الرجوع بها على من تقرر إعفاؤه منها إذا كانت قد زالت حالة عجزه إلا إذا رأت المحكمة جعل الرسم على الخزنة العامة

الباب التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٥ - يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من المحاكم الحسبية والجائز تنفيذها بواسطة المحضرين وفقاً لما هو مبين بقانون رسوم المحاكم المدنية

مادة ٢٦ - يفرض على طلبات رد القضاة رسوم ثابتة كلفة وضة أمام المحاكم الوطنية

مادة ٢٧ - يفرض رسم قدره عشرة قروش عن كل ورقة من أصل وصورة الأوراق التى تعلن بواسطة المحضرين وذلك علاوة على الرسوم المبينة بهذا القانون .

مادة ٢٨ - تعتبر كسور الجنيه جنبها عند تقدير قيمة التركات والأموال وكذلك تعتبر كسور القرش قرشاً عليه تقدير الرسم

مادة ٢٩ - لا يجوز إعطاء أية شهادة أو ملخص من أية ورقة إلا

بعد تحصيل ما يكون مستحقا عن المادة من رسوم وذلك فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٠ إلا إذا أذن القاضى أو رئيس المحكمة باعطاء الصورة أو الشهادة بناء على عريضة تقدم من صاحب الشأن

مادة ٣٠ - تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات من بدء الطاب إلى حين الحكم فى الموضوع واعدائه ومصروفات انتقال القضاة وأعضاء النيابة والمترجمين والكتابة والمحضرين وما يستحقونه من التعويض مقابل الانتقال . كما تشمل أوامر التقدير الخاصة بالمصروفات وأنعاب الخبراء وتعويض الشهود وأنعاب المحاماة التى تصدرها المحكمة وأوامر تقدير الرسوم القضائية وذلك فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون

مادة ٣١ - يصدر وزير العدل القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون

الرسوم

أمام محكمة القضاء الإداري

الرسوم

أمام محكمة القضاء الإداري

مصر

بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها
أمام محكمة القضاء الادارى

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الإطلاع على المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص
بانشاء مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأى
مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة
قروش عن كل مائة قرش من المائتي جنيه الاولى وثلاثة قروش عن كل
مائة قرش من المائتي جنيه الثانية وقرشان عن كل مائة قرش فيما زاد على
أربعمائة جنيه

وفرض في الدعاوى مجهولة القيمة رسم ثابت قدره ستائة قرش

مادة ٢ - إذا اشتملت الدعوى على طلبات معلومة القيمة وأخرى
مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها طبقا للمادة السابقة

مادة ٣ - في دعاوى التماس إعادة النظر يفرض رسم ثابت قدره
ستائة قرش

وإذا فصل في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق وفقا للأحكام
المبينة في المادتين السابقتين

مادة ٤ - يشمل الرسم المفروض جميع الإجراءات القضائية الخاصة بالدعوى وكل ما يتعلق بها بما في ذلك إعلان الأوراق والأحكام .

مادة ٥ - لا تحصل الرسوم النسبية على أكثر من أربع مائة جنيه - فإذا حكم في الدعوى بأكثر من ذلك سوى الرسم على أساس ما حكم به
مادة ٦ - مع مراعاة أحكام المادة السابقة تحصل الرسوم المستحقة جميعها عند تقديم الدعوى

مادة ٧ - - يرد نصف الرسم المحصل إذا عدل الطالب عن السير في الدعوى قبل إحالتها إلى إحدى دوائر المحاكم

مادة ٨ - - إذا انتهى النزاع صلحا لا يستحق إلا نصف الرسوم الثابتة أو النسبية ويرد مادفعه الطالب زيادة على ذلك .

مادة ٩ - - يعفى من الرسوم كلها أو بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب

مادة ١٠ - - يفصل في طلبات الاعفاء أحد مستشاري المحكمة بعد الإطلاع على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظة سكرتيرية المحكمة

مادة ١١ - - تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم بناء على طلب سكرتيرية المحكمة وتقوم السكرتيرية من تلقاء نفسها بإعلان هذا الأمر إلى المطلوب منه الرسم

مادة ١٢ - - لدى الشأن أن يعارض في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر وتحصل المعارضة بتقرير في سكرتارية المحكمة في خلال الثمانية الأيام التالية لإعلان الأمر

مادة ١٣ - - تقدم المعارضة إلى الدائرة التي أصدرت الحكم ويحكم فيها

بعد سماع أقوال سكرتيرية المحكمة والمعارض إذا حضر

مادة ١٤ -- يفرض على الصور والشهادات والملخصات التي تطلب رسم قدره ثلاثون قرشا عن كل ورقة ويصدر قرار وزاري ببيان محتويات الورقة وعدد سطورها وغير ذلك من البيانات المتعلقة بحساب الرسم

مادة ١٥ -- فيما عدا ما نص عليه هذا المرسوم تطبق الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية

مادة ١٦ -- على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة

صدر بقصر رأس التين في ١٧ رمضان سنة ١٣٦٥

(١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل

رئيس مجلس الوزراء

محمد كامل مرسي

اسماعيل صدقي

مذكرة إيضاحية

للمرسوم بتنفيذ الرسوم والاجراءات

١ - نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الخاص بإنشاء مجلس الدولة على أن تعريفه الرسوم أمام مجلس الدولة والاجراءات المتعلقة بها وأوجه الاعفاء منها تعين بمرسوم . وتنفيذا لهذا النص أعد مشروع المرسوم المرافق .

٢ - وقد عرضت المادة الأولى من هذا المشروع لتعيين فئات الرسم النسبي والرسم الثابت وواجهت المادة ٢ حالة اشتغال الدعوى على طلبات بعضها معلوم القيمة والبعض الآخر مجهول القيمة . وقررت المادة ٣ رسما ثانيا في دعوى التماس إعادة النظر ، وعقبت على ذلك أن هذا الرسم يستكمل وفقا للقواعد العامة فيما لو فصل في موضوع الدعوى ووضعت المادة ٤ حكما عاما مؤداه أن الرسم المفروض ثابتا كان أم نسبيا ، يشمل جميع اجراءات التقاضى وكل ما يتعلق بالدعوى بما في ذلك اعلانات الاوراق والاحكام ، خلافا لما هو متبع بمقتضى نظام الرسوم المقرر في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ فهذا النظام يقرر رسوما خاصة للاعلانات ، وقد رى للتيسير على المتقاضين أن تكون نفقات الاعلان منطبقة في جملة الرسم .

٣ - روى كذلك النص في المادة ٥ على الرسوم النسبية لا تحصل على أكثر من ٤٠٠ جنيهه على أن يسرى الرسم على أساس ما يحكم به ان حكم

بأكثر من ذلك .

وقررت المادة ٦ أن الرسم المستحق يحصل جميعه عند تقديم الدعوى بسبب عدم الأخذ بنظام القيد المتبع أمام المحاكم المدنية .

٤ -- وعرضت المادتان ٨٧ و ٨٨ لحال العدول عن السير في الدعوى وحالة انتهاء النزاع صلحا في أية مرحلة من مراحلها ، وقررتا في الحالتين وجوب رد ما يكون قد أداه الطالب زيادة على نصف الرسم المفروض ، وأفردت المادتان ٩ و ١٠ للاعفاء من الرسوم والمواد ١١ و ١٢ و ١٣ لتقدير الرسوم والتظلم من هذا التقدير . ولا تخالف الأحكام المقررة في هذه المواد نظيرها في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إلا في تفاصيل جزئية لاقتضاها سير الدعوى الدعوى أمام مجلس الدولة .

وتضمن المشروع أخيرا نصا عاما يحيل الى الأحكام المقررة أمام المحاكم المدنية في شأن الرسوم في جميع الأحكام والالتزامات التي لا يشتمل فيها المشروع خصوصا خاصة .

٥ -- ووزارة العدل تشرف بعرض هذا على مجلس الوزراء حتى إذا رأى الموافقة عليه تفضل باستصدار المرسوم اللازم لإقراره .

تحريرا في ١١ أغسطس سنة ١٩٤٦

وزير العدل
محمد كامل مرتضى

رسوم مختلفة

قرار وزاري

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٤

وزير العدل

بعد الإطلاع على الفقرة السابعة من المادة ٧ من قانون الرسوم القضائية ورسوم الوثائق في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن تحصيل أمانة في قضايا الشفعة تعادل قيمة الرسم المقرر كتسجيل محضر الصالح أو الحكم النهائي الذي يصدر فيها لمصلحة الشفيع

وعلى المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ التي تفرض تحصيل رسم حفظ نفقات تراوح بين خمسين ومائتي قرش حسب قيمة الموضوع

كما يؤخذ رسم مقرر لكل ورقة شمسية للصفحة لا يزيد على مائة مليم ومن حيث أن هذه الأمانة تشمل رسم الحفظ والتصوير

قرر ما يأتي

تؤخذ هذه الأمانة مطابقة لرسم الحفظ حسب النفقات المنوّه عنها بالمادة الثانية من قانون التسجيل مضافا إليها مائة قرش على ذمة الرسوم الأخرى المستحقة ويكون تحصيلها مع باقي رسم الدعوى قبل قيدها بالجدول

قانونه رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٨

باجازة التخفيض أو الاعفاء من الرسوم التي يعقدها
البنك العقاري الزراعى المصرى أو بنك التسليف الزراعى المصرى
مع صغار الملاك الزراعيين أو الجمعيات التعاونية

نحن فاروق الاول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه .

مادة ١ - - يرخّص لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل فى أن
يخفض أو يعفى من الرسوم الى سبق الوفاء بها والتي تستحق بمقتضى القانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد
أو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية أو
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ وذلك
عن القروض التي عقدها أو يعقدها البنك العقاري الزراعى المهرى أو
بنك التسليف الزراعى المصرى مع الجمعيات التعاونية وصغار الملاك
الزراعيين الذين يصير تحديدهم بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢ - - على وزيرى العدل والمالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به
من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

دفعه المحاماة الوطنية

قانونه - قسم ٥٩ لسنة ١٩٤٨

بتعديل المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤
الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الوطنية

نحن فاروق الاول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا
عليه وأصدرناه .

مادة ٩ - تعدل الفقرة سادسا من المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٤ كالآتى :

(سادسا) مما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمنا لأوراق دمغة ينشأ
خصيصا لهذا المندوق ويكون لصقه إلزاميا بمعرفة أقلام كتاب النيابات
أو المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها مدنية أو جنائية أو عسكرية
والمحاكم الحسنية أو المجالس المالية على إحدى الأوراق الآتية :
ورقة التوكيل أو حافظة المستندات أول مذكرة يقدمها المحامى أو أول
محضر جلسة يحضرها المحامى بما فى ذلك جلسات التحقيق المدنى أو الجنائى
أو أول ورقة أو طلب يقدم فيه .

ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامى ولا تقبل أوراقا منه إلا إذا
دفع رسم الدمغة أولا إذا تعدد المحامون تعددت الدمغة .
ويستثنى من ذلك قضايا الإتهام مدنية وجنائية وقيمة طابع الدمغة :

ملم

١٠٠ في القضايا الجزئية والنيابات على اختلاف أنواعها والمحاكم الحسبية المركزية والمجالس المالية الفرعية .

٢٠٠ في القضايا الابتدائية والاستئنافية الجزئية وقضايا المحاكم الحسبية الابتدائية والمجلس الملى العام .

٣٠٠ في قضايا محاكم الاستئناف .

٤٠٠ في قضايا محكمة النقض والابرار والقضايا الى ترفع أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة .

ويكون لمن تتدبه النقابة حق التأكد من تنفيذ هذا القانون بالاطلاع على الأوراق التى فرض القانون عليها رسم الدفعة .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

١٩ أبريل سنة ١٩٤٨

(١) الوقائع المصرية — عدد ٣٩ الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل

سنة ١٩٤٨

الرسوم

عن طلبات تقدير الاتعاب للمحامين والموظفين

الفقرة السابقة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية

مادة ٨٩ — يكون رأس مال هذا الصندوق :

.....

« سابعاً » مما يتقضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير الاتعاب على
الوجه الآتى :

٢. / عن الطلبات التى لا تزيد على ٥٠ ج. م. بحيث لا يقل الرسم
عن ٢٠٠ مليم

١٥. / عن الطلبات التى تزيد على ٥٠ ج. م. لغاية ٥٠٠ ج. م.
مع احتساب ٢. / عن ٦٠ ج. م. الأولى و ١٥. / عن ١٥٠ ج. م.
٥٠. / عن الطلبات التى تزيد على ٥٠٠ ج. م. مع مراعاة احتساب
النسب السابقة .

دفعۃ المحاماة الشرعیة

ورسوم طلبات تقدير الاتعاب للمحامین الشرعیین

الفقرتان السادسة والسابعة من المادة ٨٧ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعیة .

مادة ٨٧ -- يكون رأس مال هذا الصندوق :

.....

سادساً ، مما يحصله مجلس النقابة من المحامین ثمناً لورق دمغة ينشأ خصيصاً لهذا الصندوق ويكون اصفه لزامياً بمعرفة أعلام كتاب المحاكم على اختلاف درجاتها والمجالس الحسبیه أو الملیة على احدى الأوراق الآتیه : ورقة التوكیل أو حافظة المستندات أو أول مذكرة يقدمها المحامی أو أول محضر جلسة يحضرها المحامی بما فی ذلك جلسات التحقيق أو أول ورقة أو طلب يقدم منه .

ولا تقبل هذه الجهات حضور المحامی ولا تقبل أوراقاً منه إلا إذا سدد رسم الدمغة أولاً وإذا تعدد المحامون تعددت الدمغة .

ويستثنى من ذلك قضايا الانتداب .

وقيعة طابع الدمغة :

ملیم

هـ . فی القضايا الجزئية وعلى اختلاف أنواعها بما فیها قضايا الحبس

مليم

والمجالس الحسبية المركزية والمالية الفرعية .

١٥٠ في القضايا الابتدائية والاستئنافية الجزئية ومواد التصرفات وقضايا

المجالس الحسبية الابتدائية والمجلس الملى العام .

٢٠٠ في قضايا المحكمة العليا بما فيها مواد التصرفات والمجلس

الحسبي العالي .

ويكون لمن تفتدبه النقابة حق التأكد من تنفيذ هذا القانون بالإطلاع

على الأوراق التي فرض القانون عليها رسم الدمغة .

وسابعا ، مما يتقاضاه مجلس النقابة عن طلبات تقدير مقابل الأتعاب

على الوجه الآتي :

اثنان في المائة عن الطلبات التي لا تزيد على ٥٠ جنها مصريا بحيث

لا يقل الرسم عن مائتي مليم

واحد ونصف في المائة عن الطلبات التي تزيد على ٥٠ جنها مصريا

لغاية مائتي جنيه مصري مع احتساب اثنين في المائة عن الخمسين جنها

مصريا الأولى .

واحد في المائة عن الطلبات التي تزيد على مائتي جنيه مصري لغاية

خمس مائة جنيه مصري مع احتساب اثنين في المائة عن الخمسين جنها الأولى

وواحد ونصف في المائة عن المائة والخمسين جنها الثانية ونصف في المائة

عن الطلبات التي تزيد على خمس مائة جنيه مصري مع مراعاة احتساب النسب السابقة

روم

الصيغة التنفيذية
لأوامر تقدير آتاعب الأطباء والمهندسين والزراعيين

الأطباء

المادة ١٦ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات وإتحاد نقابات المهن الطبية .

وفيما يلي نص المادة سالفة الذكر :

• تعطى الصيغة التنفيذية على أمر تقدير الآتاعب من رئيس المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية حسب مقتضيات الأحوال .

وتحصل أقلام كتاب المحاكم رسوما بنسبة إثنين في المائة من المبالغ المقدرة التي لا تزيد قيمتها على مائة جنيه عند وضع الصيغة التنفيذية على أوامر التقدير ومازاد على ذلك فيحصل عليه واحد في المائة ، ولا تكون أوامر التنفيذ نافذة المفعول إلا بعد إنتهاء ميعاد التظلم وتقديم شهادة مثبتة لذلك . . .

مهندسون

المادة ٣٤ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية وفيما يلي نص المادة سالفة الذكر :

• يصدر الأمر بتنفيذ قرار مجلس النقابة بتقدير الآتاعب من رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضي الجزئي بحسب الأحوال ويحصل قلم

كتاب المحكمة عن هذا الأمر رسماً بنسبة ٢ / ١ عن مائتي جنيه الأولى من
الأتعاب المقدرة وواحد في المائة عما زاد عن ذلك .
ولا يكون أمر التقدير نافذاً إلا بعد انتهاء ميعاد التظلم .

زراعيون

المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء نقابة للمهن الزراعية
وفيما يلي نص المادة سالفة الذكر :

« يصدر أمر بتنفيذ قرار مجلس النقابة بتقدير الأتعاب من رئيس
المحكمة الابتدائية المختصة أو القاضى الجزئى بحسب الأحوال . ويحصل قلم
كتاب المحكمة عن هذا الأمر رسماً بنسبة ٢ / ١ عن المائتي جنيه الأولى من
الأتعاب المقدرة و ١ / ١ عما زاد على ذلك . ولا يكون أمر التقدير نافذاً
إلا بعد إنتهاء ميعاد التظلم . »

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ الصادر

بتعديل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم

التسجيل ورسوم الحفظ

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يضاف بعد عبارة كتاب مسجل مصحوب بعلم ووصول في الفقرة الثانية من البند ثانيا من المادة ٣، من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ العبارة الآتية : أو عن يد أحد محضري المحكمة .

مادة ٢ - يضاف بعد عبارة بكتاب مسجل مصحوب بعلم ووصول في الفقرة الأولى من البند ثالثا من المادة المذكورة عبارة أو د عن يد أحد محضري المحكمة .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنزه في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٠ ، ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١

قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن
رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المعدل بالقوانين رقم ٩٤
لسنة ١٩٤٦ و ٦٣ لسنة ١٩٤٨ و ٧٠ لسنة ١٩٥٠

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تضافات الرسوم النسبية المقررة في الجداول الملاحقة
بالقوانين رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ و ٩٤ لسنة ١٩٤٦ و ٦٣ لسنة
١٩٤٨ و ٧٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ وفقاً
للجدول المرافق .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنزه في ١٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٠ ١٥٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ ،
فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

جدول ملحق

نوع التصرف سواء كان بحكم أم بأشهاد	رسم يسمى في المائة	الايضاح
بيع العقار أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه	٥	من قيمة العقار
البيع الوفاؤى فى العقار	٥	من قيمة العقار وإذا تم إسترداد العقار فى المدة المنصوص عليها فى العقد أو فى ملحق بشرط اللاتجاوز المدة القانونية احتسب الرسم على نصف ما حصل ورد الباقى لدافعه
الوصية بالعقار	٥	من قيمة العقار الموصى به وقت التسجيل
وصية بمنفعة عقار مدة معينة أو مدى الحياة	١ ١/٢	من قيمة العقار الموصى بمنفعته
بيع الرقبة فى العقار مجردا عن حق الانتفاع	٣ ١/٢	من قيمة العقار
بيع حق الانتفاع فى العقار	١ ١/٢	من قيمة العقار
المعاوضة فى العقار	٥	من أكبر قيمة البديلين .

الايضاح

رسم نسبي
في المائةنوع التصرف سواء كان
بحكم أو بأشهادمن قيمة العقار وقت الاقرار
أو التصديق

٥

إقرار للغير بملكية العقار أو
تصادق على ملكيتهمن العقار الموهوب وقت الهبة
أو الرجوع من قيمة العقار

٥

هبة العقار أو الرجوع فيها

المقسوم لكن إذا كانت القسمة
قاصرة على فرز بعض الحصص

٥

قسمة العقار بين مستحقيه قسمة
إفراز أو فسخها سواء أكانتمع بقاء الشيوع في الباقي فإن
الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أوالحصص المفترزة فقط وإذا
ظهرت في النسبة زيادة علىالأنصبة يؤخذ على الزيادة
رسوم نسبية إضافية قدما ٥ /فإذا كان الباقي هو نصيب شريك
واحد يحصل رسم عن قيمةالعقار كل بحسب نصيب كل شريك
على المبلغ الأصلي وملحقاته

١/٢

وعند التجديد يفرض الرسم
النسبي على قيمة الزيادة فقطمن مبالغ الدين المتخاض عليه
سواء أحصل الاقرار بالقبض

١/٤

قيد اختصاصات الدائن
بمقاربات مدينهأو بالارام أم لم يحصل وإذا
كان الشطب عن جزء من العقارتعيين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء
يحصل الرسم على كامل الدين

شطب اختصاصات الدائن

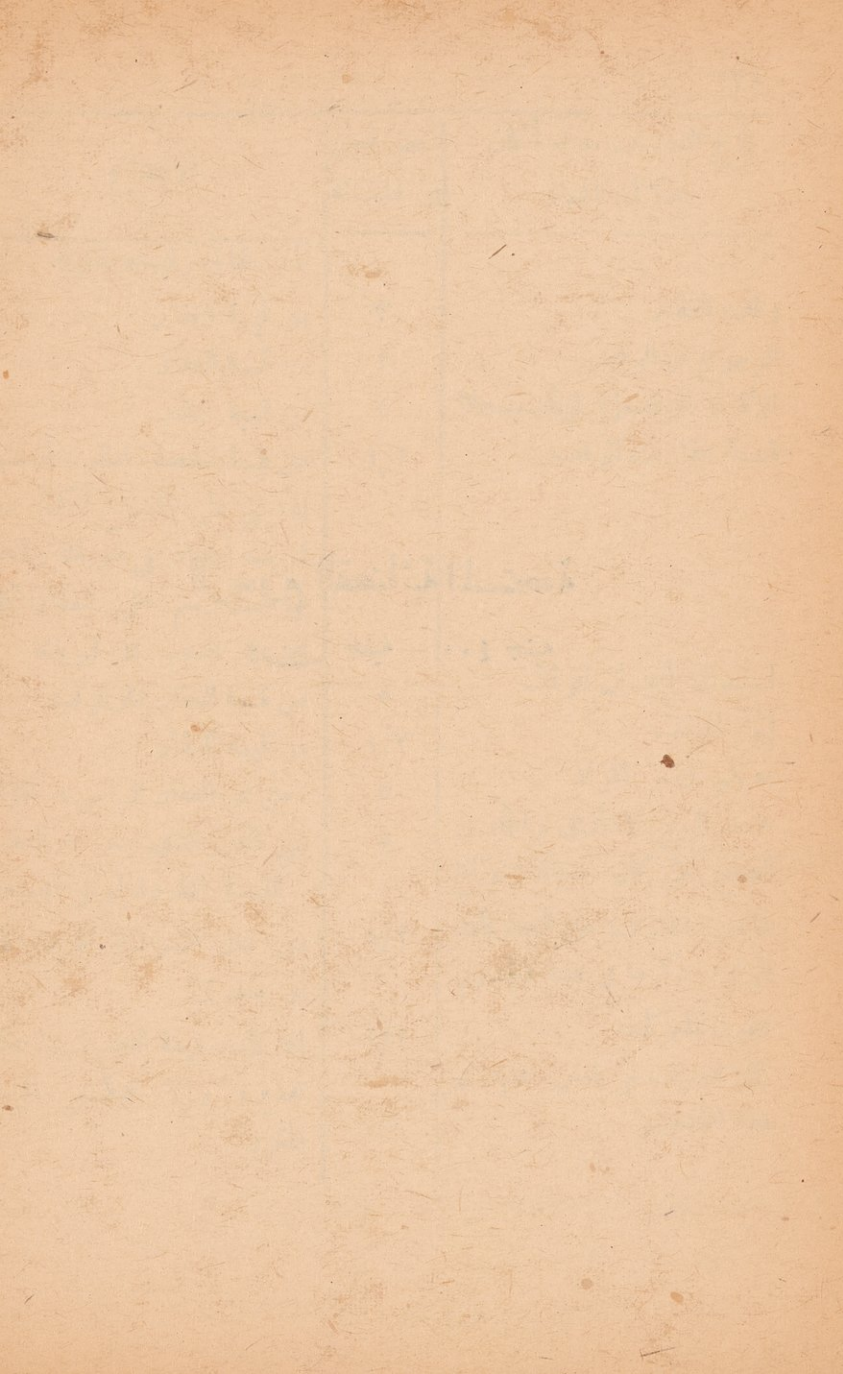
الإيضاح	رسم نسبي في المائة	نوع التصرف سواء أكان بحكم أم بأشهاد
من مبلغ الدين فإن لم يكن الدين معينا كان الرسم باعتبار قيمة المرهون وقت الرهن وعند التجديد يؤخذ الرسم على قيمة الزيادة فقط	١ ١/٢	رهن العقار
من مبلغ الدين المتخااص عليه منه سواء أحصل الاقرار بالقبض أو الابرأه أم لم يحصل وإذا كان فك الرهن عن جزء من الرهون ولم يعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء حصل الرسم على كامل الدين .	١/٤	فك الرهن
على المبالغ الأصلية وملحقاته وعند التجديد يفرض الرسم النسبي على قيمة الزيادة فقط	١/٢	قيد حقوق الامتياز
عن المبلغ الأصلي وملحقاته	١/٤	شطب حقوق الامتياز
على المبلغ الأصلي وملحقاته	١/٢	قيد الديون العادية التي على المورث في هامش تسجيل حق الارث أو شطب هذه الديون
على المبلغ الأصلي وملحقاته	١/٢	حق حبس العين
على المبلغ الأصلي وملحقاته	١/٤	شطب حق الحبس

الايضاح	رسم نسي في المائة	نوع التصرف سواء أكان محكم أم بأشهاد
من الأجرة عن المدة المبينة في العقد بشرط ألا تقل عن عشر سنين ولا تزيد على عشرين سنة فإن لم تعين المدة فباعتبار الأجرة في مدة عشرين سنة	٣	التحكير أو التنازل عنه
باعتبار قيمة الأجر في مدة التعاقد إذا لم يشترط في العقد تجديدها أما أن شرط التجديد فإن كانت المدة لأقل من سنة فأكثر فباعتبار الأجرة لمدة سنة وإن كانت لسنة فأكثر فباعتبار الأجرة عن مدة واحدة من مدد التجديد	١/٢	الايحارات
من قيمة الأجرة في المدة الباقية من العقد	١/٤	فسخ إيجار العقار أو التنازل عنه
من قيمة المبالغ المتخالص عنه من القيمة المبينة في العقد أو التي يملكها صاحب الشأن مقابل الارتفاق على ألا تقل عن قيمة الفرق بين قيمة العقار محملاً	١/٤ ٥	المخالصات عن الايجارات حقوق الارتفاق

نوع التصرف سواء أكان بحكم أم بأشهاد	رسم نسبي في المائة	الايضاح
وقف العقار	٣	بالارتفاق وقيمه بدونه
الرجوع في الوقف	٢	من قيمة العقار
الاقرار بالوقف إذا لم يكن مسجلا	٣	من قيمة العقار
قسمة عقارات الوقف	١/٢	من قيمة الحصة المطلوبة قسمتها
استبدال أعيان الوقف	٥	إذا بقي على الشيوع أكثر من
إنهاء الوقف	١/٢	شريك أما إذا بقي شريك واحد
حكم رسم المزايا	٥	فيؤخذ رسم على العقار كله
محاضر البيع الإداري والجبري	٥	بحسب نصيب كل شريك
الصلح متى كان متعلقا نزاع	٥	من قيمة العقار الموقوف
خاص بتصرف من التصرفات	١/٢	من قيمة العقار
الوارد ذكرها في هذا الجدول	١/٢	من من العقار الراسي به المزايا
عقود الشركات	١/٢	من الثمن الذي يبيع به العقار
كل تصرف لم ينص عليه في	١/٢	النسبة المقررة لكل تصرف
هذا الجدول	١/٢	من مال الشركة قد كان
		أو منقولا
		إذا كانت قيمة التصرف بما يمكن
		تقديره وإلا فيكتفى بالرسم
		المقرر

الرسوم القضائية المستحقة

من جنيه — ٤٠٠ جنيه



الرسوم القضائية المستحقة من جنيهه - ٤٠٠ جنيهه

الدين	ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١	١٠٠		١٠٠		١٠٠				١٠٠		١٠٠	
٢	٢٠٠		٢٠٠		١٠٠				١٠٠		٢٠٠	
٣	٢٠٠		٢٠٠		١٠٠				١٠٠		٢٠٠	
٤	٢٠٠		٢٠٠		١٠٠		٠٤٠		١٠٠		٢٤٠	
٥	٢٠٠		٢٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		٣٠٠	
٦	٢٠٠		٢٠٠		١٢٠		١٦٠		١٠٠		٣٦٠	
٧	٢٠٠		٢١٠		١٤٠		٢٢٠		١٠٠		٤٢٠	
٨	٢٠٠		٢٤٠		١٦٠		٢٨٠		١٠٠		٤٨٠	
٩	٢٠٠		٢٧٠		١٨٠		٣٤٠		١٠٠		٥٤٠	
١٠	٢٠٠		٣٠٠		٢٠٠		٤٠٠		١٠٠		٦٠٠	
١١	٢٠٠		٣٣٠		٢٢٠		٤٦٠		١٠٠		٦٦٠	
١٢	٢٠٠		٣٦٠		٢٤٠		٥٢٠		١٠٠		٧٢٠	
١٣	٢٠٠		٣٩٠		٢٦٠		٥٨٠		١٠٠		٧٨٠	
١٤	٢١٠		٤٢٠		٢٨٠		٦٣٠		١٠٠		٨٤٠	
١٥	٢٢٠		٤٥٠		٣٠٠		٦٧٠		١٠٠		٩٠٠	
١٦	٢٤٠		٤٨٠		٣٢٠		٧٢٠		١١٠		٩٦٠	
١٧	٢٦٠		٥١٠		٣٤٠		٧٦٠		١٢٠		١٠٢٠	١
١٨	٢٧٠		٥٤٠		٣٦٠		٨١٠		١٢٠		١٠٨٠	١
١٩	٢٩٠		٥٧٠		٣٨٠		٨٥٠		١٣٠		١١٤٠	١
٢٠	٣٠٠		٦٠٠		٤٠٠		٩٠٠		١٤٠		١٢٠٠	١
٢١	٣٢٠		٦٣٠		٤٢٠		٩٤٠		١٤٠		١٢٦٠	١
٢٢	٣٣٠		٦٦٠		٤٤٠		٩٩٠		١٥٠		١٣٢٠	١
٢٣	٣٥٠		٦٩٠		٤٦٠		١٠٣٠	١	١٦٠		١٣٨٠	١
٢٤	٣٦٠		٧٢٠		٤٨٠		١٠٨٠	١	١٦٠		١٤٤٠	١
٢٥	٣٨٠		٧٥٠		٥٠٠		١١٢٠	١	١٧٠		١٥٠٠	١

الرسم الكامل		اعادة تنفيذ		قيـد		تنفيذ		نصف الرسم		ربع الرسم		الدين
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	جنيه
١	٥٦٠	١٨٠	١	١٧٠	١	٥٢٠	٧٨٠	٣٩٠	٢٦٠	٣٩٠	٢٦٠	٢٦
١	٦٢٠	١٨٠	١	٢١٠	١	٥٤٠	٨١٠	٤١٠	٢٧٠	٤١٠	٢٧٠	٢٧
١	٦٨٠	١٩٠	١	٢٦٠	١	٥٦٠	٨٤٠	٤٢٠	٢٨٠	٤٢٠	٢٨٠	٢٨
١	٧٤٠	٢٠٠	١	٣٠٠	١	٥٨٠	٨٧٠	٤٤٠	٢٩٠	٤٤٠	٢٩٠	٢٩
١	٨٠٠	٢٠٠	١	٣٥٠	١	٦٠٠	٩٠٠	٤٥٠	٣٠٠	٤٥٠	٣٠٠	٣٠
١	٨٦٠	٢١٠	١	٣٩٠	١	٦٢٠	٩٣٠	٤٧٠	٣١٠	٤٧٠	٣١٠	٣١
١	٩٢٠	٢٢٠	١	٤٤٠	١	٦٤٠	٩٦٠	٤٨٠	٣٢٠	٤٨٠	٣٢٠	٣٢
١	٩٨٠	٢٢٠	١	٤٨٠	١	٦٦٠	٩٩٠	٥٠٠	٣٣٠	٥٠٠	٣٣٠	٣٣
٢	٠٤٠	٢٣٠	١	٥٣٠	١	٦٨٠	١٠٢٠	٥١٠	٣٤٠	٥١٠	٣٤٠	٣٤
٢	١٠٠	٢٤٠	١	٥٧٠	١	٧٠٠	١٠٥٠	٥٣٠	٣٥٠	٥٣٠	٣٥٠	٣٥
٢	١٦٠	٢٤٠	١	٦٢٠	١	٧٣٠	١٠٨٠	٥٤٠	٣٦٠	٥٤٠	٣٦٠	٣٦
٢	٢٢٠	٢٥٠	١	٦٦٠	١	٧٤٠	١١١٠	٥٦٠	٣٧٠	٥٦٠	٣٧٠	٣٧
٢	٢٨٠	٢٦٠	١	٧١٠	١	٧٦٠	١١٤٠	٥٧٠	٣٨٠	٥٧٠	٣٨٠	٣٨
٢	٣٤٠	٢٦٠	١	٧٥٠	١	٧٨٠	١١٧٠	٥٩٠	٣٩٠	٥٩٠	٣٩٠	٣٩
٢	٤٠٠	٢٧٠	١	٨٠٠	١	٨٠٠	١٢٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٤٠٠	٤٠
٢	٤٦٠	٢٨٠	١	٨٤٠	١	٨٢٠	١٢٢٠	٦٢٠	٤١٠	٦٢٠	٤١٠	٤١
٢	٥٢٠	٢٨٠	١	٨٩٠	١	٨٤٠	١٢٦٠	٦٣٠	٤٢٠	٦٣٠	٤٢٠	٤٢
٢	٥٨٠	٢٩٠	١	٩٣٠	١	٨٦٠	١٢٩٠	٦٥٠	٤٣٠	٦٥٠	٤٣٠	٤٣
٢	٦٤٠	٣٠٠	١	٩٨٠	١	٨٨٠	١٣٢٠	٦٦٠	٤٤٠	٦٦٠	٤٤٠	٤٤
٢	٧٠٠	٣٠٠	٢	٠٢٠	٢	٩٠٠	١٣٥٠	٦٨٠	٤٥٠	٦٨٠	٤٥٠	٤٥
٢	٧٦٠	٣١٠	٢	٠٧٠	٢	٩٢٠	١٣٨٠	٦٩٠	٤٦٠	٦٩٠	٤٦٠	٤٦
٢	٨٢٠	٣٢٠	٢	١١٠	٢	٩٤٠	١٤١٠	٧١٠	٤٧٠	٧١٠	٤٧٠	٤٧
٢	٨٨٠	٣٢٠	٢	١٦٠	٢	٩٦٠	١٤٤٠	٧٢٠	٤٨٠	٧٢٠	٤٨٠	٤٨
٢	٩٤٠	٣٣٠	٢	٢٠٠	٢	٩٨٠	١٤٧٠	٧٤٠	٤٩٠	٧٤٠	٤٩٠	٤٩
٣	—	٣٤٠	٢	٢٥٠	٢	١٠٠٠	١٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٧٥٠	٥٠٠	٥٠

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٥١	٧٧٠		٥٣٠	١	٢٠	١	٢٩٠	٢	٣٤٠		٦٠	٣	
٥٢	٧٨٠		٥٦٠	١	٤٠	١	٣٤٠	٢	٣٥٠		١٢٠	٣	
٥٣	٨٠٠		٥٩٠	١	٦٠	١	٣٨٠	٢	٣٦٠		١٨٠	٣	
٥٤	٨١٠		٦٢٠	١	٨٠	١	٤٣٠	٢	٣٦٠		٢٤٠	٣	
٥٥	٨٣٠		٦٥٠	١	١٠٠	١	٤٧٠	٢	٣٧٠		٣٠٠	٣	
٥٦	٨٤٠		٦٨٠	١	١٢٠	١	٥٢٠	٢	٣٨٠		٣٦٠	٣	
٥٧	٨٦٠		٧١٠	١	١٤٠	١	٥٦٠	٢	٣٨٠		٤٢٠	٣	
٥٨	٨٧٠		٧٤٠	١	١٦٠	١	٦١٠	٢	٣٩٠		٤٨٠	٣	
٥٩	٨٩٠		٧٧٠	١	١٨٠	١	٦٥٠	٢	٤٠٠		٥٤٠	٣	
٦٠	٩٠٠		٨٠٠	١	٢٠٠	١	٧٠٠	٢	٤٠٠		٦٠٠	٣	
٦١	٩٢٠		٨٣٠	١	٢٢٠	١	٧٤٠	٢	٤١٠		٦٦٠	٣	
٦٢	٩٣٠		٨٦٠	١	٢٤٠	١	٧٩٠	٢	٤٢٠		٧٢٠	٣	
٦٣	٩٥٠		٨٩٠	١	٢٦٠	١	٨٣٠	٢	٤٢٠		٧٨٠	٣	
٦٤	٩٦٠		٩٢٠	١	٢٨٠	١	٨٨٠	٢	٤٣٠		٨٤٠	٣	
٦٥	٩٨٠		٩٥٠	١	٣٠٠	١	٩٢٠	٢	٤٤٠		٩٠٠	٣	
٦٦	٩٩٠		٩٨٠	١	٣٢٠	١	٩٧٠	٢	٤٤٠		٩٦٠	٣	
٦٧	١٠٠	١	١٠٠	٢	٣٤٠	١	١٠٠	٣	٤٥٠		٢٠	٤	
٦٨	١٠٢٠	١	١٠٤٠	٢	٣٦٠	١	١٠٦٠	٣	٤٦٠		٨٠	٤	
٦٩	١٠٤٠	١	١٠٧٠	٢	٣٨٠	١	١١٠٠	٣	٤٦٠		١٤٠	٤	
٧٠	١٠٥٠	١	١١٠٠	٢	٤٠٠	١	١١٥٠	٣	٤٧٠		٢٠٠	٤	
٧١	١٠٧٠	١	١١٣٠	٢	٤٢٠	١	١١٩٠	٣	٤٨٠		٢٦٠	٤	
٧٢	١٠٨٠	١	١١٦٠	٢	٤٤٠	١	١٢٤٠	٣	٤٨٠		٣٢٠	٤	
٧٣	١١٠٠	١	١١٩٠	٢	٤٦٠	١	١٢٨٠	٣	٤٩٠		٣٨٠	٤	
٧٤	١١١٠	١	١٢٢٠	٢	٤٨٠	١	١٣٣٠	٣	٥٠٠		٤٤٠	٤	
٧٥	١١٣٠	١	١٢٥٠	٢	٥٠٠	١	١٣٧٠	٣	٥٠٠		٥٠٠	٤	

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٧٦	١٤٠	١	٢٨٠	٢	٥٢٠	١	٥٢٠	٣	٤٢٠	٥١٠	٥٦٠	٤	٥٦٠
٧٧	١٦٠	١	٣١٠	٢	٥٤٠	١	٥٤٠	٣	٤٦٠	٥٢٠	٦٢٠	٤	٦٢٠
٧٨	١٧٠	١	٣٤٠	٢	٥٦٠	١	٥٦٠	٣	٥١٠	٥٢٠	٦٨٠	٤	٦٨٠
٧٩	١٩٠	١	٣٧٠	٢	٥٨٠	١	٥٨٠	٣	٥٥٠	٥٣٠	٧٤٠	٤	٧٤٠
٨٠	٢٠٠	١	٤٠٠	٢	٦٠٠	١	٦٠٠	٣	٦٠٠	٥٤٠	٨٠٠	٤	٨٠٠
٨١	٢٢٠	١	٤٣٠	٢	٦٢٠	١	٦٢٠	٣	٦٤٠	٥٤٠	٨٦٠	٤	٨٦٠
٨٢	٢٣٠	١	٤٦٠	٢	٦٤٠	١	٦٤٠	٣	٦٩٠	٥٥٠	٩٢٠	٤	٩٢٠
٨٣	٢٥٠	١	٤٩٠	٢	٦٦٠	١	٦٦٠	٣	٧٣٠	٥٦٠	٩٨٠	٤	٩٨٠
٨٤	٢٦٠	١	٥٢٠	٢	٦٨٠	١	٦٨٠	٣	٧٨٠	٥٦٠	٤٠	٥	٤٠
٨٥	٢٨٠	١	٥٥٠	٢	٧٠٠	١	٧٠٠	٣	٨٢٠	٥٧٠	١٠٠	٥	١٠٠
٨٦	٢٩٠	١	٥٨٠	٢	٧٢٠	١	٧٢٠	٣	٨٧٠	٥٨٠	١٦٠	٥	١٦٠
٨٧	٣١٠	١	٦١٠	٢	٧٤٠	١	٧٤٠	٣	٩١٠	٥٨٠	٢٢٠	٥	٢٢٠
٨٨	٣٤٠	١	٦٧٠	٢	٧٦٠	١	٧٦٠	٤	٩٦٠	٥٩٠	٢٨٠	٥	٢٨٠
٨٩	٣٤٠	١	٦٧٠	٢	٧٨٠	١	٧٨٠	٤	—	٦٠٠	٣٤٠	٥	٣٤٠
٩٠	٣٥٠	١	٧٠٠	٢	٨٠٠	١	٨٠٠	٤	٥٠	٦٠٠	٤٠٠	٥	٤٠٠
٩١	٣٧٠	١	٧٣٠	٢	٨٢٠	١	٨٢٠	٤	٩٠	٦١٠	٤٦٠	٥	٤٦٠
٩٢	٣٨٠	١	٧٦٠	٢	٨٤٠	١	٨٤٠	٤	١٤٠	٦٢٠	٥٢٠	٥	٥٢٠
٩٣	٤٠٠	١	٧٩٠	٢	٨٦٠	١	٨٦٠	٤	١٨٠	٦٢٠	٥٨٠	٥	٥٨٠
٩٤	٤١٠	١	٨٢٠	٢	٨٨٠	١	٨٨٠	٤	٢٣٠	٦٣٠	٦٤٠	٥	٦٤٠
٩٥	٤٣٠	١	٨٥٠	٢	٩٠٠	١	٩٠٠	٤	٢٧٠	٦٤٠	٧٠٠	٥	٧٠٠
٩٦	٤٤٠	١	٨٨٠	٢	٩٢٠	١	٩٢٠	٤	٣٢٠	٦٤٠	٧٦٠	٥	٧٦٠
٩٧	٤٦٠	١	٩١٠	٢	٩٤٠	١	٩٤٠	٤	٣٦٠	٦٥٠	٨٢٠	٥	٨٢٠
٩٨	٤٧٠	١	٩٤٠	٢	٩٦٠	١	٩٦٠	٤	٤١٠	٦٦٠	٨٨٠	٥	٨٨٠
٩٩	٤٩٠	١	٩٧٠	٢	٩٨٠	١	٩٨٠	٤	٤٥٠	٦٦٠	٩٤٠	٥	٩٤٠
١٠٠	٥٠٠	١	—	٣	—	٢	—	٤	٥٠٠	٦٧٠	—	٦	—

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تفقيذ		قيـد		اعادة تفقيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١٠١	٥٢٠	١	٥٢٠	٣	٣٠	٢	٢٠	٤	٥٤٠	—	٦٨٠	١٠	٦
١٠٢	٥٣٠	١	٥٣٠	٣	٦٠	٢	٤٠	٤	٥٩٠	—	٦٨٠	١٢٠	٦
١٠٣	٥٥٠	١	٥٥٠	٣	٩٠	٢	٦٠	٤	٦٣٠	—	٦٩٠	١٨٠	٦
١٠٤	٥٦٠	١	٥٦٠	٣	١٢٠	٢	٨٠	٤	٦٨٠	—	٧٠٠	٢٤٠	٦
١٠٥	٥٨٠	١	٥٨٠	٣	١٥٠	٢	١٠٠	٤	٧٢٠	—	٧٠٠	٣٠٠	٦
١٠٦	٥٩٠	١	٥٩٠	٣	١٨٠	٢	١٢٠	٤	٧٧٠	—	٧١٠	٣٦٠	٦
١٠٧	٦١٠	١	٦١٠	٣	٢١٠	٢	١٤٠	٤	٨١٠	—	٧٢٠	٤٢٠	٦
١٠٨	٦٢٠	١	٦٢٠	٣	٢٤٠	٢	١٦٠	٤	٨٦٠	—	٧٢٠	٤٨٠	٦
١٠٩	٦٤٠	١	٦٤٠	٣	٢٧٠	٢	١٨٠	٤	٩٠٠	—	٧٣٠	٥٤٠	٦
١١٠	٦٥٠	١	٦٥٠	٣	٣٠٠	٢	٢٠٠	٤	٩٥٠	—	٧٤٠	٦٠٠	٦
١١١	٦٧٠	١	٦٧٠	٣	٣٣٠	٢	٢٢٠	٤	٩٩٠	—	٧٤٠	٦٦٠	٦
١١٢	٦٨٠	١	٦٨٠	٣	٣٦٠	٢	٢٤٠	٥	٤٠	—	٧٥٠	٧٢٠	٦
١١٣	٧٠٠	١	٧٠٠	٣	٣٩٠	٢	٢٦٠	٥	٨٠	—	٧٦٠	٧٨٠	٦
١١٤	٧١٠	١	٧١٠	٣	٤٢٠	٢	٢٨٠	٥	١٣٠	—	٧٦٠	٨٤٠	٦
١١٥	٧٣٠	١	٧٣٠	٣	٤٥٠	٢	٣٠٠	٥	١٧٠	—	٧٧٠	٩٠٠	٦
١١٦	٧٤٠	١	٧٤٠	٣	٤٨٠	٢	٣٢٠	٥	٢٢٠	—	٧٨٠	٩٦٠	٦
١١٧	٧٦٠	١	٧٦٠	٣	٥١٠	٢	٣٤٠	٥	٢٦٠	—	٧٨٠	٢٠	٧
١١٨	٧٧٠	١	٧٧٠	٣	٥٤٠	٢	٣٦٠	٥	٣١٠	—	٧٩٠	٨٠	٧
١١٩	٧٩٠	١	٧٩٠	٣	٥٧٠	٢	٣٨٠	٥	٣٥٠	—	٨٠٠	١٤٠	٧
١٢٠	٨٠٠	١	٨٠٠	٣	٦٣٠	٢	٤٠٠	٥	٤٠٠	—	٨٠٠	٢٠٠	٧
١٢١	٨٢٠	١	٨٢٠	٣	٦٣٠	٢	٤٢٠	٥	٤٤٠	—	٨١٠	٢٦٠	٧
١٢٢	٨٣٠	١	٨٣٠	٣	٦٦٠	٢	٤٤٠	٥	٤٩٠	—	٨٢٠	٣٢٠	٧
١٢٣	٨٥٠	١	٨٥٠	٣	٦٩٠	٢	٤٦٠	٥	٥٣٠	—	٨٢٠	٣٨٠	٧
١٢٤	٨٦٠	١	٨٦٠	٣	٧٢٠	٢	٤٨٠	٥	٥٨٠	—	٨٣٠	٤٤٠	٧
١٢٥	٨٨٠	١	٨٨٠	٣	٧٥٠	٢	٥٠٠	٥	٦٢٠	—	٨٤٠	٥٠٠	٧

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١٢٦	٨٩٠	١	٨٩٠	٣	٧٨٠	٢	٥٢٠	٥	٦٧٠	—	٨٤٠	٥٦٠	٧
١٢٧	٩١٠	١	٩١٠	٣	٨١٠	٢	٥٤٠	٥	٧١٠	—	٨٥٠	٦٢٠	٧
١٢٨	٩٢٠	١	٩٢٠	٣	٨٤٠	٢	٥٦٠	٥	٧٦٠	—	٨٦٠	٦٨٠	٧
١٢٩	٩٤٠	١	٩٤٠	٣	٨٧٠	٢	٥٨٠	٥	٨٠٠	—	٨٦٠	٧٤٠	٧
١٣٠	٩٥٠	١	٩٥٠	٣	٩٠٠	٢	٦٠٠	٥	٨٥٠	—	٨٧٠	٨٠٠	٧
١٣١	٩٧٠	١	٩٧٠	٣	٩٣٠	٢	٦٢٠	٥	٨٩٠	—	٨٨٠	٨٦٠	٧
١٣٢	٩٨٠	١	٩٨٠	٣	٩٦٠	٢	٦٤٠	٥	٩٤٠	—	٨٨٠	٩٢٠	٧
١٣٣	—	٢	—	٤	٩٩٠	٢	٦٦٠	٥	٩٨٠	—	٨٩٠	٩٨٠	٧
١٣٤	١٠	٢	١٠	٤	٢٠	٢	٦٨٠	٦	٣٠	—	٩٠٠	٤٠	٨
١٣٥	٣٠	٢	٣٠	٤	٥٠	٢	٧٠٠	٦	٧٠	—	٩٠٠	١٠٠	٨
١٣٦	٤٠	٢	٤٠	٤	٨٠	٢	٧٢٠	٦	١٢٠	—	٩١٠	١٦٠	٨
١٣٧	٦٠	٢	٦٠	٤	١١٠	٢	٧٤٠	٦	١٦٠	—	٩٢٠	٢٢٠	٨
١٣٨	٧٠	٢	٧٠	٤	١٤٠	٢	٧٦٠	٦	٢١٠	—	٩٢٠	٢٨٠	٨
١٣٩	٩٠	٢	٩٠	٤	١٧٠	٢	٧٨٠	٦	٢٥٠	—	٩٣٠	٣٤٠	٨
١٤٠	١٠٠	٢	١٠٠	٤	٢٠٠	٢	٨٠٠	٦	٣٠٠	—	٩٤٠	٤٠٠	٨
١٤١	١٢٠	٢	١٢٠	٤	٢٣٠	٢	٨٢٠	٦	٣٤٠	—	٩٤٠	٤٦٠	٨
١٤٢	١٣٠	٢	١٣٠	٤	٢٦٠	٢	٨٤٠	٦	٣٩٠	—	٩٥٠	٥٢٠	٨
١٤٣	١٥٠	٢	١٥٠	٤	٢٩٠	٢	٨٦٠	٦	٤٣٠	—	٩٦٠	٥٨٠	٨
١٤٤	١٦٠	٢	١٦٠	٤	٣٢٠	٢	٨٨٠	٦	٤٨٠	—	٩٦٠	٦٤٠	٨
١٤٥	١٨٠	٢	١٨٠	٤	٣٥٠	٢	٩٠٠	٦	٥٢٠	—	٩٧٠	٧٠٠	٨
١٤٦	١٩٠	٢	١٩٠	٤	٣٨٠	٢	٩٢٠	٦	٥٧٠	—	٩٨٠	٧٦٠	٨
١٤٧	٢١٠	٢	٢١٠	٤	٤١٠	٢	٩٤٠	٦	٦١٠	—	٩٨٠	٨٢٠	٨
١٤٨	٢٢٠	٢	٢٢٠	٤	٤٤٠	٢	٩٦٠	٦	٦٦٠	—	٩٩٠	٨٨٠	٨
١٤٩	٢٤٠	٢	٢٤٠	٤	٤٧٠	٢	٩٨٠	٦	٧٠٠	١	—	٩٤٠	٨
١٤٠	٢٥٠	٢	٢٥٠	٤	٥٠٠	٣	—	٦	٧٥٠	١	—	—	٩

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيود		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١٥١	٢٧٠	٢	٥٣٠	٤	٢٠	٣	٧٩٠	٦	١٠	١	٦٠	٩	
١٥٢	٢٨٠	٢	٥٦٠	٤	٤٠	٣	٨٤٠	٦	٢٠	١	١٢٠	٩	
١٥٣	٣٠٠	٢	٥٩٠	٤	٦٠	٣	٨٨٠	٦	٢٠	١	١٨٠	٩	
١٥٤	٣١٠	٢	٦٢٠	٤	٨٠	٣	٩٣٠	٦	٣٠	١	٢٤٠	٩	
١٥٥	٣٣٠	٢	٦٥٠	٤	١٠٠	٣	٩٨٠	٦	٤٠	١	٣٠٠	٩	
١٥٦	٣٤٠	٢	٦٨٠	٤	١٢٠	٣	١٠٢٠	٧	٤٠	١	٣٦٠	٩	
١٥٧	٣٦٠	٢	٧١٠	٤	١٤٠	٣	١٠٦٠	٧	٥٠	١	٤٢٠	٩	
١٥٨	٣٧٠	٢	٧٤٠	٤	١٦٠	٣	١١٠٠	٧	٦٠	١	٤٨٠	٩	
١٥٩	٣٩٠	٢	٧٧٠	٤	١٨٠	٣	١١٤٠	٧	٦٠	١	٥٤٠	٩	
١٦٠	٤٠٠	٢	٨٠٠	٤	٢٠٠	٣	١٢٠٠	٧	٧٠	١	٦٠٠	٩	
١٦١	٤٢٠	٢	٨٣٠	٤	٢٢٠	٣	١٢٤٠	٧	٨٠	١	٦٦٠	٩	
١٦٢	٤٣٠	٢	٨٦٠	٤	٢٤٠	٣	١٢٩٠	٧	٨٠	١	٧٢٠	٩	
١٦٣	٤٥٠	٢	٨٩٠	٤	٢٦٠	٣	١٣٣٠	٧	٩٠	١	٧٨٠	٩	
١٦٤	٤٦٠	٢	٩٢٠	٤	٢٨٠	٣	١٣٨٠	٧	١٠٠	١	٨٤٠	٩	
١٦٥	٤٨٠	٢	٩٥٠	٤	٣٠٠	٣	١٤٢٠	٧	١٠٠	١	٩٠٠	٩	
١٦٦	٤٩٠	٢	٩٨٠	٤	٣٢٠	٣	١٤٧٠	٧	١١٠	١	٩٦٠	٩	
١٦٧	٥١٠	٢	١٠٠٠	٥	٣٤٠	٣	١٥١٠	٧	١٢٠	١	١٠٢٠	١٠	
١٦٨	٥٢٠	٢	١٠٤٠	٥	٣٦٠	٣	١٥٦٠	٧	١٢٠	١	١٠٨٠	١٠	
١٦٩	٥٤٠	٢	١٠٨٠	٥	٣٨٠	٣	١٦٠٠	٧	١٣٠	١	١١٤٠	١٠	
١٧٠	٥٥٠	٢	١١٢٠	٥	٤٠٠	٣	١٦٥٠	٧	١٤٠	١	١٢٠٠	١٠	
١٧١	٥٧٠	٢	١١٦٠	٥	٤٢٠	٣	١٦٩٠	٧	١٤٠	١	١٢٦٠	١٠	
١٧٢	٥٨٠	٢	١٢٠٠	٥	٤٤٠	٣	١٧٤٠	٧	١٥٠	١	١٣٢٠	١٠	
١٧٣	٦٠٠	٢	١٢٤٠	٥	٤٦٠	٣	١٧٨٠	٧	١٦٠	١	١٣٨٠	١٠	
١٧٤	٦١٠	٢	١٢٨٠	٥	٤٨٠	٣	١٨٣٠	٧	١٦٠	١	١٤٤٠	١٠	
١٧٥	٦٣٠	٢	١٣٢٠	٦	٥٠٠	٣	١٨٧٠	٧	١٧٠	١	١٥٠٠	١٠	

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
١٧٦	٦٤٠	٢	٢٨٠	٥	٢٨٠	٣	٥٢٠	٧	٩٢٠	١	١٨٠	١٠	٥٦٠
١٧٧	٦٦٠	٢	٣١٠	٥	٣١٠	٣	٥٤٠	٧	٩٦٠	١	١٨٠	١٠	٦٢٠
١٧٨	٦٧٠	٢	٣٤٠	٥	٣٤٠	٣	٥٦٠	٨	١٠	١	١٩٠	١٠	٦٨٠
١٧٩	٦٩٠	٢	٣٧٠	٥	٣٧٠	٣	٥٨٠	٨	٥٠	١	٢٠٠	١٠	٧٤٠
١٨٠	٧٠٠	٢	٤٠٠	٥	٤٠٠	٣	٦٠٠	٨	١٠٠	١	٢٠٠	١٠	٨٠٠
١٨١	٧٢٠	٢	٤٣٠	٥	٤٣٠	٣	٦٢٠	٨	١٤٠	١	٢١٠	١٠	٨٦٠
١٨٢	٧٣٠	٢	٤٦٠	٥	٤٦٠	٣	٦٤٠	٨	١٩٠	١	٢٢٠	١٠	٩٢٠
١٨٣	٧٥٠	٢	٤٩٠	٥	٤٩٠	٣	٦٦٠	٨	٢٣٠	١	٢٢٠	١٠	٩٨٠
١٨٤	٧٦٠	٢	٥٢٠	٥	٥٢٠	٣	٦٨٠	٨	٢٨٠	١	٢٣٠	١١	٤٠
١٨٥	٧٨٠	٢	٥٥٠	٥	٥٥٠	٣	٧٠٠	٨	٣٢٠	١	٢٤٠	١١	١٠٠
١٨٦	٧٩٠	٢	٥٨٠	٥	٥٨٠	٣	٧٢٠	٨	٣٧٠	١	٢٤٠	١١	١٦٠
١٨٧	٨١٠	٢	٦١٠	٥	٦١٠	٤	٧٤٠	٨	٤١٠	١	٢٥٠	١١	٢٢٠
١٨٨	٨٢٠	٢	٦٤٠	٥	٦٤٠	٣	٧٦٠	٨	٤٦٠	١	٢٦٠	١١	٢٨٠
١٨٩	٨٤٠	٢	٦٧٠	٥	٦٧٠	٣	٧٨٠	٨	٥٠٠	١	٢٦٠	١١	٣٤٠
١٩٠	٨٥٠	٢	٧٠٠	٥	٧٠٠	٣	٨٠٠	٨	٥٥٠	١	٢٧٠	١١	٤٠٠
١٩١	٨٧٠	٢	٧٣٠	٥	٧٣٠	٣	٨٢٠	٨	٥٩٠	١	٢٨٠	١١	٤٦٠
١٩٢	٨٨٠	٢	٧٦٠	٥	٧٦٠	٣	٨٤٠	٨	٦٤٠	١	٢٨٠	١١	٥٢٠
١٩٣	٩٠٠	٢	٧٩٠	٥	٧٩٠	٣	٨٦٠	٨	٦٨٠	١	٢٩٠	١١	٥٨٠
١٩٤	٩١٠	٢	٨٢٠	٥	٨٢٠	٣	٨٨٠	٨	٧٣٠	١	٣٠٠	١١	٦٤٠
١٩٥	٩٣٠	٢	٨٥٠	٥	٨٥٠	٣	٩٠٠	٨	٧٧٠	١	٣٠٠	١١	٧٠٠
١٩٦	٩٤٠	٢	٨٨٠	٥	٨٨٠	٣	٩٢٠	٨	٨٢٠	١	٣١٠	١١	٧٦٠
١٩٨	٩٦٠	٢	٩١٠	٥	٩١٠	٣	٩٤٠	٨	٨٦٠	١	٣٢٠	١١	٨٢٠
١٩٨	٩٧٠	٢	٩٤٠	٥	٩٤٠	٣	٩٦٠	٨	٩١٠	١	٣٢٠	١١	٨٨٠
١٩٩	٩٩٠	٢	٩٧٠	٥	٩٧٠	٣	٩٨٠	٨	٩٥٠	١	٣٣٠	١١	٩٤٠
٢٠٠	—	٣	—	٦	—	٤	—	٩	—	١	٣٤٠	١٢	—

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٢٠١	١٠	٣	٢٠	٦	١٠	٤	٢٠	٩	٢٠	١	٣٤٠	٣٠	١٢
٢٠٢	٢٠	٣	٣٠	٦	٢٠	٤	٤٠	٩	٤٠	١	٣٤٠	٦٠	١٢
٢٠٣	٣٠	٣	٥٠	٦	٣٠	٤	٦٠	٩	٦٠	١	٣٥٠	٩٠	١٢
٢٠٤	٣٠	٣	٦٠	٦	٤٠	٤	٩٠	٩	٩٠	١	٣٥٠	١٢٠	١٢
٢٠٥	٤٠	٣	٨٠	٦	٥٠	٤	١١٠	٩	١١٠	١	٣٥٠	١٥٠	١٢
٢٠٦	٥٠	٣	٩٠	٦	٦٠	٤	١٣٠	٩	١٣٠	١	٣٦٠	١٨٠	١٢
٢٠٧	٦٠	٣	١١٠	٦	٧٠	٤	١٥٠	٩	١٥٠	١	٣٦٠	٢١٠	١٢
٢٠٨	٦٠	٣	١٢٠	٦	٨٠	٤	١٨٠	٩	١٨٠	١	٣٦٠	٢٤٠	١٢
٢٠٩	٧٠	٣	١٤٠	٦	٩٠	٤	٢٠٠	٩	٢٠٠	١	٣٧٠	٢٧٠	١٢
٢١٠	٨٠	٣	١٥٠	٦	١٠٠	٤	٢٢٠	٩	٢٢٠	١	٣٧٠	٣٠٠	١٢
٢١١	٩٠	٣	١٧٠	٦	١١٠	٤	٢٤٠	٩	٢٤٠	١	٣٧٠	٣٣٠	١٢
٢١٢	٩٠	٣	١٨٠	٦	١٢٠	٤	٢٧٠	٩	٢٧٠	١	٣٨٠	٣٦٠	١٢
٢١٣	١٠٠	٣	٢٠٠	٦	١٣٠	٤	٢٩٠	٩	٢٩٠	١	٣٨٠	٣٩٠	١٢
٢١٤	١١٠	٣	٢١٠	٦	١٤٠	٤	٣١٠	٩	٣١٠	١	٣٨٠	٤٢٠	١٢
٢١٥	١٢٠	٣	٢٢٠	٦	١٥٠	٤	٣٣٠	٩	٣٣٠	١	٣٩٠	٤٥٠	١٢
٢١٦	١٢٠	٣	٢٤٠	٦	١٦٠	٤	٣٦٠	٩	٣٦٠	١	٣٩٠	٤٨٠	١٢
٢١٧	١٣٠	٣	٢٦٠	٦	١٧٠	٤	٣٨٠	٩	٣٨٠	١	٣٩٠	٥١٠	١٢
٢١٨	١٤٠	٣	٢٧٠	٦	١٨٠	٤	٤٠٠	٩	٤٠٠	١	٤٠٠	٥٤٠	١٢
٢١٩	١٥٠	٣	٢٩٠	٦	١٩٠	٤	٤٢٠	٩	٤٢٠	١	٤٠٠	٥٧٠	١٢
٢٢٠	١٥٠	٣	٣٠٠	٦	٢٠٠	٤	٤٥٠	٩	٤٥٠	١	٤٠٠	٦٠٠	١٢
٢٢١	١٦٠	٣	٣٢٠	٦	٢١٠	٤	٤٧٠	٩	٤٧٠	١	٤١٠	٦٣٠	١٢
٢٢٢	١٧٠	٣	٣٣٠	٦	٢٢٠	٤	٤٩٠	٩	٤٩٠	١	٤١٠	٦٦٠	١٢
٢٢٣	١٨٠	٣	٣٥٠	٦	٢٣٠	٤	٥١٠	٩	٥١٠	١	٤١٠	٦٩٠	١٢
٢٢٤	١٨٠	٣	٣٦٠	٦	٢٤٠	٤	٥٤٠	٩	٥٤٠	١	٤٢٠	٧٢٠	١٢
٢٢٥	١٩٠	٣	٣٨٠	٦	٢٥٠	٤	٥٦٠	٩	٥٦٠	١	٤٢٠	٧٥٠	١٢

الدين	ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
٢٢٦	٢٠٠	٣	٣٩٠	٦	٢٦٠	٤	٥٨٠	٩	٤٢٠	١	٧٨٠	١٢
٢٢٧	٢١٠	٣	٤١٠	٦	٢٧٠	٤	٦٠٠	٩	٤٣٠	١	٨١٠	١٢
٢٢٨	٢١٠	٣	٤٢٠	٦	٢٨٠	٤	٦٣٠	٩	٤٣٠	١	٨٤٠	١٢
٢٢٩	٢٢٠	٣	٤٤٠	٦	٢٩٠	٤	٦٥٠	٩	٤٣٠	١	٨٧٠	١٢
٢٣٠	٢٣٠	٣	٤٥٠	٦	٣٠٠	٤	٦٧٠	٩	٤٤٠	١	٩٠٠	١٢
٢٣١	٢٤٠	٣	٤٧٠	٦	٣١٠	٤	٦٩٠	٩	٤٤٠	١	٩٣٠	١٢
٢٣٢	٢٤٠	٣	٤٨٠	٦	٣٢٠	٤	٧٢٠	٩	٤٤٠	١	٩٦٠	١٢
٢٣٣	٢٥٠	٣	٥٠٠	٦	٣٣٠	٤	٧٤٠	٩	٤٥٠	١	٩٩٠	١٢
٢٣٤	٢٦٠	٣	٥١٠	٦	٣٤٠	٤	٧٦٠	٩	٤٥٠	١	١٠٢٠	١٣
٢٣٥	٢٧٠	٣	٥٣٠	٦	٣٥٠	٤	٧٨٠	٩	٤٥٠	١	١٠٥٠	١٣
٢٣٦	٢٨٠	٣	٥٤٠	٦	٣٦٠	٤	٨١٠	٩	٤٦٠	١	١٠٨٠	١٣
٢٣٧	٢٨٠	٣	٥٦٠	٦	٣٧٠	٤	٨٣٠	٩	٤٦٠	١	١١٠٠	١٣
٢٣٨	٢٩٠	٣	٥٧٠	٦	٣٨٠	٤	٨٥٠	٩	٤٦	١	١١٤٠	١٣
٢٣٩	٣٠٠	٣	٥٩٠	٦	٣٩٠	٤	٨٧٠	٩	٤٧٠	١	١١٧٠	١٣
٢٤٠	٣٠٠	٣	٦٠٠	٦	٤٠٠	٤	٩٠٠	٩	٤٧٠	١	١٢٠٠	١٣
٢٤١	٣١٠	٣	٦٢٠	٦	٤١٠	٤	٩٢٠	٩	٤٧٠	١	١٢٣٠	١٣
٢٤٢	٣٢٠	٣	٦٣٠	٦	٤٢٠	٤	٩٤٠	٩	٤٨٠	١	١٢٦٠	١٣
٢٤٣	٣٣٠	٣	٦٥٠	٦	٤٣٠	٤	٩٦٠	٩	٤٨٠	١	١٢٩٠	١٣
٢٤٤	٣٣٠	٣	٦٦٠	٦	٤٤٠	٤	٩٨٠	٩	٤٨٠	١	١٣٢٠	١٣
٢٤٥	٣٤٠	٣	٦٨٠	٦	٤٥٠	٤	١٠٠٠	١٠	٤٩٠	١	١٣٥٠	١٣
٢٤٦	٣٥٠	٣	٦٩٠	٦	٤٦٠	٤	١٠٣٠	١٠	٤٩٠	١	١٣٨٠	١٣
٢٤٧	٣٦٠	٣	٧١٠	٦	٤٧٠	٤	١٠٥٠	١٠	٤٩٠	١	١٤١٠	١٣
٢٤٨	٣٦٠	٣	٧٢٠	٦	٤٨٠	٤	١٠٨٠	١٠	٥٠٠	١	١٤٤٠	١٣
٢٤٩	٣٧٠	٣	٧٤٠	٦	٤٩٠	٤	١١٠٠	١٠	٥٠٠	١	١٤٧٠	١٣
٢٥٠	٣٨٠	٣	٧٥٠	٦	٤٠٠	٤	١١٢٠	١٠	٥٠٠	١	١٥٠٠	١٣

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكام	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٢٥١	٢٩٠	٣	٧٧٠	٦	٥١٠	٤	١٤٠	١٠	٥١٠	١	٥١٠	١٣	٥٣٠
٢٥٢	٢٩٠	٣	٧٨٠	٦	٥٢٠	٤	١٧٠	١٠	٥٢٠	١	٥١٠	١٣	٥٦٠
٢٥٣	٤٠٠	٣	٨٠٠	٦	٥٣٠	٤	١٩٠	١٠	٥٣٠	١	٥١٠	١٣	٥٩٠
٢٥٤	٤١٠	٣	٨١٠	٦	٥٤٠	٤	٢١٠	١٠	٥٤٠	١	٥٢٠	١٣	٦٢٠
٢٥٥	٤٢٠	٣	٨٣٠	٦	٥٥٠	٤	٢٣٠	١٠	٥٥٠	١	٥٢٠	١٣	٦٥٠
٢٥٦	٤٢٠	٣	٨٤٠	٦	٥٦٠	٤	٢٦٠	١٠	٥٦٠	١	٥٢٠	١٣	٦٨٠
٢٥٧	٤٣٠	٣	٨٦٠	٦	٥٧٠	٤	٢٨٠	١٠	٥٧٠	١	٥٣٠	١٣	٧١٠
٢٥٨	٤٤٠	٣	٨٧٠	٦	٥٨٠	٤	٣٠٠	١٠	٥٨٠	١	٥٣٠	١٣	٧٤٠
٢٥٩	٤٥٠	٣	٨٩٠	٦	٥٩٠	٤	٣٢٠	١٠	٥٩٠	١	٥٣٠	١٣	٧٧٠
٢٦٠	٤٥٠	٣	٩٠٠	٦	٦٠٠	٤	٣٥٠	١٠	٦٠٠	١	٥٤٠	١٣	٨٠٠
٢٦١	٤٦٠	٣	٩٢٠	٦	٦١٠	٤	٣٧٠	١٠	٦١٠	١	٥٤٠	١٣	٨٣٠
٢٦٢	٤٧٠	٣	٩٣٠	٦	٦٢٠	٤	٣٩٠	١٠	٦٢٠	١	٥٤٠	١٣	٨٦٠
٢٦٣	٤٨٠	٣	٩٥٠	٦	٦٣٠	٤	٤١٠	١٠	٦٣٠	١	٥٥٠	١٣	٨٩٠
٢٦٤	٤٨٠	٣	٩٦٠	٦	٦٤٠	٤	٤٤٠	١٠	٦٤٠	١	٥٥٠	١٣	٩٢٠
٢٦٥	٤٩٠	٣	٩٨٠	٦	٦٥٠	٤	٤٦٠	١٠	٦٥٠	١	٥٥٠	١٣	٩٥٠
٢٦٦	٥٠٠	٣	٩٩٠	٦	٦٦٠	٤	٤٨٠	١٠	٦٦٠	١	٥٦٠	١٣	٩٨٠
٢٦٧	٥١٠	٣	١٠٠٠	٧	٦٧٠	٤	٥٠٠	١٠	٦٧٠	١	٥٦٠	١٤	١٠٠
٢٦٨	٥١٠	٣	١٠٢٠	٧	٦٨٠	٤	٥٣٠	١٠	٦٨٠	١	٥٦٠	١٤	٤٠
٢٦٩	٥٢٠	٣	١٠٤٠	٧	٦٩٠	٤	٥٥٠	١٠	٦٩٠	١	٥٧٠	١٤	٧٠
٢٧٠	٥٣٠	٣	١٠٦٠	٧	٧٠٠	٤	٥٧٠	١٠	٧٠٠	١	٥٧٠	١٤	١٠٠
٢٧١	٥٤٠	٣	١٠٨٠	٧	٧١٠	٤	٥٩٠	١٠	٧١٠	١	٥٧٠	١٤	١٣٠
٢٧٢	٥٤٠	٣	١١٠٠	٧	٧٢٠	٤	٦٢٠	١٠	٧٢٠	١	٥٨٠	١٤	١٦٠
٢٧٣	٥٥٠	٣	١١٢٠	٧	٧٣٠	٤	٦٤٠	١٠	٧٣٠	١	٥٨٠	١٤	١٩٠
٢٧٤	٥٦٠	٣	١١٤٠	٧	٧٤٠	٤	٦٦٠	١٠	٧٤٠	١	٥٨٠	١٤	٢٢٠
٢٧٥	٥٧٠	٣	١١٦٠	٧	٧٥٠	٤	٦٨٠	١٠	٧٥٠	١	٥٩٠	١٤	٢٥٠

الدين	ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
٢٧٦	٥٧٠	٣	١٤٠	٧	٧٦٠	٤	٧٠٠	١٠	٥٩٠	١	٢٨٠	١٤
٢٧٧	٥٨٠	٣	١٦٠	٧	٧٧	٤	٧٣٠	١٠	٥٩٠	١	٣١٠	١٤
٢٧٨	٥٩٠	٣	١٧٠	٧	٧٨٠	٤	٧٥٠	١٠	٦٠٠	١	٣٤٠	١٤
٢٧٩	٦٠٠	٣	١٩٠	٧	٧٩٠	٤	٧٧٠	١٠	٦٠٠	١	٣٧٠	١٤
٢٨٠	٦٠٠	٣	٢٠٠	٧	٨٠٠	٤	٨٠٠	١٠	٦٠٠	١	٤٠٠	١٤
٢٨١	٦١٠	٣	٢٢٠	٧	٨١٠	٤	٨٢٠	١٠	٦١٠	١	٤٣٠	١٤
٢٨٢	٦٢٠	٣	٢٣٠	٧	٨٢٠	٤	٨٤٠	١٠	٦١٠	١	٤٦٠	١٤
٢٨٣	٦٣٠	٣	٢٥٠	٧	٨٣٠	٤	٨٦٠	١٠	٦١٠	١	٤٩٠	١٤
٢٨٤	٦٣٠	٣	٢٦٠	٧	٨٤٠	٤	٨٦٠	١٠	٦٢٠	١	٥٢٠	١٤
٢٨٥	٦٤٠	٣	٢٨٠	٧	٨٥٠	٤	٩١٠	١٠	٦٢٠	١	٥٥٠	١٤
٢٨٦	٦٥٠	٣	٢٩٠	٧	٨٦٠	٤	٩٣٠	١٠	٦٢٠	١	٥٨٠	١٤
٢٨٧	٦٦٠	٣	٣١٠	٧	٨٧٠	٤	٩٥٠	١٠	٦٣٠	١	٦١٠	١٤
٢٨٨	٦٦٠	٣	٣٢٠	٧	٨٨٠	٤	٩٨٠	١٠	٦٣٠	١	٦٤٠	١٤
٢٨٩	٦٧٠	٣	٣٤٠	٧	٨٩٠	٤	—	١١	٦٣٠	١	٦٧٠	١٤
٢٩٠	٦٨٠	٣	٣٥٠	٧	٩٠٠	٤	٢٠	١١	٦٤٠	١	٧٠٠	١٤
٢٩١	٦٩٠	٣	٣٧	٧	٩١٠	٤	٤٠	١١	٦٤٠	١	٧٣٠	١٤
٢٩٢	٦٩٠	٣	٣٨٠	٧	٩٢٠	٤	٧٠	١١	٦٤٠	١	٧٦٠	١٤
٢٩٣	٧٠٠	٣	٤٠٠	٧	٩٣٠	٤	٩٠	١١	٦٥٠	١	٧٩٠	١٤
٢٩٤	٧١٠	٣	٤١٠	٧	٩٤٠	٤	١١٠	١١	٦٥٠	١	٨٢٠	١٤
٢٩٥	٧٢٠	٣	٤٣٠	٧	٩٥٠	٤	١٣٠	١١	٦٥٠	١	٨٥٠	١٤
٢٩٦	٧٢٠	٣	٤٤	٧	٩٦٠	٤	١٦٠	١١	٦٦٠	١	٨٨٠	١٤
٢٩٧	٧٣٠	٣	٤٦٠	٧	٩٧٠	٤	١٨٠	١١	٦٦٠	١	٩١٠	١٤
٢٩٨	٧٤٠	٣	٤٧٠	٧	٩٨٠	٤	٢٠٠	١١	٦٦٠	١	٩٤٠	١٤
٢٩٩	٧٥٠	٣	٤٩٠	٧	٩٩٠	٤	٢٢٠	١١	٦٧٠	١	٩٧٠	١٤
٣٠٠	٧٥٠	٣	٥٠٠	٧	—	٤	٢٥٠	١١	٦٧٠	١	—	١٥

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٣٠١	٧٦٠	٣	٧٦٠	٥٢٠	٧	١٠	٥	٢٧٠	١١	٦٧٠	١	٣٠	١٥
٣٠٢	٧٧٠	٣	٧٧٠	٥٣٠	٧	٢٠	٥	٢٩٠	١١	٦٨٠	١	٦٠	١٥
٣٠٣	٧٨٠	٣	٧٨٠	٥٥٠	٧	٣٠	٥	٣١٠	١١	٦٨٠	١	٩٠	١٥
٣٠٤	٧٨٠	٣	٧٨٠	٥٦٠	٧	٤٠	٥	٣٤٠	١١	٦٨٠	١	١٢٠	١٥
٣٠٥	٧٩٠	٣	٧٩٠	٥٨٠	٧	٥٠	٥	٣٦٠	١١	٦٩٠	١	١٥٠	١٥
٣٠٦	٨٠٠	٣	٨٠٠	٥٩٠	٧	٦٠	٥	٣٨٠	١١	٦٩٠	١	١٨٠	١٥
٣٠٧	٨١٠	٣	٨١٠	٦١٠	٧	٧٠	٥	٤٠٠	١١	٦٩٠	١	٢١٠	١٥
٣٠٨	٨١٠	٣	٨١٠	٦٢٠	٧	٨٠	٥	٤٣٠	١١	٧٠٠	١	٢٤٠	١٥
٣٠٩	٨٢٠	٣	٨٢٠	٦٤٠	٧	٩٠	٥	٤٥٠	١١	٧٠٠	١	٢٧٠	١٥
٣١٠	٨٣٠	٣	٨٣٠	٦٥٠	٧	١٠٠	٥	٤٧٠	١١	٧٠٠	١	٣٠٠	١٥
٣١١	٨٤	٣	٨٤	٦٧٠	٧	١١٠	٥	٤٩٠	١١	٧١٠	١	٣٣٠	١٥
٣١٢	٨٤٠	٣	٨٤٠	٦٨٠	٧	١٢٠	٥	٥٢٠	١١	٧١٠	١	٣٦٠	١٥
٣١٣	٨٥٠	٣	٨٥٠	٧٠٠	٧	١٣٠	٥	٥٤٠	١١	٧١٠	١	٣٩٠	١٥
٣١٤	٨٦٠	٣	٨٦٠	٧١٠	٧	١٤٠	٥	٥٦٠	١١	٧٢٠	١	٤٢٠	١٥
٣١٥	٨٧٠	٣	٨٧٠	٧٢٠	٧	١٥٠	٥	٥٨٠	١١	٧٢٠	١	٤٥٠	١٥
٣١٦	٨٧٠	٣	٨٧٠	٧٤٠	٧	١٦٠	٥	٦١٠	١١	٧٢٠	١	٤٨٠	١٥
٣١٧	٨٨٠	٣	٨٨٠	٧٦٠	٧	١٧٠	٥	٦٣٠	١١	٧٣٠	١	٥١٠	١٥
٣١٨	٨٩٠	٣	٨٩٠	٧٧٠	٧	١٨٠	٥	٦٥٠	١١	٧٣٠	١	٥٤٠	١٥
٣١٩	٩٠٠	٣	٩٠٠	٧٩٠	٧	١٩٠	٥	٦٧٠	١١	٧٣٠	١	٥٧٠	١٥
٣٢٠	٩٠٠	٣	٩٠٠	٨٠٠	٧	٢٠٠	٥	٧٠٠	١١	٧٤٠	١	٦٠٠	١٥
٣٢١	٩١٠	٣	٩١٠	٨٢٠	٧	٢١٠	٥	٧٢٠	١١	٧٤٠	١	٦٣٠	١٥
٣٢٢	٩٢٠	٣	٩٢٠	٨٣٠	٧	٢٢٠	٥	٧٤٠	١١	٧٤٠	١	٦٦٠	١٥
٣٢٣	٩٣٠	٣	٩٣٠	٨٥٠	٧	٢٣٠	٥	٧٦٠	١١	٧٥٠	١	٦٩٠	١٥
٣٢٤	٩٣٠	٣	٩٣٠	٨٦٠	٧	٢٤٠	٥	٧٩٠	١١	٧٥٠	١	٧٢٠	١٥
٣٢٥	٩٥٠	٣	٩٥٠	٨٨٠	٧	٢٥٠	٥	٨٠٠	١١	٧٥٠	١	٧٥٠	١٥

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تنفيذ		قيد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٣٢٦	٩٥٠	٣	٨٩٠	٧	٨٩٠	٥	٢٦٠	١١	٨٣٠	١	٧٦٠	١٥	٧٨٠
٣٢٧	٩٦٠	٣	٩١٠	٧	٩١٠	٥	٢٧٠	١١	٨٥٠	١	٧٦٠	١٥	٨١٠
٣٢٨	٩٦٠	٣	٩٢٠	٧	٩٢٠	٥	٢٨٠	١١	٨٨٠	١	٧٦٠	١٥	٨٤٠
٣٢٩	٩٧٠	٣	٩٤٠	٧	٩٤٠	٥	٢٩٠	١١	٩٠٠	١	٧٧٠	١٥	٨٧٠
٣٣٠	٩٧٠	٣	٩٥٠	٧	٩٥٠	٥	٣٠٠	١١	٩٢٠	١	٧٧٠	١٥	٩٠٠
٣٣١	٩٩٠	٣	٩٧٠	٧	٩٧٠	٥	٣١٠	١١	٩٤٠	١	٧٧٠	١٥	٩٣٠
٣٣٢	٩٩٠	٣	٩٨٠	٧	٩٨٠	٥	٣٢٠	١١	٩٧٠	١	٧٨٠	١٥	٩٦٠
٣٣٣	—	٤	—	٨	—	٥	٣٣٠	١١	٩٩٠	١	٧٨٠	١٥	٩٩٠
٣٣٤	١٠	٤	١٠	٨	١٠	٥	٣٤٠	١٢	١٠	١	٧٨٠	١٦	٢٠
٣٣٥	٢٠	٤	٣٠	٨	٣٠	٥	٣٥٠	١٢	٣٠	١	٧٩٠	١٦	٥٠
٣٣٦	٢٠	٤	٤٠	٨	٤٠	٥	٣٦٠	١٢	٦٠	١	٧٩٠	١٦	٨٠
٣٣٧	٣٠	٤	٦٠	٨	٦٠	٥	٣٧٠	١٢	٨٠	١	٧٩٠	١٦	١١٠
٣٣٨	٤٠	٤	٧٠	٨	٧٠	٥	٣٨٠	١٢	١٠٠	١	٨٠٠	١٦	١٢٠
٣٣٩	٥٠	٤	٩٠	٨	٩٠	٥	٣٩٠	١٢	١٢٠	١	٨٠٠	١٦	١٧٠
٣٤٠	٥٠	٤	١٠٠	٨	١٠٠	٥	٤٠٠	١٢	١٥٠	١	٨٠٠	١٦	٢٠٠
٣٤١	٦٠	٤	١٢٠	٨	١٢٠	٥	٤١٠	١٢	١٧٠	١	٨١٠	١٦	٢٣٠
٣٤٢	٧٠	٤	١٣٠	٨	١٣٠	٥	٤٢٠	١٢	١٩٠	١	٨١٠	١٦	٢٦٠
٣٤٣	٨٠	٤	١٥٠	٨	١٥٠	٥	٤٣٠	١٢	٢١٠	١	٨١٠	١٦	٢٩٠
٣٤٤	٨٠	٤	١٦٠	٨	١٦٠	٥	٤٤٠	١٢	٢٤٠	١	٨٢٠	١٦	٣٢٠
٣٤٥	٩٠	٤	١٨٠	٨	١٨٠	٥	٤٥٠	١٢	٢٦٠	١	٨٢٠	١٦	٣٥٠
٣٤٦	١٠٠	٤	١٩٠	٨	١٩٠	٥	٤٦٠	١٢	٢٨٠	١	٨٢٠	١٦	٣٨٠
٣٤٧	١١٠	٤	٢١٠	٨	٢١٠	٥	٤٧٠	١٢	٣٠٠	١	٨٣٠	١٦	٤١٠
٣٤٨	١١٠	٤	٢٢٠	٨	٢٢٠	٥	٤٨٠	١٢	٣٣٠	١	٨٣٠	١٦	٤٤٠
٣٤٩	١٢٠	٤	٢٤٠	٨	٢٤٠	٥	٤٩٠	١٢	٣٥٠	١	٨٣٠	١٦	٤٧٠
٣٥٠	١٣٠	٤	٢٥٠	٨	٢٥٠	٥	٥٠٠	١٢	٣٧٠	١	٨٤٠	١٦	٥٠٠

الرسم الكامل		اعادة تنفيذ		قيـد		تنفيذ		نصف الرسم		ربع الرسم		الدين
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٦	٥٣٠	١	٨٤٠	١٢	٣٩٠	٥	٥١٠	٨	٢٧٠	٤	١٤٠	٣٥١
١٦	٥٦٠	١	٨٤٠	١٢	٤٢٠	٥	٥٢٠	٨	٢٨٠	٤	١٤٠	٣٥٢
١٦	٥٩٠	١	٨٥٠	١٢	٤٤٠	٥	٥٣٠	٨	٣٠٠	٤	١٥٠	٣٥٣
١٦	٦٢٠	١	٨٥٠	١٢	٤٦٠	٥	٥٤٠	٨	٣١٠	٤	١٦٠	٣٥٤
١٦	٦٥٠	١	٨٥٠	١٢	٤٨٠	٥	٥٥٠	٨	٣٣٠	٤	١٧٠	٣٥٥
١٦	٦٨٠	١	٨٦٠	١٢	٥١٠	٥	٥٦٠	٨	٣٤٠	٤	١٧٠	٣٥٦
١٦	٧١٠	١	٨٦٠	١٢	٥٣٠	٥	٥٧٠	٨	٣٦٠	٤	١٨٠	٣٥٧
١٦	٧٤٠	١	٨٦٠	١٢	٥٥٠	٥	٥٨٠	٨	٣٧٠	٤	١٩٠	٣٥٨
١٦	٧٧٠	١	٨٧٠	١٢	٥٧٠	٥	٥٩٠	٨	٣٩٠	٤	٢٠٠	٣٥٩
١٦	٨٠٠	١	٨٧٠	١٢	٦٠٠	٥	٦٠٠	٨	٤٠٠	٤	٢٠٠	٣٦٠
١٦	٨٣٠	١	٨٧٠	١٢	٦٢٠	٥	٦١٠	٨	٤٢٠	٤	٢١٠	٣٦١
١٦	٨٦٠	١	٨٨٠	١٢	٦٤٠	٥	٦٢٠	٨	٤٣٠	٤	٢٢٠	٣٦٢
١٦	٨٩٠	١	٨٨٠	١٢	٦٦٠	٥	٦٣٠	٨	٤٥٠	٤	٢٣٠	٣٦٣
١٦	٩٢٠	١	٨٨٠	١٢	٦٩٠	٥	٦٤٠	٨	٤٦٠	٤	٢٣٠	٣٦٤
١٦	٩٥٠	١	٨٩٠	١٢	٧١٠	٥	٦٥٠	٨	٤٨٠	٤	٢٤٠	٣٦٥
١٦	٩٨٠	١	٨٩٠	١٢	٧٣٠	٥	٦٦٠	٨	٤٩٠	٤	٢٥٠	٣٦٦
١٧	١٠	١	٨٩٠	١٢	٧٥٠	٥	٦٧	٨	٥١٠	٤	٢٦٠	٣٦٧
١٧	٤٠	١	٩٠٠	١٢	٧٨٠	٥	٦٨٠	٨	٥٢٠	٤	٢٦٠	٣٦٨
١٧	٧٠	١	٩٠٠	١٢	٨٠٠	٥	٦٩٠	٨	٥٤٠	٤	٢٧٠	٣٦٩
١٧	١٠٠	١	٩٠٠	١٢	٨٢٠	٥	٧٠٠	٨	٥٥٠	٤	٢٨٠	٣٧٠
١٧	١٣٠	١	٩١٠	١٢	٨٤٠	٥	٧١٠	٨	٥٧٠	٤	٢٩٠	٣٧١
١٧	١٦٠	١	٩١٠	١٢	٨٧٠	٥	٧٢٠	٨	٥٨٠	٤	٢٩٠	٣٧٢
١٧	١٩٠	١	٩١٠	١٢	٨٩٠	٥	٧٣٠	٨	٦٠٠	٤	٣٠٠	٣٧٣
١٧	٢٢٠	١	٩٢٠	١٢	٩١٠	٥	٧٤٠	٨	٦١٠	٤	٣١٠	٣٧٤
١٧	٢٥٠	١	٩٢٠	١٢	٩٣٠	٥	٧٥٠	٨	٦٣٠	٤	٣٢٠	٣٧٥

الدين		ربع الرسم		نصف الرسم		تفسيذ		قيـد		اعادة تنفيذ		الرسم الكامل	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
٣٧٦	٣٢٠	٤	٣٢٠	٨	٦٤٠	٥	٧٦٠	١٢	٩٦٠	١	٩٢٠	١٧	٢٨٠
٣٧٧	٣٣٠	٤	٣٣٠	٨	٦٦٠	٥	٧٧٠	١٢	٩٨٠	١	٩٣٠	١٧	٣١٠
٣٧٨	٣٤٠	٤	٣٤٠	٨	٦٧٠	٥	٧٨٠	١٣	—	١	٩٣٠	١٧	٣٤٠
٣٧٩	٣٥٠	٤	٣٥٠	٨	٦٩٠	٥	٧٩٠	١٣	٢٠	١	٩٣٠	١٧	٣٧
٣٨٠	٣٥٠	٤	٣٥٠	٨	٧٠٠	٥	٨٠٠	١٣	٥٠	١	٩٤٠	١٧	٤٠٠
٣٨١	٣٦٠	٤	٣٦٠	٨	٧٢٠	٥	٨١٠	١٣	٧٠	١	٩٤٠	١٧	٤٣٠
٣٨٢	٣٧٠	٤	٣٧٠	٨	٧٣٠	٥	٨٢٠	١٣	٩٠	١	٩٤٠	١٧	٤٦٠
٣٨٣	٣٨٠	٤	٣٨٠	٨	٧٥٠	٥	٨٣٠	١٣	١١٠	١	٩٥٠	١٧	٤٩٠
٣٨٤	٣٨٠	٤	٣٨٠	٨	٧٦٠	٥	٨٤٠	١٣	١٤٠	١	٩٥٠	١٧	٥٢٠
٣٨٥	٣٩٠	٤	٣٩٠	٨	٧٨٠	٥	٨٥٠	١٣	١٦٠	١	٩٥٠	١٧	٥٥٠
٣٨٦	٤٠٠	٤	٤٠٠	٨	٧٩٠	٥	٨٦٠	١٣	١٨٠	١	٩٦٠	١٧	٥٨٠
٣٨٧	٤١٠	٤	٤١٠	٨	٨١٠	٥	٨٧٠	١٣	٢٠٠	١	٩٦٠	١٧	٦١٠
٣٨٨	٤٢٠	٤	٤٢٠	٨	٨٢٠	٥	٨٨٠	١٣	٢٢٠	١	٩٦٠	١٧	٦٤٠
٣٨٩	٤٢٠	٤	٤٢٠	٨	٨٤٠	٥	٨٩٠	١٣	٢٥٠	١	٩٧٠	١٧	٦٧٠
٣٩٠	٤٣٠	٤	٤٣٠	٨	٨٥٠	٥	٩٠٠	١٣	٢٧٠	١	٩٧٠	١٧	٧٠٠
٣٩١	٤٤٠	٤	٤٤٠	٨	٨٧٠	٥	٩١٠	١٣	٢٩٠	١	٩٧٠	١٧	٧٣٠
٣٩٢	٤٤٠	٤	٤٤٠	٨	٨٨٠	٥	٩٢٠	١٣	٣٢٠	١	٩٨٠	١٧	٧٦٠
٣٩٣	٤٥٠	٤	٤٥٠	٨	٩٠٠	٥	٩٣٠	١٣	٣٤٠	١	٩٨٠	١٧	٧٩٠
٣٩٤	٤٦٠	٤	٤٦٠	٨	٩١٠	٥	٩٤٠	١٣	٣٦٠	١	٩٨٠	١٧	٨٢٠
٣٩٥	٤٧٠	٤	٤٧٠	٨	٩٣٠	٥	٩٥٠	١٣	٣٨٠	١	٩٩٠	١٧	٨٥٠
٣٩٦	٤٧٠	٤	٤٧٠	٨	٩٤٠	٥	٩٦٠	١٣	٤١٠	١	٩٩٠	١٧	٨٨٠
٣٩٧	٤٨٠	٤	٤٨٠	٨	٩٦٠	٥	٩٧٠	١٣	٤٣٠	١	٩٩٠	١٧	٩١٠
٣٩٨	٤٩٠	٤	٤٩٠	٨	٩٧٠	٥	٩٨٠	١٣	٤٥٠	٢	—	١٧	٩٤٠
٣٩٩	٥٠٠	٤	٥٠٠	٨	٩٩٠	٥	٩٩٠	١٣	٤٧٠	٢	—	١٧	٩٧٠
٤٠٠	٥٠٠	٤	٥٠٠	٩	—	٦	—	١٣	٥٠٠	٢	—	١٨	—

فهرس

صفحة

ج

مقدمة

الرسوم القضائية

ورسوم التوثيق في المواد المدنية

قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٩

بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية

قرار ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤

٣

٣٣

الرسوم

أمام المحاكم الشرعية

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤

بالرسوم أمام المحاكم الشرعية

قرار وزاري بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤

٣٧

٦٣

رسوم

التسجيل ورسوم الحفظ

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤

بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ

٦٧

صفحة

قرار وزارى بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٤ . ٧٩

الرسوم
فى المواد الجنائية

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤
بشأن الرسوم فى المواد الجنائية ٨٣

الرسوم
أمام المحاكم الحسبية

قانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨
باصدار قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية ٩٣

الرسوم
أمام محكمة القضاء الإدارى

مرسوم بتعريفه الرسوم والاجراءات
المتعلقه بها أمام محكمة القضاء الإدارى ١٠٧
مذكورة لإيضاحية للرسوم وتنفيذ الرسوم والاجراءات ١١٠

صفحة

رسوم مختلفة

- ١١٥ قرار وزارى بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٤
قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٨
باجازة التخفيض أو الإعفاء من الرسوم التى يعقدها
البنك العقارى الزراعى المصرى أو بنك التسليف الزراعى
المصرى مع صغار الملاك الزراعيين أو الجمعيات التعاونية
- ١١٦

دمغة

المحاماة الوطنية

- قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٨
بتعديل المادة ٨٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤
الخاص بالمحاماة لدى المحاكم الوطنية
الرسوم عن طلبات تقدير الاتعاب للدعامين والموظفين
- ١١٩

دمغة

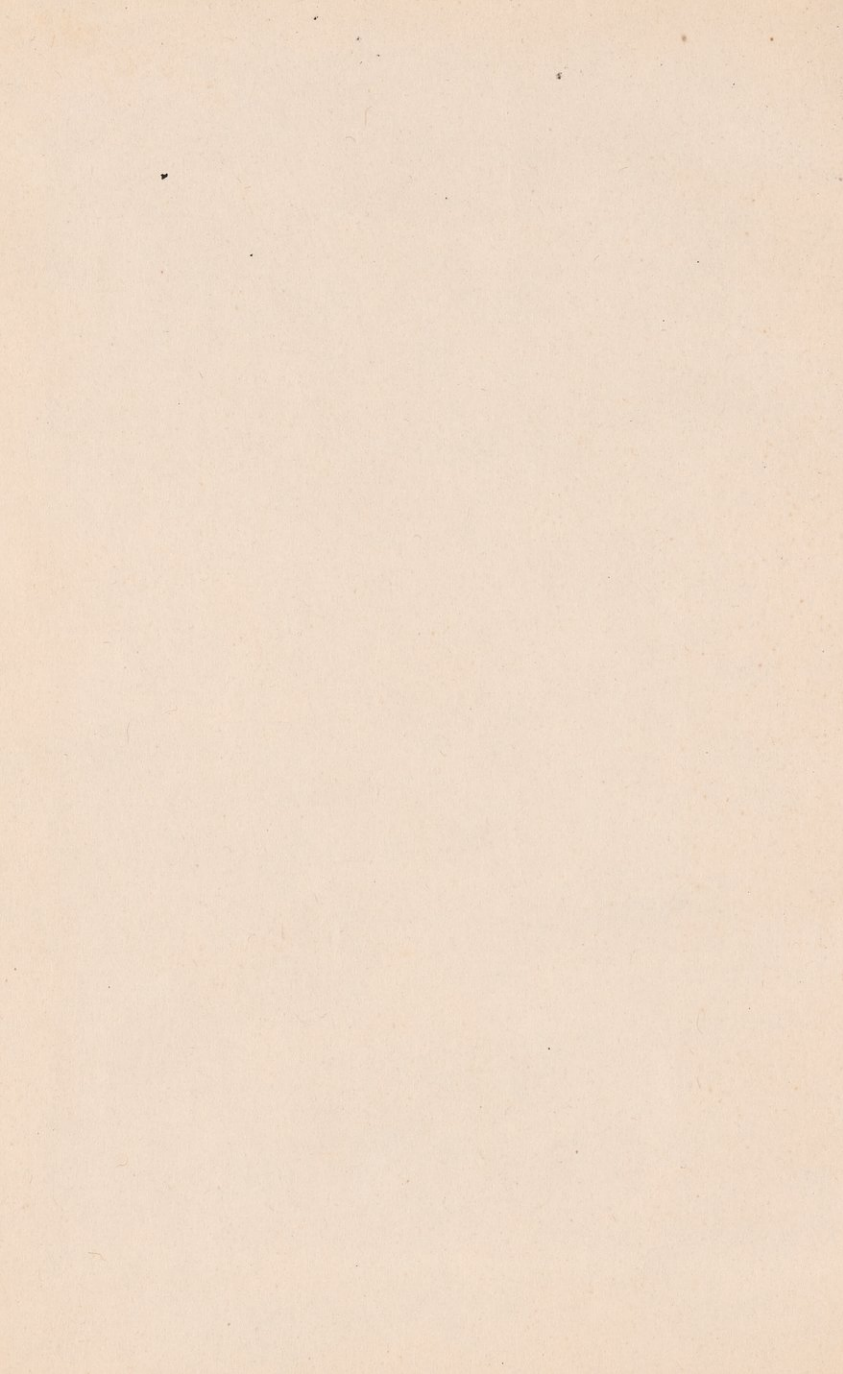
المحاماة الشرعية

- قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤
الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية
- ١٢٠

صفحة

رسوم الصيغ التنفيذية
لأوامر تقدير أتعاب الأطباء والمهندسين والزراعيين

١٢٢	الأطباء
١٢٢	المهندسون
١٢٣	الزراعيون



336.27:M67kA:c.1

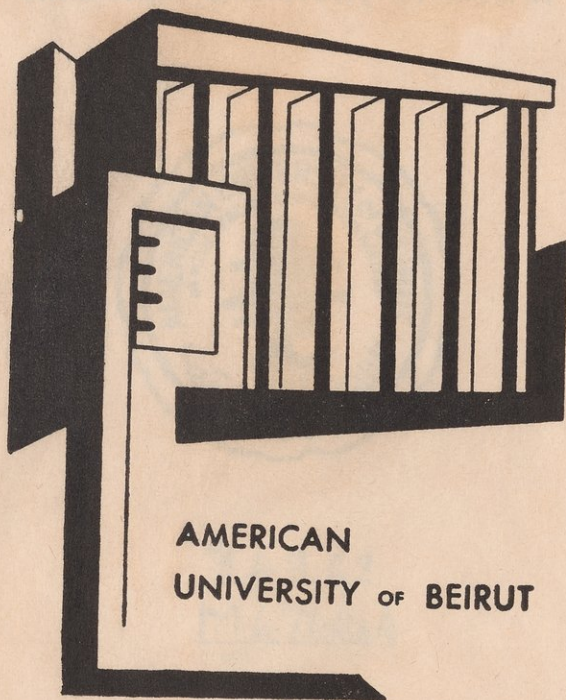
منيب، مصطفى، كامل

قوانين الرسوم القضائية ورسوم النسخ

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019791



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

